سلسلة شروحات وتطريزات فضيلة الشيخ (٢٥)



شرح الغرر من موقوف الأثر

منقول من الشرح الصوتي لمعالي الشيخ الدكتور

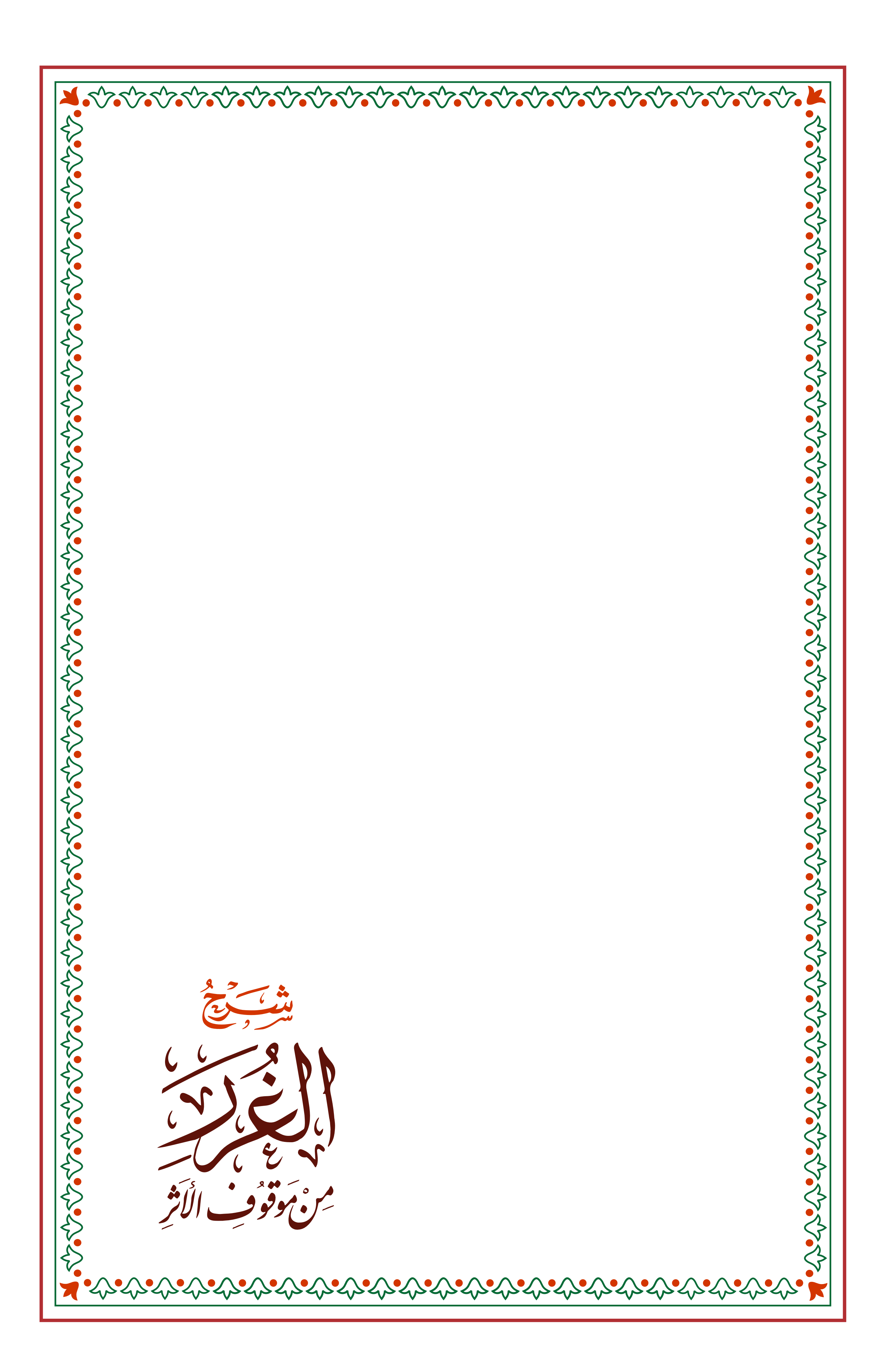
صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

عضو هيئة كبار العلماء والمدرس بالحرمين الشريفين

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

النسخة الأولى




شرح
الغرر
من موقوف الأثر

سلسلة شروحات وتطريزات فضيلة الشيخ (٢٥)



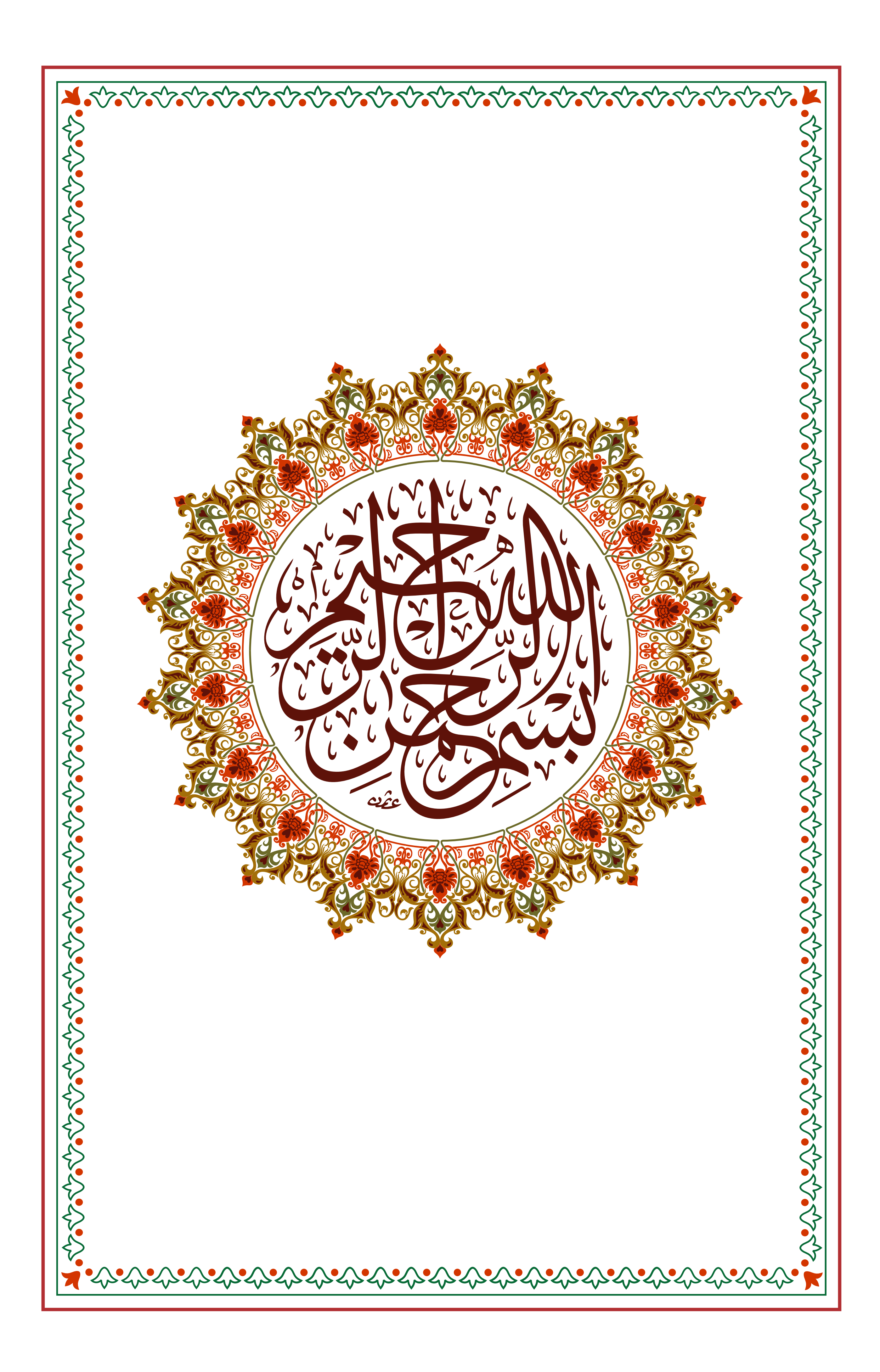
أملى شرحه معالي الشيخ الدكتور

صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

عضو هيئة كبار العلماء والمدرس بالحرمين الشريفين

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

النسخة الأولى

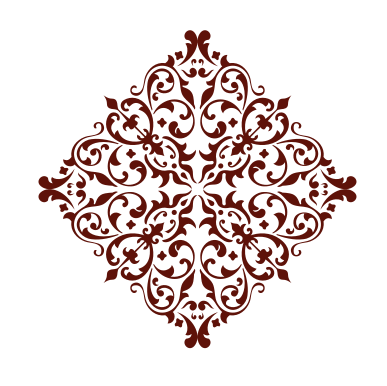

بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله الَّذي جعل للعلم أُصولًا، وسَهَّل بها إليه وُصولًا، وأشهد ألَّا إلٰه إلَّا الله وحدَه لَا شــريك لهُ، وأشـهد أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسوله صلَّى الله عليه وعلى آله وصــحبه مَا بُيِّنَتْ أُصــولُ العلومِ، وسَــلَّم عليه وعليهم ما أُبْرِزَ المَنْطُوقُ منها والمفهومُ.

أمَّا بعدُ:

فَهٰذَا شَرْح (الكتاب السَّادس) مِنْ برنَامجِ (أُصُولِ العلمِ) في (مُسْتواهُ الثَّاني) في (سـنتِهِ الخامسـةِ)؛ سبعٍ وثلاثينَ وأربعمائةٍ وألفٍ، وَثمانٍ وثلاثينَ وأربعمائةٍ وَألفٍ، وهو كتابُ «الغُرَرُ مِنْ مَوْقُوفِ الأَثَرِ»، لـمُصنِّفه صالحِ بنِ عبد اللهِ بنِ حمدٍ العصيميِّ.





قالَ المُصَنِّفُ وفَّقـهُ اللّٰهُ:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِلَّهِ، وَعَلَىٰ عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ أَتَمُّ تَسْلِيمٍ وَأَتَمُّ صَلَاهْ، وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَن وَالَاهُ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هُمْ خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ، وَالاقْتِدَاءُ بِهِمْ دِينٌ وَالانْتِفَاعُ بِعُلُومِهِمُ اهْتِدَاءٌ، وَهَذِهِ أَرْبَعُونَ أَثَرًا مِمَّا ثَبَتَ عَنْهُمْ مِنْ غُرَرِ الأَقْوَالِ، مُسْنَدَةً عَنْ أَرْبَعِينَ مِنْ أَعْيَانِهِمْ (١) أُنْمُوذَجًا يُحَقِّقُ المَقَالَ، تَجْمَعُ أُصُولًا مِنْ أُصُولِ الإِسْلَامِ، وَتَهْدِي بِإِذْنِ اللهِ إِلَىٰ سُبُلِ السَّلَامِ، نَفَعَ اللهُ بِهَا فِي الدَّارَيْنِ، وَرَزَقَ أَهْلَهَا طِيبَ الحَيَاتَيْنِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه اللّٰه:

ابتدأ المصنِّف وفَّقه الله كتابه بالبسملة، ثمَّ ثَنَّىٰ بالحمدلة، ثمَّ ثَلَّث بالصَّلاة والسَّلام علىٰ محمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلىٰ آله وصحبه ومَنْ والاه، وهؤلاء الثَّلاث من آداب التَّصنيف اتفاقًا؛ فمَنْ صَنَّف كتابًا استُحِبَّ له أن يستفتحه بِهنَّ.

---

(١) مُقدِّمًا الخلفاء الأربعة الرَّاشدين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثمَّ ثلاثةً من العشرة المُبشَّرين بالجنَّة: الزُّبيرَ وطلحةَ وسعدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثمَّ جماعةً آخرين سواهم - مُرتَّبين علىٰ وَفَيَاتِهم وَفْقَ ما في تقريب ابن حَجَرٍ - تَتِمُّ بِهم عِدَّةَ الأربعين.

تنبيهٌ: مَن ذَكَر ابنُ حجر خلافًا في سَنَة وفاته أُثبِتَ موضعه من سَرْدِ الآثار في أقدم ما ذُكِر فيها.

وقوله: (أَتَمُّ تَسْلِيمٍ وَأَتَمُّ صَلَاهْ)؛ أي أكملهما.

والتَّامُّ منهما: ما جاء في خطاب الشَّرع.

وأثبت المصنِّفُ رَسْم كلمة (صَلَاهْ) بالهاء مع كونِها بتاءٍ مربوطةٍ؛ لأنَّ من قواعد كتابة الكلام: رَسْم التَّاء المربوطة هاءً في السَّجع؛ ذَكَره شيخ شيوخنا عبد السَّلام هارون رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «رسالة الإملاء».

ثمَّ صَدَّر المصنِّف ديباجتَه - بعد ما استفتح بما استفتح به - **بجملتين تتعلَّقان بالصَّحابة**.

فالجملة الأولىٰ: في ذِكْر فضلهم؛ وهي قوله: (فَإِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ هُمْ خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ).

والجملة الثَّانية: في ذِكْر حقِّهم؛ وهي قوله: (وَالاقْتِدَاءُ بِهِمْ دِينٌ وَالانْتِفَاعُ بِعُلُومِهِمُ اهْتِدَاءٌ).

وهاتان الجملتان مفردتان في ترجمتين في كتابين للمصنِّف:

فأمَّا الجملة الأولىٰ: فأفرد لها بابًا في كتاب «النُّورَيْن في شرف المصطفىٰ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفَضْل المدينتين».

وأمَّا الجملة الثَّانية: فأفرد لها بابًا في «العروة الوثقىٰ».

وتَقَدَّم إقراء ذَيْنك البابيْن، وبيان ما يتعلَّق بمعانيهما.

ثمَّ بَيَّن شرطَ كتابه، ذاكرًا أنَّ جِماعَه يرجع إلىٰ عشرة أمورٍ:

أوَّلها: أنَّ عِدَّة المذكور في الكتاب (أَرْبَعُونَ)؛ جَرْيًا علىٰ عادةِ المُحَدِّثين وسُنَّتهم في تصنيف الأربعينيَّات، وتقدَّم بيانُ وجه هذا في شَرْح «الأربعين النَّوويَّة».

وثانيها: أنَّ تلك الأربعين آثارٌ.

واسم (الأثر) في عُرْف أهل الحديث يُراد به: المرويُّ عن النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وغيره، ورُبما أُطلِق علىٰ إرادة المرويِّ عن الصَّحابة فقط.

والمصنِّفون للكتب المسمَّاة بـ (السُّنن والآثار) يريدون هذا؛ فـ(السُّنن) عندهم هي ما كان عن النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، و(الآثار) ما كان عن غيره، وأعظمهم: الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ.

وثالثها: أنَّ تلك الآثار ثابتةٌ.

و(الثَّابت) في عُرْف المُحَدِّثين هو: المقبول؛ الَّذي يشمل الصَّحيح والحَسَن.

ورابعها: أنَّ تلك الآثار الثَّابتة هي عن الصَّحابة.

فالضَّمير في قوله: (عَنْهُمْ) مُتَعَلَّقُه قوله: (فَإِنَّ الصَّحَابَةَ).

وخامسها: أنَّ تلك الآثار الأربعين (مِنْ غُرَرِ الأَقْوَالِ)؛ أي من عيونِها، ورؤوسِها المُقَدَّمَة.

فإنَّ كلام غير الشَّرع يتفاضل كما يتفاضل كلام الشَّرع؛ فإنَّ كلام الشَّرع قُرآنًا وسُنَّةً بعضُه أفضلُ من بعض بِنَصِّ القرآن والسُّنَّة والإجماع، فغيرُه أَوْلَىٰ بِجَرَيان التَّفاضل فيه.

فهذه الآثار المذكورة عن الصَّحابة هي من أَتَمِّ ما نُقِل عنهم معنىٰ، وأَجَلِّه قَصْدًا.

وسادسها: أنَّ تلك الأقوال (مُسْنَدَةٌ)؛ أي مُضافةٌ إلىٰ مَنْ رواها من المُحَدِّثين.

فإنَّ اسم (المُسنَد) يُطلَق ويُراد به: المرويُّ بإسنادٍ.

فهذه الآثار مرويَّةٌ بأسانيدَ في الكتب الَّتي عُزِيَت إليها.

وسابعها: أنَّ هذه الآثار المذكورة عن الصَّحابة هي (عَنْ أَرْبَعِينَ مِنْ أَعْيَانِهِمْ)، فهي أربعون أَثَرًا عن أربعين صحابيًّا.

وأعيان الصَّحابة: مُقَدَّموهم وكُبراؤهم.

فإنَّ الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ مُتفاضِلون في مقاماتِهم، وليسوا هُم علىٰ رُتبةٍ سواءٍ في الفضل.

وقَدَّم المصنِّف ما أُثِر عن الخلفاء الأربعة الرَّاشدين، ثمَّ أَتْبعَهُم بثلاثةٍ من العَشَرة المبشَّرين بالجنَّة، ثمَّ أَتَمَّ بقيَّتهم مُرَتَّبين علىٰ سِنِيِّ وَفَياتِهم.

وما اختُلِف في سَنة وفاتِه جَعَله في الموضع الَّذي ذُكِر أنَّه أقدم ما قيل في وفاته، فإذا اتَّفق أنَّه اختُلِف في وفاة صحابيٍّ أنَّه تُوفِّي سنة (اثنتين وثلاثين) أو سنة (خمسٍ وثلاثين)؛ فإنَّه يجعلُه في سنة اثنتين وثلاثين، مُتابِعًا ما ذَكَره ابن حجرٍ في «تقريب التَّهذيب».

وثامنها: أنَّ هذه الأربعين وقعت (أُنْمُوذَجًا يُحَقِّقُ المَقَالَ) المتقدِّم؛ بجعل الاقتداء بِهم ديانةً، وجعلِ الانتفاع بعلومهم هدايةً.

والأنموذج: الشَّيء الَّذي يُجعل ليُعمل علىٰ منواله، فهذا الكتاب طليعةٌ أثريَّةٌ تنفخُ في روح متلقِّيها تعظيمَ الصَّحابة وما جاء عنهم عِلمًا وعملًا؛ فيكون من موارد علمِه آثارهمُ المرويَّة، ومن مُحرِّكات نفسِه آحوالهمُ المرضيَّة.

فمن لم يحصِّل هذا الأصلَ ولا رفع إليه رأسًا، نقص علمُه وعملُه.

وتاسعها: أنَّ هذه الآثار الأربعين (تَجْمَعُ أُصُولًا مِنْ أُصُولِ الإِسْلَامِ)؛ فهي مُشتملةٌ علىٰ عيون المسائل.

وعاشرها: أنَّ هذه الآثار تُورِث الهُدىٰ، فإنَّها مُقتبَسَةٌ عن خير المهتدين في أُمَّة خير المُرسَلين صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

والصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ - كما تقدَّم - يُقتَدىٰ بِهم ويُنتفَع بعلومهم؛ فإنَّهم يَهْدُون إلىٰ الرُّشد.

ثمَّ خَتَمَ المصنِّف مُقَدِّمة كتابه بالدُّعاء بنَفْع (اللهِ بِهَا فِي الدَّارَيْنِ)؛ أي في دار الدُّنيا ودار الآخرة، وَرِزْقِ (أَهْلِهَا طِيبَ الحَيَاتَيْن)؛ أي الحياة الأولىٰ والحياة الآخرة.



قالَ المُصنِّفُ وفَّقهُ اللهُ:

الغُرَّةُ الأُولَى

عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ؛ إِيَّاكُمْ وَالكَذِبَ؛ فَإِنَّ الكَذِبَ مُجَانِبٌ لِلْإِيمَانِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمانَ بْنِ عَامِرٍ القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، وَالصِّدِّيقُ لَقَبٌ لَهُ، وَيُلَقَّبُ أَيْضًا العَتِيقَ، وَالأَوَّاهَ، وَالصَّاحِبَ، وَالأَتْقَىٰ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ بِالمَدِينَةِ؛ وَهُوَ أَوَّلُ العَشَرَةِ المُبَشَّرِينَ بِالجَنَّةِ مَوْتًا.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ الأُولَى**) من الغُرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ أَحْمَدُ) بإسنادٍ صحيحٍ، (عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ؛ إِيَّاكُمْ وَالكَذِبَ؛ فَإِنَّ الكَذِبَ مُجَانِبٌ لِلْإِيمَانِ»).

وإطلاق العزو لأحمدَ يُراد به: كتابه «المُسنَد».

(وَرُوِيَ) هذا الأثر (مَرْفُوعًا)؛ أي مُضافًا إلىٰ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، (وَلَا يَثْبُتُ) من كلامه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

وفي الأَثَر: النَّهْيُ عن الكذب بالزَّجر عنه في قولِه: («إِيَّاكُمْ وَالكَذِبَ»).

وعَلَّله بقوله: («فَإِنَّ الكَذِبَ مُجَانِبٌ لِلْإِيمَانِ»)؛ أي مُباعِدٌ له، إذْ حقيقة الإيمان دائرةٌ مع الصِّدق، والكذب نقيض الصِّدق وخِلافه؛ فإنَّه الإخبار بما يُخالِف الواقع، فلا يكون الكذب من خِصال المؤمنين؛ بل هو من خصال المنافِقين، ففي حديثِ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاريِّ ومسلمٍ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**آيَةُ المُنَافِقِ ثَلَاثٌ**...»، ثمَّ عَدَّ منها قولَه: «**وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ**».

(**وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ**) قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمانَ بْنِ عَامِرٍ القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، وَالصِّدِّيقُ لَقَبٌ لَهُ، وَيُلَقَّبُ أَيْضًا العَتِيقَ، وَالأَوَّاهَ، وَالصَّاحِبَ، وَالأَتْقَى، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلَاث عَشْرَةَ بِالمَدِينَةِ؛ وَهُوَ أَوَّلُ العَشَرَةِ المُبَشَّرِينَ بِالجَنَّةِ مَوْتًا).

وقوله: (القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ) نِسبةٌ إلىٰ القبيلة عمومًا وخصوصًا.

فالاسم العامُّ لقبيلته: (قُريش).

والاسم الخاصُّ لعشيرته: (تَيْم)؛ وهُم بطنٌ من قُريشٍ.

وما نُسِبَ إلىٰ الأعلىٰ والأدنىٰ من قبيلتِه قُدِّم الأعلَىٰ؛ فيُقال: (القُرشيُّ التَّيميُّ)، ولا عكسَ؛ فلا يُقال: (التَّيميُّ القُرشيُّ)؛ لأنَّ الأصلَ أنَّ كلَّ تيميٍّ فهو قُرشيٌّ.

وما شَارَك هؤلاء في نِسْبتهم من العرب فإنَّهم يمتازون عنهم في البلاد الَّتي يسكنونَها، فاسم (تَيْمٍ) يقع نِسبةً لبطونٍ عِدَّة من قبائلَ مختلفةٍ من العرب، فيمتاز بعضهم عن بعضٍ في البلدان الَّتي يكونون فيها من بلادهم الَّتي كانوا يسكنونُها من جزيرةِ العرب.

وهذا الأصل خلاف ما عليه النَّاس اليوم من تقديم الأدنىٰ علىٰ الأعلىٰ؛ فسَنَن العربيَّة: تقديم الأعلىٰ، ثمَّ إتْباعُه بالأدنىٰ.

وقوله: (مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ)؛ أي غَلَبَت عليه، فلا يكاد يُذْكَرُ إلَّا بها.

والمذكورون بالكُنية:

- تارةً تكون تلك الكنية اسمًا لهم، فلا يُعرَفون إلَّا بالكنية، فهي اسمٌ في صورة كُنيةٍ.

- وتارةً يكون للمرء منهم اسمٌ وغَلَبت عليه كُنيته؛ كالواقع في (أبي بكر الصِّدِّيق).

وقوله: (وَالصِّدِّيقُ لَقَبٌ لَهُ)؛ أي دالٌّ علىٰ مَدْحه، فإنَّه يقال له: (الصِّديق).

وأحسن ما قيل في وجه هذا اللَّقب أنَّه لُقِّبَ بـ(الصِّديق) لأمرين:

أحدهما: مُبادرتُه إلىٰ التَّصديق بالرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنَّه سَبَق غيره إلىٰ الإيمان به.

والآخر: مُلازمتُه الصِّدقَ في جميع أقوالِه وأحوالِه؛ فإنَّه كان صادقًا في جميع ما أُثِر عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الأقوال والأحوال.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ أَيْضًا العَتِيقَ، وَالأَوَّاهَ، وَالصَّاحِبَ، وَالأَتْقَىٰ)؛ أي هذه ألقابٌ أخرىٰ له.

وباب الألقاب غير توقيفيٍّ، وأعظمه: ما قَدُمَ، فإنَّ اللَّقب القديم أصدقُ في موافقة الحال، فإنَّ المتأخِّرين صاروا يُنشِئون ألقابًا للمُعَظَّمين من الصَّحابة فمَنْ بعدَهم، يقع فيها ما يقع من الغلطِ.

وَلَقَبُ (الصِّدِّيق) ممَّا وَرَد في السُّنَّة، وانعقد عليه الإجماع، نَقَله النَّوويُّ في «تَهذيب الأسماء واللُّغات»، والسُّيوطيُّ في «تاريخ الخلفاء»، وابن حجرٍ الهيثميُّ في «الصَّواعق المُحرِقة»، وغيرهم.

وقوله: (وَهُوَ أَوَّلَ العَشَرَةِ المُبَشَّرِينَ بِالجَنَّةِ مَوْتًا)؛ أي المشهورين بِهذا اللَّقب؛ فإنَّ المبشَّرين من الصَّحابة بأعيانِهم فوق العشرةِ بكثيرٍ، وشُهِر مَنْ شُهِر منهم بلقب (العشرة المبشرين بالجنَّة)؛ لمجيء بشارتِهم جميعًا في حديثٍ واحدٍ.

قالَ المُصنِّفُ وفَّقـهُ اللّٰهُ:

الغُرَّةُ الثَّانِيةُ

عَـنْ عُمَـرَ بْـنِ الخَطَّـابِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّـهُ قَـالَ لِزِيَـادِ بْـنِ حُـدَيْرٍ: «هَـلْ تَعْـرِفُ مَـا يَهْـدِمُ الإِسْلَامَ؟»، قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «يَهْدِمُهُ زَلَّةُ العَالِمِ، وَجِدَالُ المُنَافِقِ بِالكِتَابِ، وَحُكْمُ الأَئِمَّةِ المُضِلِّينَ».

رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ هُوَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ بْنِ نُفَيْلٍ القُرَشِيُّ العَدَوِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا حَفْصٍ، وَيُلَقَّبُ بِالفَارُوقِ، وَشَهِيدِ المِحْرَابِ؛ تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ بِالمَدِينَةِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه اللّٰه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ الثَّانية**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ) بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِزِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ: «هَلْ تَعْرِفُ مَا يَهْدِمُ الإِسْلَامَ؟»، قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: «يَهْدِمُهُ زَلَّةُ العَالِمِ، وَجِدَالُ المُنَافِقِ بِالكِتَابِ، وَحُكْمُ الأَئِمَّةِ المُضِلِّينَ»).

وإطلاق العزو إلىٰ الدَّارميِّ يُراد به كتابه «المُسنَد»، ويُسمَّىٰ أيضًا «السُّنن».

وفي الأثرِ: بيانُ ما يهدِم الإسلامَ؛ أي دينَ الخَلْقِ المتمثِّلَ فيهم، أمَّا دين الله فهو في نفسه رفيع المقام، عزيزُ الجَنَاب، يعلو ولا يُعلَىٰ عليه.

فالمقصود به: الدِّين الَّذي يتديَّن به النَّاس.

و(هَدْمه): إزالتُه.

وهذا يكون في آحادهم وجماعتِهم؛ فتارةً يُهدَم إسلامُ عَبْدٍ منهم، وتارةً يُهدَم إسلام جماعةِ المسلمين كلِّهم في زمنٍ أو قُطْرٍ أو غير ذلك.

ويكون ذلك تارةً بِنَقْلهم من التَّوحيد إلىٰ الشِّرك، وتارةً بنَقْلِهم من السُّنَّة إلىٰ البِدعة، وتارةً بنَقْلهم من الطَّاعة إلىٰ المعصية، وتارةً بنَقْلهم من الفاضل إلىٰ المفضول؛ فإنَّ كلَّ هذه الأحوال ممَّا يُوهِن الدِّينَ ويُضعِفُه، وربَّما أزال أصلَه بالكلِّيَّة، وربَّما أزال كمالَه.

وقد ذَكَر عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثلاثَ وسائلَ تهدم دين الإسلام:

فالوسيلة الأولىٰ: زَلَّة العالِم.

والوسيلة الثَّانية: جِدال المنافق بالكتاب.

والوسيلة الثَّالثة: حُكم الأئمة المُضلِّين.

فكلُّ واحدةٍ من هذه الوسائل تعمل في دين الخَلْق، فتُفسِدُه وتُضعِفُه.

فأمَّا الوسيلة الأولىٰ وهي (زَلَّةُ العَالِمِ) - أي خَطَؤُه -: فإنَّ من النَّاس مَنْ يُتابِعه علىٰ خَطَئِه فَيَضْعُف دِينُه، ويُهدَم بمتابعتِه عالِمًا زَلَّ.

ومن النَّاس مَنْ يجعل زَلَّة عالِمٍ سُلَّمًا للوقيعةِ فيه؛ فيُهدَم إسلامُه من هذه الجهة.

فـ(زَلَّة العالِم) تكون بلاءً لطائفتين:

الطَّائفة الأولىٰ: مَنْ تَابَعه وجَرىٰ علىٰ مُوافقتِه في خَطَئِه مع ظهور ذلك لهم، وربَّما يزيد شَرُّهم بالغلوِّ فيه وطَلَبِ ما يُصَحِّحون به زَلَّته، فيعظُم البلاءُ، ويُهدَم الإسلام.

والطَّائفة الثَّانية: مَنْ يرصُدُ زَلَّة العالِم ويجعلها سُلَّمًا للوقيعة فيه، فهو يترصَّد ما كَتَبه الله علىٰ ابن آدمَ من نَقْصٍ بصدور تلك الزَّلة عنه، حتَّىٰ إذا بَدَرت منه الزَّلَّة نَصَب مشانق القول في الطَّعن عليه، والتَّنفير منه، فيُهدَم إسلامُه ويضعف دينُه.

وأمَّا الوسيلة الثَّانية - وهي (جِدَالُ المُنَافِقِ بِالكِتَابِ) -: فالمقصود: مُحاجَّتُه به إلباسًا للحقِّ بالباطل، فإنَّ من شرِّ النَّاس منافقٌ عليم اللِّسان، يكون له يدٌ في معرفة الكتاب -وهو القرآن-، ويُلحَق به الشَّرعُ كلُّه، فيجعل عِلْمَه بالكتاب مِرقاةً يطعن بِها في الدِّين، ويُلَبِّس الحقَّ بالباطل، فهو يُورِد في نُصرةِ شرٍّ من الشُّرور آيةً من القرآن، أو حديثًا عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يكون تارةً من المتشابه، ويكون تارةً من المنسوخ، ويكون تارةً ممَّا أخطأ في حَمْلِه علىٰ معنًىٰ ادَّعاه، فيكون مُلَبِّسًا للخَلْق؛ لأنَّه يُظهِرُ لهم الباطل في ثوب الحقِّ، فهو يدعو إلىٰ ما يدعو إليه من الشَّرِّ بإبراز أشياءَ يتوهَّم النَّاس منها أنَّها حقٌّ، فهو يُقَرِّر باطلًا بشيءٍ من دلائل الكتاب والسُّنَّة، لا يدلُّ قطعًا عليه، لكن يقع في وَهَمِه وذِهنه أنَّه ينصر هذا المعنىٰ، فيُتابِعه مَنْ يُتابعه من النَّاس، ويُهدَم إسلامهم بِهذا.

وهذا كثيرٌ في الأزمنة المتأخِّرة، فإنَّ من المنافقين مَنْ تَسَوَّر محراب الشَّريعة، وتكَلَّم بلسانِها في نُصرة أشياءَ من الباطل، لم يكن أحدٌ يظنُّ أنَّه يكون في طبقات الأُمَّة مَنْ يتكلَّم بمثل ما تكلَّم به هؤلاء.

والوسيلة الثَّالثة: (حُكْمُ الأَئِمَّةِ المُضِلِّينَ)، وأحسن ما يُفَسَّر به معنىٰ (الأئمَّة) الوارد في الأحاديث النَّبويَّة والآثار السَّلفيَّة: ما رواه البخاريُّ في «صحيحه»، أنَّ امرأةً قالت لأبي بكرٍ الصِّدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما الأئمَّة؟ فقال: «أمَا كان لقومِك رؤوسٌ وأشرافٌ يأمرونَهم فيطيعونَهم؟»، فقالت: بلىٰ، فقال: «فَهُم أولئك»؛ أي فَهُم أولئك الأئمَّة الَّذين يكونون علىٰ النَّاس.

وعامَّة ما تُرجَع إليه هذه الكلمة: إمَّا إمامةً في الحُكم والسُّلطان، وإمَّا إمامةً في العلم والإيمان.

فممَّا يُهدَم به الإسلام: حُكمُ الأئمَّة المُضلِّين، الَّذين يحكمون بغير ما حَكَم به الله ورسولُه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، تارةً بسلطان الحُكم، وتارةً بسلطان العلم، فيقع النَّاس في الضَّلال بمتابعتهم.

وقد ترجَمَ إمام الدَّعوة رَحِمَهُٱللَّهُ تعالىٰ بابًا في التَّحذير من هذا في «كتاب التَّوحيد»؛ وهو: قوله: (**باب مَنْ أطاع العلماء والأُمراء في تحليل ما حَرَّم الله أو تحريم ما أحلَّه؛ فقد اتَّخذهم أربابًا**).

(**وَعُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ**) قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ بْنِ نُفَيْلٍ القُرَشِيُّ العَدَوِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا حَفْصٍ، وَيُلَقَّبُ بِالفَارُوقِ، وَشَهِيدِ المِحْرَابِ؛ تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ بِالمَدِينَةِ).

وقوله: (القُرَشِيُّ العَدَوِيُّ) نِسبةٌ إلىٰ القبيلة عمومًا وخصوصًا علىٰ ما تقدَّم بيانُه.

و(العَدَوِيُّ) نِسبةٌ إلىٰ بني عَدِيٍّ من قريشٍ.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِالفَارُوقِ وَشَهِيدِ المِحْرَابِ)؛ لأنَّه كان فُرقانًا بين الحقِّ والباطل، فسُمِّي (الفاروق).

وكان مقتلُه رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ في المسجد إبَّان إمامتِه النَّاسَ في صلاة الفجر، لمَّا عَدَا عليه أبو لؤلؤةَ المجوسيُّ فَطَعَنَه، فكان موتُه رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ من تلك الطَّعْنَة.



قالَ المُصَنِّفُ وفَّقهُ اللّٰهُ:

الغُرَّةُ الثَّالِثَةُ

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «وَاللهِ لَئِنْ قَتَلْتَ رَجُلًا وَاحِدًا؛ لَكَأَنَّمَا قَتَلْتَ النَّاسَ جَمِيعًا».

رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ وَفِيهِ قِصَّةٌ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ هُوَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ بْنِ أَبِي العَاصِي القُرَشِيُّ الأُمَوِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، وَأَبَا عَمْرٍو، وَيُلَقَّبُ بِذِي النُّورَيْنِ، وَشَهِيدِ الدَّارِ، وَجَامِعِ القُرْآنِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ بِالمَدِينَةِ.

* * *

قال الشَّارح وفّقه اللّٰه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ الثَّالِثَةَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ) رَحِمَهُٱللَّهُ (عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «وَاللهِ لَئِنْ قَتَلْتَ رَجُلًا وَاحِدًا؛ لَكَأَنَّمَا قَتَلْتَ النَّاسَ جَمِيعًا»).

وهو عند سعيدٍ مُسنَدًا (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ وَفِيهِ قِصَّةٌ)؛ أنَّه قال: دخلتُ علىٰ عثمانَ يوم الدَّار، فقلتُ: يا أميرَ المؤمنين؛ ألَا ضِرابٌ؟ فقال: «يا أبا هريرة؛ أَيَسُرُّك أن تقتلَ النَّاس جميعًا وإيَّاي معهم؟» قال: فقلتُ: لا، فقال عثمانُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «وَاللهِ لَئِنْ قَتَلْتَ رَجُلًا وَاحِدًا؛ لَكَأَنَّمَا قَتَلْتَ النَّاسَ جَمِيعًا»، (وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ).

وإطلاق العزو إلىٰ سعيدِ بن منصورٍ يُراد به كتابُه «السُّنن».

وفي الأثر: تعظيم حُرمة المسلم، بتعظيمِ سَفْك دمِه بغير حقٍّ، حتَّىٰ يعدلَ قَتْلُ رجلٍ واحدٍ قَتْلَ النَّاس جميعًا، وأصله في كتاب الله، في قوله تعالىٰ: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا﴾ [المائدة:٣٢].

وأحسن ما قيل في وجه التَّشبيه - أنَّ مَنْ قَتَل نفسًا واحدةً فكأنَّما قَتَل النَّاس جميعًا - أنَّه يرجع إلىٰ أمرين:

أحدهما: أنَّ قَتْل النَّفس الواحدة هَتْكٌ لحُرمة الدِّماء؛ فمَنْ قَتَلها هَتَكَ حُرمة دماء النَّاس جميعًا.

والآخر: أنَّه يقع بقَتْل نَفْسٍ واحدةٍ ما يقع بقَتْل النَّاس جميعًا، وهو استجلاب العبد غَضبَ الله ولعنتَه، فمَنْ عدَىٰ علىٰ نَفْسٍ معصومةٍ فقَتَلها فقدِ استحقَّ لعنةَ الله وغضَبه، وكذلك يكون لو قَتَل النَّاس جميعًا.

وجَعْلُ قَتْلِ النَّفسِ الواحدةِ بمنزلةِ قَتْلِ النَّاس جميعًا إبلاغٌ في تعظيمِ حُرمة الدِّماء كما تقدَّم.

واتَّفق صدور هذا عن عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمَّا كان محصورًا يوم الدَّار - أي محبوسًا في بيته -، قد أحاط به الخارجون عليه، المنازِعون له في السَّمع والطَّاعة، فدخل عليه أبو هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال له: يا أمير المؤمنين؛ ألا ضِرَابٌ؟ - أي ألَا قتالٌ؟ -، داعيًا عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلىٰ مُقاتلةِ هؤلاء الخارجين عليه، فإنَّه إمامُ المسلمين حينئذٍ.

فعَظَّم عليه عثمانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ القتلَ، ولو كان فيه دَفْعٌ لشرِّ هؤلاء عنه، فإنَّ عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَضِي أن يلقىٰ الله صابرًا شهيدًا، ولو أنَّه دَفَع هؤلاء بقتالهم لكان مأذونًا له فيهم؛ لخروجِهم عليه ومُنازعتِهم إيَّاه الطَّاعةَ، فعَظَّم عثمانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الأمر وزَكَّىٰ نفسَه

عن مُقابلة هؤلاء بما يريدون من سَفْك الدِّماء، وزَجَر أبَا هريرةَ لمَّا دعاه إلىٰ قتالِهم بما ذَكَر له من تعظيم حُرمة دماء المسلمين، وأنَّ أبا هريرةَ ينبغي أن يربأَ بنفسِه أن يكون سببًا لقَتْل النَّاس جميعًا وعثمانَ معهم، ولو لم يقتل إلَّا نفسًا واحدةً، كما قال له: («وَاللهِ لَئِنْ قَتَلْتَ رَجُلًا وَاحِدًا؛ لَكَأَنَّمَا قَتَلْتَ النَّاسَ جَمِيعًا»).

وهذه حال المؤمنين الَّذين يُعَظِّمون أَمْر ربِّ العالمين، فيُنَزِّهون أنفسَهم عن هَتْكِ ما حَرَّمه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من دماء المسلمينَ.

وأعظمُهم قَدْرًا: مَنْ جَعَل له الشَّرع وسيلةً فامتنع منها صَابرًا، مُقَدِّمًا للأمر الأعظم في منفعةِ المؤمنين في ما يُقَدِّره، كالحالِ الَّتي وقعت لعثمانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(**وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ**) قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ بْنِ أَبِي العَاصِي القُرَشِيُّ الأُمَوِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، وَأَبَا عَمْرٍو، وَيُلَقَّبُ بِذِي النُّورَيْنِ، وَشَهِيدِ الدَّارِ، وَجَامِعِ القُرْآنِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ بِالمَدِينَةِ).

وقوله: (العَاصِي) بإثبات الياء هو الأفصح فيه.

وقوله: (القُرَشِيُّ الأُمَوِيُّ) نسبةٌ للأعلىٰ فالأدنىٰ كما تقدَّم، فهو من بني أُمَيَّة؛ أحدِ بطون قبيلة قريشٍ.

وقوله: (يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، وَأَبَا عَمْرٍو)؛ أي له كُنيتان، فمن الرِّجال والنِّساء مَنْ يُعرَف بأكثرَ من كُنيةٍ، فتكون له كُنيتان أو ثلاثٌ أو أربعٌ.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِذِي النُّورَيْنِ، وَشَهِيدِ الدَّارِ، وَجَامِعِ القُرْآنِ)؛ أي يُسمَّىٰ بها.

سُمِّي (ذا النَّورين) لأنَّ النَّبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنكحَه ابنته رُقيَّةَ، ثمَّ لمَّا ماتت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أنكحه ابنتَه أمَّ كلثومٍ، فسُمِّي بـ(ذي النُّورين).

(وشهيدِ الدَّار)؛ أي المقتول في داره، لمَّا دخل عليه الخارجون عليه فقتلُوه، وثَبَت عند ابن أبي حاتمٍ أنَّ الدَّم نَزَّ منه، فوقع علىٰ قول الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ في سورة البقرة: ﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [البقرة:١٣٧].

(وجامع القرآن)؛ لأنَّه جَمَع المصحفَ وكَتَبه الجمعَ الثَّاني بعد الجمع الأوَّل، ثمَّ فَرَّقه في أمصار المسلمين، فصارت كتابة المصحف تُنسَب إليه، فيقال: (بالرَّسم العثمانيِّ)؛ أي نِسبةً إلىٰ عثمانَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.



قالَ المُصَنِّفُ وفَّقَـهُ اللّٰهُ:

الغُرَّةُ الرَّابِعَةُ

عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «أَحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوْنًا مَا؛ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ بَغِيضَكَ يَوْمًا مَا، وأَبْغِضْ بَغِيضَكَ هَوْنًا مَا؛ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ حَبِيبَكَ يَوْمًا مَا».

رَوَاهُ البُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ المُفْرَدِ»؛ وَلَهُ طُرُقٌ عِدَّةٌ يَصِحُّ بِهَا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ القُرَشِيُّ الهَاشِمِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا الحَسَنِ، وَيُلَقَّبُ بِحَيْدَرَةَ، وَأَبِي تُرَابٍ، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ بِالكُوفَةِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه اللّٰه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ الرَّابِعَةَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ البُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ المُفْرَدِ»)، (عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «أَحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوْنًا مَا؛ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ بَغِيضَكَ يَوْمًا مَا، وأَبْغِضْ بَغِيضَكَ هَوْنًا مَا؛ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ حَبِيبَكَ يَوْمًا مَا»).

(وَلَهُ طُرُقٌ عِدَّةٌ يَصِحُّ بِهَا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا)؛ أي مُضافًا إلىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (وَلَا يَثْبُتُ) من كلامه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفي الأثر: الأمر بالاعتدال في الحبِّ والبغض.

فقوله: («هَوْنًا مَا»)؛ أي قَصْدًا لا إفراطَ فيه، فلا يُبالِغُ العبدُ في الحبِّ والبغض.

فمَنْ أحبَّ أحدًا فهو مأمورٌ بأن يعتدلَ في حُبِّه، ومَنْ أبغض أحدًا فهو مأمور بأن يعتدلَ في بُغْضه.

ومُوجِب الأمر بالاعتدال في الحبِّ والبغض هو: ما يَعرِض للخَلْق من انقلاب الأحوال، فإنَّهم يتعلَّقُون بمَنْ يحبُّونه ثمَّ يُبغضونه، وينفرون ممَّنْ يُبغضونه ثمَّ يُحبُّونه، فإنَّ نَفْسَ ابنِ آدم ضعيفةٌ، وهو لا يملك قلبَه، وتتقلَّب عليه الأحوال، فتارةً يحبُّ مَنْ يحبُّ ثمَّ يُبغضُه، وتارةً يُبغِض مَنْ يُبغِض ثمَّ يحبُّه.

فأُمِرَ بأن يعتدل في الحبِّ لئلَّا يندم، وأن يعتدلَ في البغض لئلَّا يستحي؛ فإنَّ مَنْ أفرط في حُبِّ أحدٍ ثمَّ أبغضَه حصل له نَدَمٌ شديدٌ علىٰ فَرْط تلك المحبَّة، ومن أبغضَ أحدًا وأفرطَ في بُغضِه ثمَّ أحبَّه حصل له حياءٌ منه مَنَعه منفعتَه.

فمَنْ أراد سلامةَ قلبِه، وصلاحَ نَفْسِه، وزَكاةَ رُوحِه، ألزم نَفسَه الاعتدالَ في الحبِّ والبغض.

وممَّا يُعينُه علىٰ الاعتدال: أن يكونَ مُوجِبَ الحبِّ والبغضِ هو حُبُّه في الله وبُغضُه في الله، فيحبُّ بموجِب الشَّرع، ويُبغِض بموجِب الشَّرع، أمَّا مَنْ جَرىٰ مع هوىٰ نفسِه في الحبِّ والبغضِ فإنَّه يردم نفسَه في هُوَّةٍ سحيقةٍ من الشَّرِّ، فإنَّ أسباب المحبَّة والبغض إذا عُقِدَت علىٰ غير الشَّرع كانت وبالًا علىٰ صاحبها وشَرًّا في الدُّنيا والآخرة.

ومن مظاهر ذلك الشَّرِّ: أنَّه قد يُفرِط في الحبِّ بغير سببٍ شرعيٍّ فينقلب بُغضًا، أو يُفرِط في البغض بغير سببٍ شرعيٍّ فينقلب حُبًّا، فممَّا يُنجي العبدَ من غوائل الحبِّ والبغضِ: دورانُه مع إرادةِ الله؛ بأن يكون حُبُّه لله، وبُغضُه لله، فإنَّ ذلك من أوثق عُرَىٰ الإيمان، وهي من أشقِّ الأمور علىٰ النَّفس؛ فإنَّ تجريدَ النَّفْس في الحبِّ والبغض مِن مزاحمة الهوىٰ أشقُّ شيءٍ علىٰ العبد، ولا يُفلِت منه إلَّا باتِّباع الهُدىٰ، فمَنِ اتَّبع الهُدىٰ في حُبِّه وبُغضه نجا.

(**وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ**) قائلُ هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ القُرَشِيُّ الهَاشِمِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا الحَسَنِ، وَيُلَقَّبُ بِحَيْدَرَةَ، وَأَبِي تُرَابٍ، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ بِالكُوفَةِ).

وقوله: (القُرَشِيُّ الهَاشِمِيُّ)؛ نِسبةٌ للأعلىٰ ثمَّ الأدنىٰ، فهو من بني هاشمٍ؛ بطنٍ من بطون قريشٍ.

وقوله: (يُكْنَىٰ أَبَا الحَسَنِ)؛ لأنَّه ابنه الأكبر؛ فالحسن أكبر من الحُسين، وهو أفضل منه في أصحِّ القولين.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِحَيْدَرَةَ، وَأَبِي تُرَابٍ)؛ أي يُعرَف بهذين اللَّقبين مَدْحًا له.

فـ(حَيْدرة) هو الأسد، وقد قيل: إنَّ أُمَّه سَمَّته به وأنَّ اسمه (حَيْدرة)، ويُصَدِّقه قولُه لمَّا بارزَ مرحبَ:

أنـا الَّـذي سـمَّتني أمِّـي حيـدرهْ ....

مُوافقةً لاسم أبيها (أسدِ بن هاشمٍ)، فـ(الحيدرة) كما تقدَّم هو الأسد.

وسُمِّي (أبا ترابٍ) أيضًا لَقبًا في صورة كُنيةٍ؛ لأجل تسمية النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ له به، لمَّا لقيه مضطجِعًا في المسجد، وقد عَلَق به ترابٌ فرفعه، وقال: «**قُمْ يَا أَبَا تُرَابٍ**».



قالَ المُصنِّفُ وفَّقـهُ اللّهُ:

الغُرَّةُ الخَامِسَةُ

عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ العَوَّامِ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَبِيئَةٌ مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ؛ فَلْيَفْعَلْ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ»، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَالزُّبَيْرُ بْنُ العَوَّامِ هُوَ الزُّبَيْرُ بْنُ العَوَّامِ بْنِ خُوَيْلِدٍ القُرَشِيُّ الأَسَدِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، وَيُلَقَّبُ بِحَوَارِيِّ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ، تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِوَادِي السِّبَاعِ مِنْ نَوَاحِي البَصْرَةِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه اللّه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ الخَامِسَةَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ»، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ) بإسنادٍ صحيحٍ (عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ العَوَّامِ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ خَبِيئَةٌ مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ؛ فَلْيَفْعَلْ»).

(وَرُوِيَ مَرْفُوعًا)؛ أي مُضافًا إلىٰ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ، (وَلَا يَثْبُتُ) من كلامه صَلَّىٱللَّهُعَلَيهِوَسَلَّمَ.

وقَيَّد المصنِّف العزو لأحمدَ بقوله: (فِي «الزُّهْدِ»)، وأطلقَه في ابن أبي شيبةَ؛ لأنَّ إطلاق العزوِ لأحمدَ كما تقدَّم يُراد به «المُسند»، فإذا كان المرويُّ - مرفوعًا أو موقوفًا - في كتاب آخر له - كـ«الزُّهد» أو «فضائل الصَّحابة» - لَزِم تقييدُه.

وأمَّا إطلاق العزو لابن أبي شيبةَ فيُراد به كتابُه «المُصَنَّف».

وفي الأثر: الحثُّ علىٰ جَعْلِ العبد لنفسِه حظًّا من العمل الصَّالح الَّذي يُخفيه عن الخَلْق.

والعمل الصَّالح هو: الطَّاعة التي يعملها العبد، فيُخلِص فيها لله، ويتَّبع فيها رسولَه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والخبيئةُ منه: ما يُخفيه العبد عنِ الخَلْقِ؛ فيجعله بينَه وبين الخالقِ وحدَه.

ومحلُّه: ما لم يُؤمَر بإظهاره فرضًا أو نَفْلًا.

فمِن الفرض ما أُمِرنا بإظهاره؛ كالأذان، والصَّلوات الخمس جماعةً في المساجد.

ومن النَّوافل ما أُمِرنا بإظهاره؛ ككتابة العلم في مجالسه، والصَّدقة من متبوعٍ مُعَظَّمٍ ليقتدي به النَّاس عند حاجة الخَلْق.

ومنفعةُ إخفاء العمل الصَّالح ممَّا لم يُؤمَر بإظهاره عظيمةٌ، حتَّىٰ صار أصل الشَّريعة: أنَّ إخفاء العمل أفضلُ من إظهارِه، ما لم يؤمَر بالإظهار، فيكون خلافَ الأصل.

وجَعْلُ العبدِ لنفسِه خبيئةً من عملٍ صالحٍ عظيمُ الفوائدِ، جليل العوائدِ، تنتظم فيه منافعُ كثيرةٌ في العاجل والآجل:

فمنها: تجريد الإخلاص لله عَزَّوَجَلَّ، فإنَّ مَنْ أخفىٰ عملَه جَرَّد إخلاصَه في نيَّته لله.

ومنها: تحقيق الصِّدق بتوحيد الإرادة؛ فإنَّ العبدَ إذا كان في جَمْعٍ من الخَلْق نازعته إرادتُه في الصِّدق، وإذا كان في عملٍ يُخفيه جَمَع نفسَه علىٰ الصِّدق.

ومنها: الخَلوة بالله عَزَّوَجَلَّ؛ فإنَّ مَنْ خلَا بمَنْ يحبُّه عَظُمَت حالُه، فإذا كانت خلوةُ العبد بأعظم محبوبٍ - وهو الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ - كَمُلَت حالُه، وكان السَّلف يستحبُّون أن يكون للعبد ساعةٌ يخلو فيها مع ربِّه، ومن أطيبِ السَّاعات الَّتي يخلو فيها العبد بربِّه ساعةٌ يُخفي فيها عملًا صالحًا.

ومنها: تقوية النَّفس علىٰ إتيان الأعمال الصَّالحة؛ فمَنْ قويت نفسُه علىٰ عملٍ صالحٍ يُخفَىٰ؛ قويت نفسُه علىٰ عملٍ صالحٍ يُبْدَىٰ.

ومنها: زيادةُ خشية الله في قلبِه؛ فإنَّ الَّذي يُخفِي عملًا صالحًا تَقْوَىٰ في قلبِه خشيةُ الله؛ لأنَّ مُحَرِّكَه علىٰ العمل هو تعظيمُ الله وإجلاله.

ومنها: تعظيمُ أجرِه؛ فإنَّ العمل الصَّالح إذا أُخفِي عَظُم أجْرُه، وذلك بِنَصِّ القرآن والسُّنَّة.

ومنها: توقِّي الشُّهرة؛ فإنَّ إظهارَ الأعمال يتسلَّل معه إلىٰ القلب محبَّة الشُّهرة بين الخَلق بالعمل الصَّالح، وإذا أخفىٰ العبد عملَه لم يجد في نفسِه رغبةً في الشُّهرة.

ومنها: حراسة النَّفْس من مُفسِدَات القلب في رؤية الأعمال؛ كالرِّياء، والسُّمعة، ونحوها.

فإنَّ مَنْ يُظهِر عملَه يتخوَّف علىٰ نفسِه هذه المفسداتِ، فإذَا أخفىٰ العملَ صار في صيانةٍ منها، وتنزَّهت نفسُه عن هذه المُهْلِكات.

(**وَالزُّبَيْرُ بْنُ العَوَّامِ**) قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (الزُّبَيْرُ بْنُ العَوَّامِ بْنِ خُوَيْلِدٍ القُرَشِيُّ الأَسَدِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، وَيُلَقَّبُ بِحَوَارِيِّ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِوَادِي السِّبَاعِ مِنْ نَوَاحِي البَصْرَةِ).

وقوله: (القُرَشِيُّ الأَسَدِيُّ) نسبةٌ للأعلىٰ فالأدنىٰ؛ فهو من بني أسدٍ؛ بطنٍ من بطون قبيلة قريشٍ.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِحَوَارِيِّ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛ أي ناصرِه، فـ(**الحواريُّ**) هو: النَّاصر.



قالَ المُصنِّفُ وفَّقهُ اللّٰهُ:

الغُرَّةُ السَّادِسَةُ

عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «أَقَلُّ لِعَيْبِ المَرْءِ أَنْ يَجْلِسَ فِي دَارِهِ».

رَوَاهُ وَكِيعٌ وَأَبُو دَاوُدَ كِلَاهُمَا فِي «الزُّهْدِ»؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَطَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ هُوَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُثْمَانَ القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا مُحَمَّدٍ، وَيُلَقَّبُ بِطَلْحَةَ الفَيَّاضِ، وَطَلْحَةَ الجُودِ، وَطَلْحَةَ الخَيْرِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِشَطِّ الكَلَّاءِ مِنْ نَوَاحِي البَصْرَةِ.

قال الشَّارح وفّقه اللّٰه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ السَّادِسَةَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ وَكِيعٌ وَأَبُو دَاوُدَ كِلَاهُمَا فِي «الزُّهْدِ») بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «أَقَلُّ لِعَيْبِ المَرْءِ أَنْ يَجْلِسَ فِي دَارِهِ»).

وقَيَّد المصنِّف عزوه إلىٰ وكيعٍ وأبي داودَ بقوله: (فِي «الزُّهْدِ»)؛ لأنَّ إطلاق العزو إليهما يخالف هذا؛ فإطلاق العزو إلىٰ وكيعٍ يُراد به كتابه «الجامع»، وأمَّا إطلاق العزو إلىٰ أبي داودَ فيُراد به كتابه «السُّنن».

وفي الأثر: بيانُ منفعة قِلَّة الخُلطة بالنَّاس، والحثُّ عليها، بأنَّ من منافعها تقليل عيوب المرء؛ فإنَّ مَنْ حَبَس قدمه عن الإكثار من مخالطة النَّاس قَلَّ عيبُه، فيكون حَبْسُه نفسَه في دارِهِ بتَرْك مخالطَتِهم مُحرِزًا لِقِلَّة العيوب، **وذلك من جهتين**:

إحداهما: تقليل العيوب المُلازِمة لذاته؛ كالعُجْب، والغرور، والطُّغيان، واحتقار الخَلْق؛ فإنَّ العبد إذا بَرَز إلىٰ النَّاس وأكثَرَ من مخالطَتِهم هَجَمت عليه هذه الآفات، فربَّما أُعجِبَ بما عنده وليس عندهم، واغترَّ بذلك، واستعلىٰ عليهم واحتقرهم.

والأخرىٰ: تقليل العيوب المتعدِّية إلىٰ غيره من الجَوْر والعدوان والبطش، فمَنْ لم يُخالِط النَّاس كان في مأمنٍ من الوقوع في هذه الآفات؛ إذ لا يعدو علىٰ أحدٍ، ولا يجور عليه، ولا يبطش به، فيتقلَّل العبد من مخالطتهم فتَقِلُّ عيوبه، فإذا كَثُرت مخالطته الخَلْق كَثُرَت عيوبُه.

وكان السَّلف رَحِمَهُمُ اللَّهُ يكرهون كَثرة الاختلاط بالنَّاس، ويرونَها من أعظم ما يُفسِد القلب.

ولا ينبغي للمرء أن يُخالط النَّاس إلَّا في ما فيه نَفْعٌ، وما أحسن قولَ ابن أبي نصر الحُميديِّ - صاحبِ ابن حزمٍ - الجامعِ لِما ينبغي من المخالطة؛ إذ قال:

لقاءُ النَّاس ليس يفيد شيئًا ... سوىٰ الإكثار من قيلٍ وقالِ
فأَقْلِل من لقاء النَّاس إلَّا ... لأخْذ العلم أو إصلاح حالِ

فالخُلطة ينبغي أن تكون محبوسةً علىٰ هذين الأمرين:

- إمَّا منفعةٌ في الدِّين؛ كاقتباس العلم.

- أو منفعة في الدُّنيا؛ بإصلاح الحال في ما يحتاجه العبد من الاكتساب أو حاجاته وحاجات أهل بيته.

وما عدا ذلكَ فإنَّه ينبغي للعبد أن يتقلَّل من الخُلطة ولقاء النَّاس.

وهذه الحالُ تكاد تكون منسوخةً اليوم؛ فإنَّ ما اعتاده النَّاس من أوضاعٍ في تحصيل العلم أو اكتساب المال أو غير ذلك، صارت تَجُرُّ إلىٰ الإكثار من خُلطتهم، فينبغي أن يتحرَّز العبدُ من تقلُّبات أحوالِ الخَلق في هذا الباب، وأن يجري بنفسه في المضمار

الَّذي كان عليه السَّلف، وأن يقرأَ خاصَّةً ما كَتَبه ابن القيِّم في فساد القلب بالخُلطة، ولا سيَّما في كتابه «إغاثة اللَّهفان»، فإنَّ كثرة الخُلطةِ من مصائد الشَّيطان الَّتي يصيد بِها العبد فيُضعِف دينه ويُوهنه.

(**وَطَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ**) قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُثْمَانَ القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا مُحَمَّدٍ، وَيُلَقَّبُ بِطَلْحَةَ الفَيَّاضِ، وَطَلْحَةَ الجُودِ، وَطَلْحَةَ الخَيْرِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِشَطِّ الكَلَّاءِ مِنْ نَوَاحِي البَصْرَةِ).

وقوله: (القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ) نسبةٌ للأعلىٰ فالأدنىٰ، فهو من (تَيْمٍ)؛ بطنٌ من بطون قريشٍ، وهو البطن الَّذي منه أبو بكرٍ الصِّديق رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِطَلْحَةَ الفَيَّاضِ، وَطَلْحَةَ الجُودِ، وَطَلْحَةَ الخَيْرِ)؛ أي يُعرَف بِهذه الألقاب الَّتي تدور علىٰ البذل والعطاء، فـ(**الفيض**) هو العطاء، وهو المراد بـ(الجود، والخير).



قالَ المُصنِّفُ وفَّقـهُ اللّهُ:

الغُرَّةُ السَّابِعَةُ

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ - لَمَّا تَناوَلَ رَجُلٌ خَالِدَ بْـنَ الوَلِيـدِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عِنْدَهُ، وَكَانَ بَيْنَهُمَا كَلَامٌ -: «إِنَّ مَا بَيْنَنَا لَمْ يَبْلُغْ دِينَنَا».

رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطَّبَرَانِيُّ؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ هُوَ سَعْدُ بْـنُ أَبِي وَقَّاصٍ - وَاسْـمُ أَبِي وَقَّـاصٍ: مَالِكُ - ابْـنِ وُهَيْبٍ القُرَشِيُّ الزُّهْرِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا إِسْحَاقَ، وَيُلَقَّبُ بِالأَسَدِ فِي بَرَاثِنِهِ، وَفَـارِسِ الإِسْـلَامِ، تُوُفِّي سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ بِـالعَقِيقِ مِـنْ نَـوَاحِي المَدِينَةِ، وَهُـوَ آخِرُ العَشَـرَةِ المُبَشَّـرِينَ بِالجَنَّةِ مَوْتًا.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه اللّه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ السَّابِعَةَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهـو مـا (رَوَاهُ ابْـنُ أَبِـي شَـيْبَةَ وَالطَّبَرَانِـيُّ) بإسـنادٍ صـحيحٍ (عَـنْ سَـعْدِ بْـنِ أَبِـي وَقَّـاصٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ - لَمَّا تَنَاوَلَ رَجُلٌ خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عِنْدَهُ، وَكَانَ بَيْنَهُمَا كَلَامٌ -: «إِنَّ مَا بَيْنَنَا لَمْ يَبْلُغْ دِينَنَا»).

وإطلاق العزوِ لابن أبي شيبةَ يُراد به كتابـه «المُصَـنَّف» كمـا تقـدَّم، أمَّا إطـلاق العـزو إلىٰ الطَّبرانيِّ فيُرادُ به كتابُه «المُعجَم الكبير».

وفي الأثر: الحثُّ علىٰ حِفْظ العبدِ دينَه، وصيانته الأُخوَّة الإيمانيَّة من أسباب الفُرقة؛ فإنَّ سعدًا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كانت بينَه وبين خالد بن الوليد خصومةٌ، فجَرَىٰ ذِكْر خالدِ بن الوليدِ مِن رجلٍ عند سعدِ بن أبي وقَّاصٍ يريد الوقيعةَ فيه، فزَجَره سعدٌ عمَّا أراد وقال له: «إِنَّ مَا بَيْنَنَا لَمْ يَبْلُغْ دِينَنَا»؛ أي أنَّ الخصومةَ الكائنةَ بينه وبين خالد بن الوليدِ لم تبلغ أن يتهاونَ العبدُ في ما يثلمُ دينَه ويُنقصُه، وهو الوقوع في الغيبة، فإنَّ الرَّجل ذَكَر خالدًا عند سعدٍ بما يسوءه مُغتابًا له، والغيبة كَبيرةٌ من كبائر الذُّنوب، فلم يُتابِعْه سعدٌ في هوىٰ نفسِه، وزَجَرَه عن غَيِّه، بأن يقترف الغيبةَ في مجلسه فيسكتَ عنه، فيكون المتكلِّم والسَّامع في ذلك شركاءَ، وقال له: «إِنَّ مَا بَيْنَنَا لَمْ يَبْلُغْ دِينَنَا»، فحفظ دينَه من الوقوع في الغيبة، وحَفِظ أيضًا الأخوَّةَ الإيمانيَّةَ من أسباب الفُرقة، فإنَّ الغيبة والوقوعَ في الأعراض من أعظم ما يَفْصِم عُرىٰ الأخوَّة الدِّينيَّة بين المؤمنين، ورُسلُها نوَّاب الشَّياطين في تفريق المؤمنين.

فإنَّ للشَّيطان نُوَّابًا يَنُوبون عنه في الشَّرِّ، ومن أعظمهم كيدًا وأوخَمِهم عاقبةً بين المسلمين: نُوَّاب الشَّيطان في الغِيبة والنَّميمة، الَّذين يجرُون بِهذا بين المؤمنين، فيُفَرِّقونَهم ويَحُلُّون الأخوَّة الدِّينيَّة المنعقدةَ بينهم.

فالعارفون بالله وأَمْره يزجرون الخَلْق عن هذا؛ لِما فيه من الشَّرِّ الوخيم، وأمَّا الجاهلون بالله وأَمْره فَهُم الَّذين يطيرون بما يُذْكَر عندهم من غيبة أحدٍ ونميمته، وتنبسطُ أساريرُهم إذا ذُكِرَ مَنْ يُبغضُون ويخالفونَ بسوءٍ، لأجل أن يكون في ذلك فُرجةً رَوْحانيَّةً لأنفسهم، فيزيدون الشَّرَّ شرًّا.

وإذا كمُلت تقوىٰ العبدِ وراقبَ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ كانت حالُه كحالِ سعدِ بن أبي وقَّاصٍ، فإنَّه لم يَجْرِ مع الهوىٰ، وابتغىٰ ما يحبُّ اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بمَنْع هذا الرَّجل مِن القول بالسُّوء في خالدِ بن الوليدِ.

وفي أخبار أبي عبد الله أحمدَ ابن حنبلٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّه دخل عليه بعض أصحاب الحديث، فقال لهم: «من أين أتيتم؟»، فقالوا: من أبي كُرَيبٍ، فقال: «اكتبوا عنه، فإنَّه شيخٌ صالحٌ»، فقالوا: إنَّه يطعن عليك، فقال: «رجلٌ صالحٌ بُلِي بي».

فانظر إلىٰ تمام تقواه، لمَّا أُخبِر عن حقيقة الحالِ بأنَّ هذا الرَّجل صالحٌ في روايتِه ودينِه، مُستحِقٌّ للكتابة عنه، وأَخْذ العلم ونَقْلِه.

فلمَّا ذكروا له أنَّه يطعن عليه - وهذه حال الطَّلبة - أخبرهم بما ينبغي مِن أنَّه (رجلٌ صالح بُلِي بي)؛ أي فُتِن بي بأن يتكلَّم بي.

فالعارف بالله وأَمْره لا يلتفتُ إلىٰ مثل هذه الأحوال، ولا تعظُم في قلبِه؛ لأنَّه لا يُنازِع النَّاس في الزَّعامة، وإنَّما يطلب عند الله الإمامة، ومَنْ طلب عند الله الإمامة أدركَها.

وليست إمامتُه بأن يكون وجيهًا في الدُّنيا أو ذا منصبٍ ورئاسةٍ، ولكن إمامتُه عند الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بأن يكون قدوةً للمتَّقين، ولو قَلَّت أعدادُهم، ثمَّ مُعَظَّمًا عند ربِّ العالمين في الآخرة.

وهذه أحوالُ مَنْ زَكَت نفسُه، وسَمَت روحُه، وطابت حياته، أنَّه لا ينظر إلىٰ النَّاس بعين النَّاس، وإنَّمَا ينظر إلىٰ النَّاس بما أَمَر الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ به، فهو يحفظ دينَه، ويحفظ الأخوَّة الدِّينيَّة بين المؤمنين، وإذا عصىٰ أحدٌ اللهَ فيه لم يُتابعه بمعصيةِ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فيه.

(**وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ**) قائل هذا الأثر هو كما ذكر المصنِّف: (سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ - وَاسْمُ أَبِي وَقَّاصٍ: مَالِكٌ - ابْنِ وُهَيْبٍ القُرَشِيُّ الزُّهْرِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا إِسْحَاقَ، وَيُلَقَّبُ بِالأَسَدِ فِي بَرَاثِنِهِ، وَفَارِسِ الإِسْلَامِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ بِالعَقِيقِ مِنْ نَوَاحِي المَدِينَةِ، وَهُوَ آخِرُ العَشَرَةِ المُبَشَّرِينَ بِالجَنَّةِ مَوْتًا).

وقوله: (وَاسْمُ أَبِي وَقَّاصٍ: مَالِكٌ)؛ أي أنَّ أبا وقَّاصٍ كُنيةٌ غَلَبت عليه فشُهِر بِها، وإن كان اسمه (مالكٌ)، فهو سعدُ بن مالكٍ.

وقوله: (القُرَشِيُّ الزُّهْرِيُّ) نسبةٌ للأعلىٰ فالأدنىٰ، كما تقدَّم.

وبنو زُهرةَ - بضمِّ الزَّاي - بطنٌ من بطون قريشٍ، ومنهم أمُّ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آمنةُ بنت وهبٍ.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِالأَسَدِ فِي بَرَاثِنِهِ)؛ أي في مخالبه؛ لفَرْط شجاعته، فهو بمنزلة الأسد المتوثِّب الَّذي لا يخاف شيئًا.

وقوله: (وَهُوَ آخِرُ العَشَرَةِ المُبَشَّرِينَ بِالجَنَّةِ مَوْتًا)؛ أي من أولئك المُلَقَّبين بِهذا اللَّقب، فكان أوَّلُهم موتًا أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكانت وفاته سنة ثلاث عشرة، وكانت وفاة آخرهم - وهو سعدٌ - سنة خمسٍ وخمسين، فبينهما اثنتان وأربعون سنةً.

فالعشرة المبشَّرون بالجنَّة عاشوا بعد النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أربعًا وأربعون سنةً، فهو تُوفِّي سنة إحدىٰ عشْرة، وآخِرُهم توفِّي سنة خمسٍ وخمسين.



قالَ المُصَنِّفُ وفَّقَـهُ اللهُ:

الغُرَّةُ الثَّامِنَةُ

عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ هَبْ لِي حَمْدًا، وَهَبْ لِي مَجْدًا، لَا مَجْدَ إِلَّا بِفِعَالٍ، وَلَا فِعَالَ إِلَّا بِمَالٍ، اللَّهُمَّ لَا يُصْلِحُنِي القَلِيلُ، وَلَا أَصْلُحُ عَلَيْهِ».

رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَصَحَّحَهُ الحَاكِمُ؛ وَهُوَ كَذلَكَ.

وَسَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ هُوَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ بْنِ دُلَيْمٍ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا ثَابِتٍ، وَأَبَا قَيْسٍ، وَيُلَقَّبُ بِالكَامِلِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسَ عَشْرَةَ - وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ - بِالشَّامِ، وَالمَشْهُورُ أَنَّهُ بِحَوْرَانَ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ الثَّامِنَةَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَصَحَّحَهُ الحَاكِمُ؛ وَهُوَ كَذلَكَ)، (عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ هَبْ لِي حَمْدًا، وَهَبْ لِي مَجْدًا، لَا مَجْدَ إِلَّا بِفِعَالٍ، وَلَا فِعَالَ إِلَّا بِمَالٍ، اللَّهُمَّ لَا يُصْلِحُنِي القَلِيلُ، وَلَا أَصْلُحُ عَلَيْهِ»).

وإطلاق العزو إلىٰ ابن أبي شيبةَ يُراد به كتاب «المُصنَّف» كما تقدَّم.

وتصحيح الحاكم هو بإخراجِه له في كتاب «المستدرَك علىٰ الصَّحيحين».

والأثر كذلك؛ فإسناده صحيحٌ.

وفي الأثر: دعاء العبد لنفسه بالخير؛ فإنَّ سَعْدًا دعا ربَّه أن يهبَ له حمدًا وأن يهبَ له مجدًا.

ومرادُه بسؤال الحمد: إحرازُه وجوهَ المحاسن الَّتي يُحمَد عليها.

ومراده بسؤال المجد: أن يَشِيعَ ذِكْرُه بالخير بين النَّاس، فيذكرُوا محاسنَه مرَّةً بعد مرَّةٍ.

وفيه بيان أنَّ المجد لا يُنال إلَّا بفِعْلٍ، فإنَّ القولَ يُحسِنه كلُّ أحدٍ، حتَّىٰ المنافق، وأمَّا الفعل فلا يقدر عليه إلَّا الصَّادقون، قال الشَّاعر:

لولا المشقَّة ساد النَّاس كلُّهمُ ... الجود يُفقِر والإقدام قَتَّالُ

فلا يُنال المجد إلَّا بفِعْلٍ صادقٍ دالٍّ عليه من الأفعال الَّتي يستحسنها الخَلْق شرْعًا وطَبعًا.

وفيه أيضًا: أنَّ المال مُعينٌ علىٰ طِيبِ الفِعال، ويُصَدِّقه ما رواه أحمَد وصَحَّحه ابن حِبَّان عن ابن عمرٍو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**نِعْمَ المَالُ الصَّالِحُ للرَّجُلِ الصَّالِحِ**»، قال بعض السَّلف: «المال سلاح المؤمن»؛ أي يتسلَّح به فيما يريد تحصيله من الخير.

وللسَّلف كلامٌ كثيرٌ في مَدْح المال الصَّالح إذا جُعِل في وجوه الخير.

وفيه أيضًا: أنَّ من النُّفوس ما لا يصلُح إلَّا بالغِنىٰ؛ فإنَّ من الخَلْق مَنْ يستقيمُ دينُه وتحسُن حاله بالفقر، ومنهم مَنْ يستقيم دينه وتصلح حاله بالغِنىٰ.

فإذا عَقَل العبد عن نفسِه أنَّها لا تصلح إلَّا بالغِنىٰ كان له أن يدعو بما دعا به سعد فقال: «اللَّهُمَّ لَا يُصْلِحُنِي القَلِيلُ، وَلَا أَصْلُحُ عَلَيْهِ».

ومراده بـ(الصَّلاح)؛ أي عند الله وعند خَلْقه، فهو لا يُمكنه القيام بحقِّ الله وحقِّ خَلْقِه مع تحصيله القليلَ من المال، وإنَّما يُمكِنُه ذلك إذا كَثُر مالُه، فإنَّه يعقلُ من نفسِه أنَّه يجعلُ المالَ في ما أحبَّه الله عَزَّوَجَلَّ.

وكان سعدُ بن عُبادةَ من كرماء النَّاس وأجوادِهِم.

وفي رواية ابن أبي شيبةَ في «مُصَنَّفه» عن عُروةَ بن الزُّبير أنَّه كان يرىٰ سعدَ بن عُبادةَ يقف علىٰ أُطُمِه - يعني مواطنَ مرتفعةٍ من منازل بيتِه وبستانِه -، ثمَّ ينادي: «مَنْ أراد شحمًا ولحمًا فليأتِ سعدَ بن عُبادةَ»؛ فكان يدعو النَّاس إلىٰ الطَّعام ويُطعمهم، وهذه فِعْلة الأجواد والأكارم.

وكانت من سُنَّة العرب: النِّداء بالطَّعام، فكانوا ينادون إليه ويُشارِكُهم غيرُهم فيه، وهي محمدةٌ لهم.

وكان أحدُهم إذا لم يكن طعامُه إلَّا له، كَرِه في نفسِه أن يأكلَ وغيرُه ينظر إليه، فكانت العربُ تعدُّ من سقوط المروءة أن يأكلَ العبد وغيره ينظرُ إليه؛ لِما فيه من كَسْر نَفْس غيره بالنَّظر إلىٰ الطَّعام وعَجْزِ الآكل عن الإطعام، فكانوا يَتَوقَّون هذا، ثمَّ انقلبت الحال؛ فصاروا يُصوِّرون هذه الأطعمةَ في هذه الأجهزة، وينشرونَها في مواقع التَّواصل، ولا يدعون النَّاس إلىٰ الإطعام فصارت حالهم مقلوبةً عن ما كانت عليه العرب الأولىٰ.

(**وَسَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ**) قائل هذا الأثر هو كما ذكر المصنِّف: (سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ بْنِ دُلَيْمٍ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا ثَابِتٍ، وَأَبَا قَيْسٍ، وَيُلَقَّبُ بِالكَامِلِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسَ عَشْرَةَ - وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ - بِالشَّامِ، وَالمَشْهُورُ أَنَّهُ بِحَوْرَانَ).

وقوله: (الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ)؛ نِسبةٌ إلىٰ الأعلىٰ فالأدنىٰ، فهو من الخزرج؛ بطنٌ من بطون الأنصار.

وقوله: (يُكْنَىٰ أَبَا ثَابِتٍ، وَأَبَا قَيْسٍ)؛ أي له أكثر من كُنيةٍ.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِالكَامِلِ)؛ أي لتمام أحوالِه.

وتلقيبُ أحدٍ من الخَلْق بـ (الكامل) جائزٌ؛ لِمَا ثبت في «الصَّحيحين» أن النَّبيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ سِوَىٰ آسِيَةَ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ، وَمَرْيَمَ بِنْتِ عِمْرَانَ**».

فقوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ**» يفيد أنَّ من الرِّجال والنِّساء مَنْ يكون كاملًا.

فإذا تَمَّ في نَظَرِ الخَلْق حالُه جازَ أن يُلَقَّب (كاملًا).

والمراد بـ (الكمال) هنا: كمالٌ يُناسِبُ حالَه، فهو الكمال الإنسانيُّ.

فإنَّ الكمال نوعان:

أحدهما: كمالٌ إلهيٌّ؛ وهذا يختصُّ بالله.

والآخر: كمالٌ إنسانيٌّ؛ وهذا يوجد في الخَلْق بما يناسب أحوالهم[1].



---

(١) إلىٰ هنا تمام المجلس الأوَّل، وكان ذَٰلِكَ ليلة الخميس السَّادس عشر من شهر رجبٍ، سنة ثمانٍ وثلاثين بعد الأربعمائة والألف.

قَالَ المُصَنِّفُ وفَّقـهُ اللّهُ:

الغُرَّةُ التَّاسِعَةُ

عَنْ عُتْبَةَ بْنِ غَزْوَانَ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الدُّنْيَا قَدْ آذَنَـتْ بِصُـرْمٍ، وَوَلَّـتْ حَـذَّاءَ، وَلَـمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا صُبَابَةٌ كَصُبَابَةِ الإِنَـاءِ، يَتَصَابُّهَا صَاحِبُهَا، وَإِنَّكُـمْ مُنْتَقِلُونَ مِنْهَا إِلَـىٰ دَارٍ لَا زَوَالَ لَهَا، فَانْتَقِلُوا بِخَيْرِ مَا بِحَضْرَتِكُمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَلَهُ عِنْدَهُ تَتِمَّةٌ مَرْفُوعَةٌ وَمَوْقُوفَةٌ، وَرُوِيَ مَعَ تَتِمَّتِهِ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَعُتْبَـةُ بْنُ غَـزْوَانَ هُوَ عُتْبَةُ بْنُ غَزْوَانَ بْنِ جَابِرٍ المَازِنِيُّ - حَلِيفِ بَنِي عَبْدِ شَـمْسٍ أَوْ بَنِي نَوْفَلٍ -، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ - وَيُقَالُ بَعْدَهَا - بِطَرِيقِ البَصْرَةِ وَافِدًا إِلَىٰ المَدِينَةِ.

❀ ❀ ❀

قال الشَّارح وفّقه اللّه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ التَّاسِعَةَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ مُسْلِمٌ) في «صحيحه» (عَنْ عُتْبَةَ بْنِ غَزْوَانَ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الدُّنْيَا قَدْ آذَنَتْ بِصُرْمٍ، وَوَلَّتْ حَذَّاءَ...») الحديثَ.

(وَلَهُ عِنْدَهُ تَتِمَّةٌ مَرْفُوعَةٌ وَمَوْقُوفَةٌ)؛ فإنَّه ذكَر هذا الكلام، ثمَّ ذكَر شيئًا مرفوعًا، ثمَّ ذكَر بعده كلامًا من كلامه موقوفًا عليه.

(وَرُوِيَ) هذا الحديث (مَعَ تَتِمَّتِهِ مَرْفُوعًا)؛ أي مضافًا إلىٰ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، (وَلَا يَثْبُتُ).

وقوله: («قَدْ آذَنَتْ بِصُرْمٍ»)؛ أي أعلَمَت بانقطاعٍ.

وقوله: («حَذَّاءَ»)؛ أي سريعةً في الإدبار.

وقوله: («إِلَّا صُبَابَةٌ كَصُبَابَةِ الإِنَاءِ»)؛ أي بقيَّةٌ كالسُّؤر الباقي في قَعْر الإناء من طعامٍ أو شرابٍ.

وقوله: («يَتَصَابُّهَا صَاحِبُهَا»)؛ أي يُهريقها صَبًّا لإخراجها.

وفي الأثر: الأمر بالزُّهد في الدُّنيا؛ لأنَّها فانيةٌ غير باقيةٍ.

وتقدَّم أنَّ **حقيقة الزُّهد شرعًا هو**: تَرْك ما لا ينفع في الآخرة؛ ذَكَر معناه ابن تيميَّة الحفيد.

وفيه: الاستعدادُ للآخرة؛ لأنَّنا مُنتقلون إليها، وهي دار البقاء الَّتي لا زوال بعدها.

وفيه: الحثُّ علىٰ التَّزوُّد بالأعمال الصَّالحة في قوله: («فَانْتَقِلُوا بِخَيْرِ مَا بِحَضْرَتِكُمْ»)؛ أي من الأعمال الصَّالحة، بأن تُلازِموها حتَّىٰ يُختَم لكم بالموت عليها.

(**وَعُتْبَةُ بْنُ غَزْوَانَ**) قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (عُتْبَةُ بْنُ غَزْوَانَ بْنِ جَابِرٍ المَازِنِيُّ - حَلِيفِ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ أَوْ بَنِي نَوْفَلٍ -، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ - وَيُقَالُ بَعْدَهَا - بِطَرِيقِ البَصْرَةِ وَافِدًا إِلَىٰ المَدِينَةِ).

وقوله: (حَلِيف بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ أَوْ بَنِي نَوْفَلٍ)؛ أي مُعاقِدُ هذين البطنيْن علىٰ النُّصْرة، فكان بينه وبين بني عبدِ شمسٍ أو بني نوفلٍ - وهُما بطنان من قريشٍ - مُعاقَدةٌ وعَهْدٌ علىٰ النُّصرة؛ ويُسمَّىٰ هذا (ولاءَ حِلْفٍ).

فقد يقع ذِكْرُ أحدٍ من العرب منسوبًا إلىٰ قبيلةٍ من قبائلهم ثمَّ يُقال: مولىٰ بني فلان؛ كعُتبة بن غزوان، فإنَّه يقال فيه: عُتبةُ بن غزوانَ بنِ جابرٍ المازنيُّ مولىٰ بني عبد شمسٍ؛ أي مولاهم حِلْفًا في النُّصرة.

وقوله: (وَافِدًا إِلَىٰ المَدِينَةِ)؛ أي قادمًا إليها، فمات في طريق السَّفر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ورحمه.



قَالَ المُصَنِّفُ وفَّقَهُ اللَّهُ:

الغُرَّةُ العَاشِرَةُ

عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنْ سَاعَةً»؛ يَعْنِي نَذْكُرُ اللهَ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الإِيمَانِ»، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِيهِ وفِي «المُصَنَّفِ» - وَاللَّفْظُ لَهُ-؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَعَلَّقَهُ البُخَارِيُّ مَجْزُومًا بِهِ.

وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ هُوَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلِ بْنِ عَمْرٍو الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَيُلَقَّبُ بِإِبْرَاهِيمِ هَذِهِ الأُمَّةِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ بِشَرْقِيِّ غَوْرِ بَيْسَانَ فِي الأُرْدُنِّ مِنْ بِلَادِ الشَّامِ.

❀ ❀ ❀

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ العَاشِرَةَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الإِيمَانِ»، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِيهِ وفِي «المُصَنَّفِ» - وَاللَّفْظُ لَهُ-) بإسنادٍ صحيح (عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنْ سَاعَةً»؛ يَعْنِي نَذْكُرُ اللهَ).

(وَعَلَّقَهُ البُخَارِيُّ مَجْزُومًا بِهِ)، **والمُعَلَّق في اصطلاح المُحَدِّثين هو**: ما سَقَط من مبتدَإ إسناده فوق المصنِّف راوٍ أو أكثر.

فإذا سَقَط شيخ المصنِّف أو شيخُه وشيخُ شيخِه أو هما فمَنْ فوقهما، سُمِّي هذا (مُعَلَّقًا).

ومعنىٰ قولهم عند ذِكْر تعليق البخاريِّ: (مَجْزُومًا بِهِ)؛ أي بصيغةٍ تدلُّ علىٰ القطع، كقوله: (قال) أو (ذَكَر) ونحوِهما.

وقَيَّد المصنِّف العزو لأحمدَ وابن أبي شيبةَ بكتاب «الإيمان»؛ لأنَّ إطلاقهما يُراد به غيره، فإطلاق العزو لأحمدَ يُراد به «المسنَد»، وإطلاق العزو لابن أبي شيبةَ يُراد به «المصَنَّف».

والحديث المذكور مَرويٌّ عند الثَّاني في «مُصَنَّفه» وفي كتاب «الإيمان».

وقوله: (وَاللَّفْظُ لَهُ)؛ أي لابن أبي شيبةَ.

وهذه من مسالك المصنِّفين عند العزو إلىٰ جماعةٍ يكون بعضُهم أشهر من بعضٍ، ويكون اللَّفظ المراد عند غير المشهور؛ كحديثٍ يُعزَىٰ إلىٰ البخاريِّ ومسلمٍ، ثمَّ يُقال: (وأحمدَ واللَّفظ له)، فيكون تقييد اللَّفظ لأحمدَ مُبَيِّنًا مُوجِب ذِكْره مع «الصَّحيحين»، فإنَّ الأصل أن العزو إلىٰ «الصَّحيحين» مُغْنٍ عن العزو إلىٰ سواهما؛ ذَكَره الدِّمياطيُّ في مقدِّمة «المتجر الرَّابح»، فإذا ذُكِرَ غيرهما معهما فإنَّه لمقصَدٍ حسنٍ، كأن يكون اللَّفظ المراد عند غيرهما، فيُعزَىٰ الحديث إليهما مع غيرهما، ويقال: (واللَّفظ له).

وآكد ما يكون ابتغاء اللَّفظ عند كون الحُكم الشَّرعيِّ مُقَيَّدًا به، فاستفادةُ حُكمٍ شرعيٍّ من حديثٍ ما بالنَّظر إلىٰ لفظٍ معيَّنٍ يُوجِب التَّقييد، فإذا سِيق حديثٌ فاستُنْبِطَ منه حُكمٌ، وهذا الاستنباط من لفظٍ من ألفاظ الحديث دون غيره، احتيج إلىٰ التَّقييد به.

وفي الأثر المذكور: بيانُ افتقار العبد إلىٰ رعايةِ إيمانِه ومُلاحظته؛ فإنَّ دينَ العبد أعظم ما عليه، وهو أجدر بالعناية، وأحقُّ بالتَّفقُّد والرِّعاية.

وفيه: أنَّ الإيمان يزيد وينقص؛ فقوله: («نُؤْمِنْ سَاعَةً») هو خبرٌ عن قومٍ مؤمنين، فلا يُراد طَلَبُهم تحصيلَ أصل الإيمان، بل مُرادهم طَلَب الزِّيادة عليه، فقولُ مؤمنٍ لمؤمنٍ: (اجلس بنا نؤمن ساعة)؛ أي نَزْدَد إيمانًا.

ومن أصول أهل السُّنَّة: أنَّ الإيمان يزيد وينقص، قال تعالىٰ: ﴿لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡۗ﴾ [الفتح:٤]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى﴾ [محمد:١٧]، وقال تعالىٰ: ﴿وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗا﴾ [المدثر:٣١]، في آياتٍ أُخَر فيها بيانُ أنَّ الإيمان يزيد.

وهو كما يزيد ينقصُ، علىٰ ما هو مُبيَّنٌ في مطوَّلات الاعتقاد عند أهل السُّنَّة والجماعة.

وفيه: أنَّ منفعة العبد بالذِّكْر تكون مع جَمْع القلب؛ فإذا جَمَع العبدُ قلبَه مُخَلِّصًا له من الإيرادات المُزاحِمة، فإنَّ قلبَه يقوىٰ مُنتفعًا بالذِّكْر، فذاكِرُ الله مع حضورِ قلبِه أعظم انتفاعًا من ذاكر الله بِلا حضور قلبٍ.

فقولُه: («اجْلِسْ») إشارةٌ إلىٰ طَلَبِ جَمْع القلب، لا اختصاصِ الجمعِ بالجلوسِ، فإنَّ مِن أشرف ذِكْر الله: القراءةُ في الصَّلاة حال القيام، فذِكْر الجلوس يُراد به جَمْع القلب، فالعبد حال الصَّلاة يُمكِنُه جَمْعُ قلبه قائمًا أو قاعدًا أو راكعًا أو ساجدًا، فإذا أمكنه بحالٍ من الأحوال جَمْع القلب حَصَل المقصود من ذِكْر الله.

وفيه: الإعلام بأنَّ ذِكْر الله من أعظم أسباب زيادة الإيمان؛ فإنَّ ذاكر الله تعظُم صِلتُه به فيقوىٰ إيمانُه؛ **إذ حقيقة (ذِكْر الله) شرعًا هو:** حضور الله وإعظامه في القلب واللِّسان أو أحدهما.

وفيه: حاجة النَّفْس إلىٰ تلذيعها بأنواع المُرَقِّقات وتعاهُدُها بذلك؛ فإنَّ النَّفس مطبوعةٌ علىٰ الظُّلم والجهل، وهي تُعَافِس أغراض الدُّنيا من زوجٍ وولدٍ ومالٍ، فممَّا يردُّها إلىٰ رُشْدها ويَقيها شرَّها: ذِكْر الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، وإذا غَفَل العبد عن تعاهُد نفسِه بما يُرَقِّقها ويُنَبِّهها من غفلتِها استولت تلك الغفلة علىٰ قلبه، فأخرجته من حالٍ حسنةٍ إلىٰ حالٍ سيِّئةٍ.

ومن جملة ذلك: الإيغال في العلم دون تَيَقُّظِ العبد إلىٰ الرَّقائق الَّتي تُذْهِب قسوة العلم عن قلبه.

قال أبو الفرج ابن الجوزيِّ في فصلٍ من كلامه في «صيد خاطره»: (تأمَّلتُ العلمَ والميلَ إليه والتَّشاغلَ به، فإذا هو يُقَوِّي القلبَ قوَّةً تميل به إلىٰ نوعِ قساوةٍ، فإنِّي أسمع الحديث أرجو أن أَرْوِيَه، وأبتدئ بالتَّصنيف أرجو أن أُتِمَّه، ولولا قسوة القلب وطُول الأمل لَمَا وقع ذلك).

ثمَّ قال بعد كلامٍ: (فوجدتُ أنَّ الكمال هو التَّشاغل بالعلم، مع تلذيع النَّفْس بأنواع المُرَقِّقات تلذيعًا لا يُخرِجها عن كمال التَّشاغل بالعلم). انتهىٰ كلامه بلفظِه أو قريبًا منه بمعناه.

وفيه: المعونة علىٰ الطَّاعة والصُّحبة فيها؛ فإنَّ المرء قد يعجِز عن إصلاح نفسِه بنفسِه، فيفتقر إلىٰ مَنْ يُعينه علىٰ إصلاح تلك النَّفْس فيصحبُه لأجل هذا.

ومن مَدْح الصُّحبة: أن تكون لتحصيلِ المنافع الدِّينيَّة، فهي أنفع ما تُعقَد عليه المعاشرة بين النَّاس، بأن يتَّخذ بعضُهم بعضًا أصحابًا يبتغون تقويةَ أنفسِهم علىٰ الطَّاعات؛ ومن أعظمِها: الصُّحبة في العلم؛ فإنَّها تقويةٌ للنَّفْس بمقارنةِ غيرها علىٰ الورود علىٰ ميراث النُّبوَّة والانتفاع به.

(**وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ**) قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (مُعَاذُ بْنُ جَبَلِ بْنِ عَمْرٍو الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَيُلَقَّبُ بِإِبْرَاهِيمِ هَذِهِ الأُمَّةِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانِيَ عَشْرَةَ بِشَرْقِيِّ غَوْرِ بَيْسَانَ فِي الأُرْدُنِّ مِنْ بِلَادِ الشَّامِ).

وقوله: (الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ)؛ تقدَّم أنَّهما نسبتان تكون إحداهما إلىٰ القبيلة وهي الأنصار، وتكون الأخرىٰ إلىٰ بطنٍ منها وهُم الخزرج.

فالأنصار بطنان؛ هما: الأوس، والخزرج.

وقولــه: (وَيُلَقَّــبُ بِــإِبْرَاهِيمِ هَــذِهِ الأُمَّــةِ)؛ أي يُشَــبَّه فيهــا بــإبراهيمَ الخليــل عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

ومن الألقاب الجارية: تلقيبُ أحدٍ بكونه المُسمَّىٰ باسمِ كذا، أو المتَّصف بصفةِ كذا في هذه الأُمَّة، وهي تارةً تكون لمحاذاةِ أحدٍ سَبَق، أو لكونه المُقَدَّم في هذه الأُمَّة؛ كقولهم: (معاذُ بن جبلٍ إبراهيمُ هذه الأُمة)، وقولهم: (جريرُ بن عبد الله البجليُّ يوسفُ هذه الأُمة)، وقولِهم: (أبو عبيدةَ بن الجرَّاح أمين هذه الأُمَّة)، وقولهم: (أبو الدَّرداء الأنصاريُّ حكيمُ هذه الأُمَّة)؛ فاللَّقبان الأوَّلان فيهما محاذاةٌ للأوَّلَيْن بإبراهيمَ ويوسفَ عليهما الصَّلاة والسَّلام، واللَّقبان الأخيران فيهما ذِكْر أنَّ المُقَدَّم في صفة الأمانة والحِكْمة هما المسمَّيان آخِرًا، وهما أبو عبيدةَ وأبو الدَّرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وقوله: (الأُرْدُنِّ مِنْ بِلَادِ الشَّامِ) هي بتشديد النُّون، وتخفيفُها من طرائق العرب في المُشَدَّد، لكنَّ المشهور هو التَّشديد.



قالَ المُصَنِّفُ وفَّقـهُ اللهُ:

الغُرَّةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ

عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ - لَمَّا سَأَلَهُ مَسْرُوقُ بْنُ الأَجْدَعِ عَنْ مَسْأَلَةٍ -: «يَا ابْنَ أَخِي؛ أَكَانَ هَذَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَأَجِمَّنَا حَتَّىٰ يَكُونَ، فَإِذَا كَانَ اجْتَهَدْنَا لَكَ رَأْيَنَا».

رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ عَبْدِ البَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ العِلْمِ وَفَضْلِهِ»، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ هُوَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبِ بْنِ قَيْسٍ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا المُنْذِرِ، وَأَبَا الطُّفَيْلِ، وَيُلَقَّبُ بِسَيِّدِ القُرَّاءِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ - وَقِيلَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ - بِالمَدِينَةِ.

❀ ❀ ❀

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ عَبْدِ البَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ العِلْمِ وَفَضْلِهِ») بإسنادٍ صحيح (عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ - لَمَّا سَأَلَهُ مَسْرُوقُ بْنُ الأَجْدَعِ عَنْ مَسْأَلَةٍ -: «يَا ابْنَ أَخِي؛ أَكَانَ هَذَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَأَجِمَّنَا حَتَّىٰ يَكُونَ...») الحديثَ.

وإطلاق العزو إلىٰ ابن سعدٍ يُراد به كتاب «الطَّبقات».

وقيَّد المصنِّف العزو لابن عبد البرِّ بقوله: (فِي «جَامِعِ بَيَانِ العِلْمِ وَفَضْلِهِ»)؛ لأنَّ إطلاق العزو لابن عبد البرِّ يُراد به كتابه «التَّمهيد»، وهو شَرْحُه الكبير علىٰ «الموطَّأ».

وقوله: («فَأَجِمَّنَا»)؛ أي أَرِحْنا.

وفي الأثر: ذَمُّ السُّؤال عمَّا لم يقع؛ فمن مقبوح السُّؤالات: السُّؤال عمَّا لم يقع، فإنَّ فيه مفاسدَ جَمَّةً.

فمن تلك المفاسد: تَرْكُ الاشتغال بما هو واقعٌ مطلوبٌ من العبد.

فإنَّ ذِمَّة العبد مشغولةٌ بِأَمْر الشَّرع ونَهْيِه، وطَلَبُ السُّؤال عمَّا لم يقع يُورِث العبدَ تَرْكَ الاشتغالِ بما عُلِّق بذمَّته.

ومنها: تحميل النَّفْس ما لم تُحَمَّل؛ فإنَّنا لمَّا خُوطِبنا بالأمر والنَّهي الشَّرعيَّين كان هذا هو حقيقة العبادة الَّتي خُلِقنا لأجلها.

فإذا طَلَب العبدُ ما لم يقع كان من ابتغاءِ تحميل نَفْسِه ما لم تُحَمَّل، فهو كسائرٍ يسيرُ في طريقٍ مسافرًا يبتغي قَطْعَ طريقِه، فرأىٰ حَجَرًا ثقيلًا علىٰ قارعة الطَّريق فأخذه فَحَمَله، فإنَّ سؤال العبد عمَّا لم يقع يحصل به تحميل نَفْسِه ثِقَلًا يُبَطِّئُها عن السَّير في ما ينفعها من العمل الَّذي أُمِرَت به.

ومنها: أنَّ في السُّؤال عمَّا لم يقع إثقالًا للقلب بالفِكْر فيه؛ فإنَّ القلب يَثْقُل بالواردات عليه، كما تثقل بقيَّة الأعضاء بما يُرهِقُها، فمَنْ يحملُ في يده ثِقَلًا ذا أكيالٍ يُوهِنه ذلك الحِمْل الَّذي يحمله، وربَّما قَطَعه عن السَّير، ومثلُه ما يُحَمَّله القلب؛ فإنَّ القلب جارحةٌ من الجوارح، وممَّا يُثقِلها فيُوهنها ويُضعِفُها: السُّؤال عمَّا لم يقع؛ لأنَّ القلب يسترسل بالفِكْر فيه فيكون ثِقَلًا عليه.

ومنها: أنَّه مِرقاةٌ - أي سُلَّمٌ - للاغترار، بإبراز الأفكار في حَذَاقةِ الفَهْم، وثُقوب الذِّهن، وقوَّة العقل.

فَمِنَ النَّاس مَنْ يُوغِل في السُّؤال عمَّا لم يقع والفِكْرِ فيه مُغتراًّ بقوَّته العقليَّة وثقوبِ ذِهْنه، وأنَّ له حَذاقةً في الفَهْم ليست لغيره، فالوالِع بالسُّؤال عمَّا لم يقع مُغْترٌّ بقُوَاه، وإذا كَثُر هذا منه كان رسولَ خسارته العاجلة؛ فإنَّ شَغْلَ الفِكْر بما هو واقعٌ شرعًا أقوىٰ

وأنفع، لكنَّ مَنْ يبتغي البروز عنِ النَّاس والتَّفوُّق عليهم يسلك سبيلًا يُقَرِّبه من هذا، ومن جملة مفردات تلك السَّبيل: السُّؤال عمَّا لم يقع.

ومنها: أنَّ السُّؤال عمَّا لم يقع استرسالٌ مع الخواطر، فإنَّ القلب يخطُر فيه معنًىٰ من المعاني، فإذا استرسَلَ فيه فربَّما أفسده، كالاسترسال مع ما لم يقع، فهو من الخواطر المُفسِدة.

والعبد مأمورٌ بصيانة قلبه من الخواطر؛ لأنَّ فَتْح الباب علىٰ القلب بالاسترسال مع الخواطر يُشغِلُه ويقطعه، وربَّما استحالت كثير من تلك الخواطر إلىٰ عزائمَ علىٰ الشَّرِّ، فمَنْ أغلق باب الخواطر عن قلبه أَمِنَ غوائل الشُّرور، ومَنْ فَتَح أبواب الخواطر علىٰ قلبه لم يأمن أن يعلَق قلبُه بشيءٍ من الخواطر فيجرُّه إلىٰ وادٍ سحيقٍ من الهَلَكة، فمِن أعظم أبواب صلاح القلب: حِفْظُ العبد خواطرَه.

ومنها: أنَّ السُّؤال عمَّا لم يقع دخولٌ في التَّكلُّف، وقد نُهينا عنه، فعند البخاريِّ من حديثِ عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنَّه قال: «نُهينا عن التَّكلُّف»، ولا ريب أنَّ من جملة التَّكلُّف: السُّؤال عمَّا لم يقع، فإنَّه من تكلُّفِ العبد ما لا عِلْمَ له به، وهذا بابٌ مذمومٌ جدًّا في كلام السَّلف، فإنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لمَّا جعل للعبدِ موارد الفهم في سَمْعه وبَصَره وقلبه، نَهاه عنِ اتِّباع ما لا عِلْم له به، فقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦]؛ لأنَّ ذلك من جملة الدُّخول في التَّكلُّف الَّذي يُضِرُّ العبد في العاجل والآجل.

ومن جملة تلك المفاسد أيضًا: شِدَّة افتقار تلك الحال إلىٰ مؤونةٍ عظيمةٍ من الاجتهاد، وهي مؤونةٌ يفقدها أكثر الخَلْق، فأكثرُ الخَلْق قاصرونَ عن رتبة الاجتهاد، فمَنْ يسأل عمَّا لم يقع يُولِجُ نَفْسَه في شيءٍ له مؤنةٌ لا يقدر عليها، فمتطلِّب عِلْمٍ مفقودٍ يرجع إلىٰ فنٍّ من الفنون يحتاج إلىٰ آلةٍ ثقيلةٍ ومعرفةٍ واسعةٍ في ذلك الفنِّ، فإذا كان لا

يعرف فيه كُوعَه مِن بُوعِه، ولا يُمَيِّز مراتبَه ومسائله وأدلَّته؛ فسؤاله عمَّا لم يقع وفِكْرُه فيه إيرادٌ للنَّفس علىٰ شيءٍ تعجَز عنه.

ومنها: أنَّه يَجُرُّ العبدَ إلىٰ القول بالرَّأي الَّذي عَظُم ذَمُّ السَّلف له؛ فإنَّ ما لم يقع يحتاج إلىٰ إعمال فِكْرٍ فيه، فإذا أُعمِل الفِكْر تُخُوِّف علىٰ العبدِ أن يقصد إلىٰ القول بالرَّأي، فيهجرُ النَّظر في مدارك الشَّرع الواردة في الكتاب والسُّنَّة، ويتَّبِع ما ينقدح في قلبِه من أشياءَ يستحسنُها تكون رأْيًا محضًا، ودَفَعَه إلىٰ هذه الهُوَّة أنَّه اشتغل بالسُّؤال عمَّا لم يقع، فَجَرَّه سؤالُه إلىٰ القول بالرَّأي.

(**وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ**) قائل هذا الأَثر هو كما قال المصنِّف: (أُبَيُّ بْنُ كَعْب بْنِ قَيْسٍ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا المُنْذِرِ، وَأَبَا الطُّفَيْلِ، وَيُلَقَّبُ بِسَيِّدِ القُرَّاءِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ - وَقِيلَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ - بِالمَدِينَةِ).

وقوله: (الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ) تقدَّم غير مرَّةٍ.

وقوله: (يُكْنَىٰ أَبَا المُنْذِرِ، وَأَبَا الطُّفَيْلِ)؛ تَقَدَّم أنَّ الرَّجل يكون له كُنيتان أو أكثر، وفيه نوعٌ من أنواع علوم الحديث؛ وهو (معرفة مَنْ كَثُرَت كُناه).

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِسَيِّدِ القُرَّاءِ)؛ أي المُقَدَّم فيهم، فـ(سيِّد القوم) هو المُقَدَّم فيهم، المُعَظَّم بينهم.

و(القُرَّاء) في عُرْف السَّلف هم غالبًا: الجامعون بين العلم والعمل.

وتقدَّم بيان هذا في «فضل الإسلام» في شَرْح حديث حذيفةَ: «يَا مَعْشَرَ القُرَّاءِ؛ اسْتَقِيمُوا؛ فَإِنِ اسْتَقَمْتُمْ فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا...» الحديث.



قَالَ المُصَنِّفُ وفَّقَهُ اللَّهُ:

الغُرَّةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ

عَنْ خَالِدِ بْنِ الوَلِيدِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَا لَيْلَةٌ تُهْدَىٰ إِلَيَّ فِيهَا عَرُوسٌ أَنَا لَهَا مُحِبٌّ، أَوْ أُبَشَّرُ فِيهَا بِغُلَامٍ؛ بِأَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ لَيْلَةٍ شَدِيدَةِ الجَلِيدِ، فِي سَرِيَّةٍ مِنَ المُهَاجِرِينَ أُصَبِّحُ بِهَا العَدُوَّ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ»، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو يَعْلَىٰ المَوْصِلِيُّ؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَخَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ هُوَ خَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ بْنِ المُغِيرَةِ القُرَشِيُّ المَخْزُومِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا سُلَيْمَانَ، وَيُلَقَّبُ بِسَيْفِ اللهِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ إِحْدَىٰ أَوِ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ بِحِمْصَ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفَّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ»، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو يَعْلَىٰ المَوْصِلِيُّ) بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ خَالِدِ بْنِ الوَلِيدِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَا لَيْلَةٌ تُهْدَىٰ إِلَيَّ فِيهَا عَرُوسٌ أَنَا لَهَا مُحِبٌّ...») الحديث.

وقيَّد المصنِّف عَزْوَه إلىٰ أحمدَ بكونه في «فضائل الصَّحابة»؛ لأنَّ إطلاق العزو إليه – كما تقدَّم – يُراد به «المُسنَد»، فإذا كان في كتابٍ آخر من كُتبه لَزِم تقييدُه به.

وإطلاق العزو لابن أبي شيبةَ هو في «المُصَنَّف» كما تقدَّم، وأمَّا إطلاق العزو لأبي يعلىٰ الموصليِّ فيُراد به كتابه «المسنَد».

وقوله: («شَدِيدَةِ الجَلِيدِ»)؛ أي شديدة البرد بنزول الثَّلج فيها.

وفي الأثر: تعظيم محبَّة الجهاد؛ لأنَّه من أفضل الأعمال الدِّينيَّة.

وصَدَرَ هذا التَّعظيم عمَّنْ عُرِف به؛ فإنَّ خالدًا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كان من أُمراء الجيوش والسَّرايا في عهد النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ثمَّ في عهد أبي بكرٍ وعمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وقد جَعَل خالدٌ اللَّيلة الَّتي يُصَبِّح فيها بجهادِ عدوٍّ للمسلمين أحبَّ إليه من أغراضٍ من الدُّنيا المُعَظَّمة في نفوس الخَلْق؛ كالدُّخول بعروسٍ يتزوَّجها، أو البِشارة بغلامٍ يُولَد له، فجَعَل ليلةً من ليالي الجهاد أحبَّ إليه من هاتين المَسَرَّتين المتعلِّقتين بأغراض الدُّنيا.

وقد عَظَّم رَحِمَهُٱللَّهُ تلك الحالَ من الجهاد بأمورٍ أربعةٍ:

أحدها: وقوعُ المُرابطة في اللَّيل؛ وهي أشدُّ من المرابطة في النَّهار.

وثانيها: كونُ تلك اللَّيلة شديدةَ البرد بنزول الثَّلج فيها.

وثالثها: كونُه حينئذٍ مُرابِطًا في سريَّةٍ من المهاجرين، وهُم أضعفُ تَعَلُّقًا بالدُّنيا من غيرهم، فنفوسهم متشوِّقةٌ إلىٰ الجهاد، مُبتغيةٌ له، مع هوانِهم علىٰ النَّاس؛ فإنَّ الجاري في عادة النَّاس أنَّ الوارد علىٰ بلدٍ أقلُّ رتبةً عندهم من أهلِه.

ورابعها: أنَّه يُصَبِّح العدوَّ في تلك اللَّيلة، فهو ينتظر اللَّيل مُرابِطًا مُبتغِيًا الغارة في الصَّباح، فيعلوه من الهَمِّ الشَّديد ما يعلوه.

فمع شِدَّة تلك الحال المعظَّمة بِهذه الأمور الأربعة؛ جَعَل تلك الحال مع شِدَّتِها أَحَبَّ إليه من حالٍ يرغب فيها جمهور الخَلْق إذا أصابوا أغراضًا مُعظَّمةً من أغراض

الدُّنيا؛ كالدُّخول بعروسٍ أو البشارةِ بغلامٍ؛ ممَّا يدلُّ علىٰ شِدَّة محبَّته الجهادَ وتعظيمه له؛ لأنَّه من الأعمال الصَّالحة.

وهو مُقْتَفٍ في هذا النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ ففي «صحيح البخاريِّ» أنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَىٰ أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ؛ وَلَوَدِدْتُ أَنِّي أُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، ثُمَّ أُحْيَا، ثُمَّ أُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، ثُمَّ أُحْيَا، ثُمَّ أُقْتَلُ**»؛ فهذا الخبر منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يدلُّ علىٰ حال المؤمنين أنَّهم متشوِّقون إلىٰ الجهاد راغبونُ فيه؛ لأنَّه من أفضل الأعمال الصَّالحة.

ولذا كان القعود عنه من خصال المنافقين؛ ففي «صحيح مسلمٍ» أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ أَوْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِالجِهَادِ مَاتَ عَلَىٰ شُعْبَةٍ مِنْ النِّفَاقِ**»؛ لأنَّ من خصال المنافقين: الرَّغبة عن الجهاد، كما أنَّ من خصال المؤمنين: الرَّغبة في الجهاد؛ لِمَا في الجهادِ من بَذْل النَّفْس والنَّفيس تَقَرُّبًا إلىٰ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فإنَّه يبلغ من شوق العبدِ إلىٰ ربِّه أن يُريقَ دَمَه تَقَرُّبًا إليه، ويُنفقَ مالَه محبَّةً لِمَا يحبُّه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من الجهاد في سبيله، فهذه حال المؤمنين.

ومَنْ قَدَّم محبَّة أغراض الدُّنيا وأعراضها علىٰ محبَّة الجهاد كان من المُتَوَعَّدين، كما قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ ﴾ حتَّىٰ قال: ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴾ [التوبة: ٢٤].

فمحبَّة الجهاد من خصال المؤمنين، والمحبوب من الجهاد: هو ما أحبَّه الله، فليس كلُّ قتالٍ يكون مُندرِجًا في محبَّة الجهاد حتَّىٰ يكون قتالًا يحبُّه الله ورسوله

صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمَنْ أحبَّ الجهاد الَّذي أحبَّه الله ورسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان علىٰ شعبةٍ من الإيمان.

(**وَخَالِدُ بْـنُ الوَلِيـدِ**) قائل هذا الأثر هو: (خَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ بْنِ المُغِيرَةِ القُرَشِيُّ المَخْزُومِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا سُلَيْمَانَ، وَيُلَقَّبُ بِسَيْفِ اللهِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ إِحْدَىٰ أَوِ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ بِحِمْصَ).

فقوله: (القُرَشِيُّ المَخْزُومِيُّ)؛ تقدَّم أنَّ هذه نسبةٌ للقبيلة الأعلىٰ وهي قريشٌ، والبطنِ الأدنىٰ وهُم بنو مخزومٍ.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِسَيْفِ اللهِ)؛ أي يُعرَف بذلك، وهو لَقَبٌ لا يختصُّ به، لكنَّه غَلَب عليه؛ ففي خبر بَعْثِ زيدٍ وجعفرٍ وعبدِ الله بن رواحةَ أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال بعد ذِكْر موتِهم - وهو في «الصَّحيح» -: «**فَأَخَذَهَا سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللهِ**»؛ يعني خالدَ بن الوليد؛ فخالد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سيفٌ من سيوف الله، ولا يختصُّ بِهذا، لكنَّه غَلَبَ عليه هذا اللَّقب دون غيره.



قال المُصنِّفُ وفَّقـهُ اللّهُ:

الغُرَّةُ الثَّالِثَة عَشْرَة

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْـنِ مَسْعُودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَـالَ: «الصَّـبْرُ نِصْـفُ الإِيمَـانِ، وَاليَقِيـنُ الإِيمَـانُ كُلُّهُ».

رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَعَلَّقَ البُخَارِيُّ الجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ مَجْزُومًا بِهَا، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَعَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ هُوَ عَبْدُ اللهِ بْـنُ مَسْعُـودِ بْـنِ غَافِلٍ الهُذَلِـيُّ - حَلِيفُ بَنِي زُهْـرَةَ -، يُكْنَـىٰ أَبَـا عَبْـدِ الـرَّحْمَنِ، وَيُلَقَّـبُ بِصَـاحِبِ النَّعْلَـيْنِ وَالسِّـوَاكِ وَالمِطْهَـرَةِ، تُوُفِّي سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ، أَوْ فِي الَّتِي بَعْدَهَا بِالمَدِينَةِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه اللّه:

ذكر المصنِّف وفَّقـه الله (**الغُرَّةَ الثَّالِثَـةَ عَشْـرَةَ**) مـن الغـرر الأربعين عـن الصَّـحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ) بإسنادٍ صحيح (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّـهُ قَالَ: «الصَّبْرُ نِصْفُ الإِيمَانِ، وَاليَقِينُ الإِيمَانُ كُلُّهُ»).

(وَعَلَّقَ البُخَارِيُّ الجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ مَجْزُومًا بِهَا، وَرُوِيَ مَرْفُوعًـا)؛ أي مضـافًا إلـىٰ النَّبـيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، (وَلَا يَثْبُتُ).

وفي الأثـر: بيـان أنَّ الإيمـان ذو شُـعَبٍ؛ أي خِصـالٍ، فـ(**شُـعَب الإيمـان**): خصـالُه وأجزاؤه الجامعة له.

وفيه: أنَّ الصَّبر واليقين من شُعَب الإيمان.

وفيه: أنَّ العمل من الإيمان.

وفيه: تفاوُت مراتب الأعمال، واختلافُ قَدْرها في الإيمان.

وفيه: أنَّ الإيمان يزيد وينقص، فمن العمل ما يُبَلِّغ العبد نصفه، ومن العمل ما يُبَلِّغ العبد تمامَه.

وفيه: أنَّ اليقين أعظم من الصَّبر؛ فإنَّه جَعَل اليقين الإيمانَ كلَّه، وجَعَل الصَّبر نصفَه.

وفيه: أنَّ اليقين هو الإيمان كلُّه.

وأحسن ما قيل في معنىٰ هذا: ما ذَكَره ابن رجبٍ وابن حجرٍ كلاهما في «فَتْح الباري»: أنَّ أصل الإيمان هو اليقين، فإذا أيقن القلب انبعثَتِ الجوارح إلىٰ العمل.

وفيه: أنَّ الصَّبر نصف الإيمان؛ لأنَّ الإيمان يدور علىٰ صَبْرٍ وشُكْرٍ، فيكون الصَّبر نصفه؛ ذَكَره ابن القيِّم في «زاد المعاد»، وأطالَ فيه القول في «عِدَة الصَّابرين» ذاكرًا أقوالًا عِدَّةً، أحسنها هو: ما قَصَر عليه القول في «زاد المعاد» مِن كون الإيمان يكون صبرًا وشُكْرًا، فيقع الصَّبر من الإيمان موقعَ نصفِه.

(**وَعَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ**) قائل هذا الأثر هو: (عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ غَافِلٍ الهُذَلِيُّ - حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ -، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَيُلَقَّبُ بِصَاحِبِ النَّعْلَيْنِ وَالسِّوَاكِ وَالمِطْهَرَةِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ، أَوْ فِي الَّتِي بَعْدَهَا بِالمَدِينَةِ).

وقوله: (ابْنِ غَافِلٍ) هو بالغين المعجمة والفاء، ويتصحَّف فيقع (عاقل)، والصَّواب هو المذكور هنا.

وقوله: (حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ)؛ أي مُعاقِدُهم علىٰ المناصرة، فهو من هُذَيلٍ - إحدىٰ قبائل الحجاز.

وكانت قريشٌ سيِّدة الحجاز، فكان أفرادٌ من القبائل الحجازيَّة يُعاقِدونَها، منهم ابن مسعودٍ.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِصَاحِبِ النَّعْلَيْنِ وَالسِّوَاكِ وَالمِطْهَرَةِ)؛ أي مع النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقد كان القائمَ علىٰ خدمتِه في نَعْليه وسواكه ومِطْهرته.

والمِطهرة: آنية الوضوء الَّتي كان يُجعَل فيها الماء، فيتطهَّر به النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتوضِّئًا.



قال المُصنِّفُ وفقـهُ اللّٰهُ:

الغُرَّةُ الرَّابِعَة عَشْرَة

عَنْ سَلْمَانَ الفَارِسِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا يُهْلِكُ هَذِهِ الأُمَّةَ نَقْضُهَا عُهُودَهَا».

رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَسَلْمَانُ الفَارِسِيُّ هُوَ سَلْمَانُ بْنُ بُودَخْشَانَ بْنِ مُورسَلَانَ الفَارِسِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، وَيُلَقَّبُ بِسَلْمَانِ الخَيْرِ، وَسَلْمَانَ ابْنِ الإِسْلَامِ، وَسَابِقِ الفُرْسِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ بِالمَدَائِنِ.

***

قال الشَّارح وفّقه اللّٰه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ) بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ سَلْمَانَ الفَارِسِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا يُهْلِكُ هَذِهِ الأُمَّةَ نَقْضُهَا عُهُودَهَا»).

وفي الأثر: التَّحذير من الهلاك بالوقوع في الشَّرِّ.

وفيه: أنَّ من الأعمال ما يُوجِب هلاكًا، فيخسر العبد الخسرانَ المُبينَ بعملٍ أتاه.

وفيه: أنَّ من المُهلِكات نَقْضَ العهود؛ لأنَّ الله ورسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ أمَرَا بالوفاء بالعهود، فإذا خالَفَ العبدُ أَمْرَ الله ورسولِه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ هَلَك.

وفيه: تحريم نَقْضِ العهود؛ فَمَنْ عاهَدَ أحدًا علىٰ شيءٍ حَرُم عليه أن ينقضَ عَهْدَه، إلَّا أن يتراجعا بينهما، فإذا تراجَعَا فاصطلحا علىٰ حلِّ ما تعاهدا عليه كان هذا من

الجائز في أحوال الخَلْق، وأمَّا المبادرةُ إلىٰ نَكْث العهدِ بنَقْضِه دون النَّبذ إلىٰ صاحبه من قبلُ، فهذا مُحَرَّمٌ أشدَّ التَّحريم.

(**وَسَلْمَانُ الفَارِسِيُّ**) قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (سَلْمَانُ بْنُ بُودَخْشَانَ ابْنِ مُورْسَلَانَ الفَارِسِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، وَيُلَقَّبُ بِسَلْمَانِ الخَيْرِ، وَسَلْمَانَ ابْنِ الإِسْلَامِ، وَسَابِقِ الفُرْسِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ بِالمَدَائِنِ).

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِسَلْمَانِ الخَيْرِ، وَسَلْمَانَ ابْنِ الإِسْلَامِ، وَسَابِقِ الفُرْسِ)؛ أي يُعرَف بهذه الألقاب، فهو ذو ألقابٍ.

وقوله: (وَسَابِقِ الفُرْسِ)؛ أي المتقدِّم عليهم.

والسَّابقون من أهل الإسلام من الأمم الأخرىٰ غير العرب: هُم الَّذين سَبَقوا بإسلامهم.

فسلمانُ سَبَق الفرس فكان أوَّل مَنْ أسلم منهم، وبلالٌ سَبَق الحبشة فكان أوَّل مَنْ أسلمَ منهم، وصُهَيبٌ سَبَق الرُّوم فكان أوَّل مَنْ أسلمَ منهم.

فبلالٌ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ سابقُ الحبشة، وسلمانُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ سابق الفرس، وصُهَيْبٌ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ سابق الرُّوم.



قال المُصنِّفُ وفَّقـهُ اللهُ:

الغُرَّةُ الخَامِسَةَ عَشْرَةَ

عَنْ أَبِي طَلْحَةَ الأَنْصارِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قالَ: «لَا أَؤُمُّ رَجُلَيْنِ، وَلَا أَتَأَمَّرُ عَلَيْهِمَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ»؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَبُو طَلْحَةَ الأَنْصارِيُّ هُوَ زَيْدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ الأَسْوَدِ الأَنْصارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ غَازِيًا فِي بَحْرِ الرُّومِ - المَعْرُوفِ اليَوْمَ بِالبَحْرِ الأَبْيَضِ المُتَوَسِّطِ -، وَدُفِنَ فِي جَزِيرَةٍ مِنْهُ، وَقِيلَ بِالمَدِينَةِ، وَهُوَ أَشْهَرُ، وَالأَوَّلُ أَصَحُّ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ الخَامِسَةَ عَشْرَةَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ») بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ أَبِي طَلْحَةَ الأَنْصارِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قالَ: «لَا أَؤُمُّ رَجُلَيْنِ، وَلَا أَتَأَمَّرُ عَلَيْهِمَا»).

ورُوِي عن ابن عمر قريبًا منه أنَّه كان يقول: «لَا أقضي بين اثنين، ولا أَؤُمُّ رَجُلَيْن».

رواه أحمد في «مُسنده» بإسنادٍ فيه ضَعْفٌ.

وفي الأثر: التَّحذير من طَلَبِ الرِّئاسة، والحَثُّ علىٰ تجافيها والبُعْدِ عنها؛ لِمَا يُورِثه طَلَبُها من أنواع الشُّرور العاجلة والآجلة.

وفيه: تعظيم قَدْر الإمامة في الصَّلاة؛ فهي ممَّا يُبتغىٰ عادةً، فمَنْ خاف الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لم يَهُن عليه أن يتقدَّم فيها مع فَقْدِ آلتها، فإنَّ الإمام يحمل صلاة النَّاس،

ويكْفَلُها، فعند أبي داودَ وغيره أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**الإِمَامُ ضَامِنٌ**»، فَمَنْ صلَّىٰ بقومٍ ضَمِنِ عليهم ما في صلاتِهم من النَّقْص، فإنْ كان عاجِزًا عن الضَّمان فأنَّىٰ له الأمان.

وكان كثيرٌ من أهل العلم والزُّهد والصَّلاح يهابون أَمْر الإمامة في الصَّلاة ويتخوَّفونَها؛ لِثِقَل ما يتحمَّله العبدُ من ضمان صلاة النَّاس عليهم.

وفيه: تعظيم قَدْر الإمارة، والتَّشديد فيها، وأنَّ مَنِ احتملها فقدِ احتمل أَمْرًا عظيمًا، يَثْقُل علىٰ العبد عند الله وعند خَلْقه، فإنَّ الله سائلُه عمَّا استرعاه، وإنَّ الخَلْق مُخاصِمون له.

فعادة النَّاس: أنَّهم يُراغِمُون أمراءَهم وينافسونَهم ويزاحمونَهم، ولا يكادون يقبلون منهم إلَّا بمشقَّةٍ وشِدَّةٍ، فلا يفرح بالإمارة عاقلٌ.

وفيه: بيان ثِقَل أمانة الاقتداء، وأنَّ مَنْ صار رأسًا يُقتدَىٰ به وَجَب عليه ملاحظة ذلك، فإنَّه يسعُ العبدَ في حالٍ لم يكن فيها قدوةً ما لا يسعه لمَّا اقتدىٰ به النَّاس، وهذا في كلام السَّلف كثيرٌ.

فإنَّهم كانوا يتوسَّعون في أشياءَ، فلمَّا صاروا قُدوةً يُتبَعون من النَّاس تَحَفَّظُوا منها وامتنعوا عنها؛ لئلَّا يُخدَش دينُ الخَلْق أو تُفسَد دنياهم.

وفيه: أنَّ هَضْمَ النَّفْس وخَفْضَها من علاماتِ الإيمان والعقل، فإنَّ المؤمن بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُعَظِّم ما عَظَّمه الله من التَّواضع، ويُبغِض ما أبغضه الله من الكِبْر، والعقل يدعو إلىٰ ذلك، فإنَّ العاقل يعرف أنَّه مهما بلغ كمالًا فإنَّ فيه نَقْصًا، وإن خَفِي علىٰ النَّاس فهو به أدرىٰ، فمَنْ عَرَف أنَّه ناقصٌ قَبُح به أن يجعل نَفْسه كاملًا، ومَنْ أنزلَ نَفْسَه منزلة الكمال استحقَّ الإهمال.

فأولئك المُترَفِّعون علىٰ الخَلْق، المُتكَبِّرون عليهم، الظَّانُّون أنَّهم يَتبَوَّءُونَ مقاماتٍ لا يُدركها غيرهم هُم من أحقر النَّاس وأضعفِهم عقلًا.

ولا يزال الأمر يزداد بِهم في الحقارة والذِّلّة حتَّىٰ يجعلهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في مَوْطَإِ أقدام الخَلْق يوم القيامة، ففي «صحيح مسلمٍ» أنَّ النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يُحْشَرُ المُتَكَبِّرُونَ فِي صُورَةِ الذَّرِّ، يَطَؤُهُمُ النَّاسَ بِأَقْدَامِهِمْ يَوْمَ القِيَامَةِ**».

ومن جميل ما في تتمَّة كلام عُتبةَ المتقدِّم في «صحيح مسلم»: أنَّه كان يقول: «وإنِّي أعوذ بالله أن أكون عند النَّاس عظيمًا وعند الله صغيرًا»؛ لأنَّ مَنْ جَعَل نفسَه مُعَظَّمًا عند الخَلْق بما يُحَلِّيها من زينةٍ يُزَخرفها وهو عند الله صغيرٌ، أورثَه ذلك الهَلَكة في العاجل والآجل.

فالمؤمن العاقل يهضم نَفسه ويَحْطِمها، ولا يرفعها فوق قَدْرِها، ولا يُزاحِم النَّاس فيما يزدحمون عليه ممَّا يلتمسونه ويبتغونه من الرِّئاسات والزَّعامة والشُّهرة، فإنَّه يرىٰ أنَّ هذه الدُّنيا خيالٌ زائلٌ، وأنَّ ما عند الله باقٍ، فمِن قِلَّة الإيمان والعقل: أن يشتغلَ العبد بالزَّائل، ويغفل عن الباقي.

فمَنْ جَعَل فِكْرَه في الباقي عَظَّم نفسَه بحَطْمِها والإزراءِ عليها وخَفْضِها، فإنَّ مَنْ خَفَض نفسَه رَفَعه الله، ومَنْ رَفع نفسَه خَفَضه الله.

(**وَأَبُو طَلْحَةَ الأَنْصَارِيُّ**) قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (زَيْدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ الأَسْوَدِ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ غَازِيًا فِي بَحْرِ الرُّومِ - المَعْرُوفِ اليَوْمَ بِالبَحْرِ الأَبْيَضِ المُتَوَسِّطِ -، وَدُفِنَ فِي جَزِيرَةٍ مِنْهُ، وَقِيلَ بِالمَدِينَةِ، وَهُوَ أَشْهَرُ، وَالأَوَّلُ أَصَحُّ).

وقوله: (الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ) تقدَّم بيانُه غير مرَّةٍ.

وقوله: (مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ)؛ أي غَلَبت عليه حتَّىٰ لا يُعرَف إلَّا بِها، فهو مشهورٌ بُكنيته.

وقوله: (وَدُفِنَ فِي جَزِيرَةٍ مِنْهُ، وَقِيلَ بِالمَدِينَةِ، وَهُوَ أَشْهَرُ، وَالأَوَّلُ أَصَحُّ)؛ أي أنَّ المشتهِرَ عند أهل السِّيَر والتَّاريخ أنَّه مدفونٌ بالمدينة، **والأصحُّ**: أنَّه دُفِن بجزيرةٍ من جُزر البحر الأبيض المتوسِّط.

وقد يكون القول مشهورًا غير صحيحٍ؛ لأنَّ للقول أسبابًا تجعلُه مشهورًا، تُوجَد في قولٍ وتُفقَد في آخر، وإن كان هو القول الصَّحيح، وكم من مسألةٍ شائعةٍ عند النَّاس في أبواب الطَّلب أو الخبر يكون القول المشهور فيها هو خلاف الصَّحيح الَّذي يحكم به أهل المعرفة والتَّحقيق، فلا ينبغي أن يتقاعدَ العبدُ عن الفرح بقولٍ صحَّ ابتغاءَ الإخلاد إلىٰ قولٍ مشهورٍ، فإنَّ هذا من علامات الضَّعف.

فإنَّ مِن النَّاس مَنْ يرىٰ قولًا تلوح عليه أمارات الصِّحَّة بما يُذْكَر معه من الأدلَّة وكلام الأَجِلَّة، ثمَّ يتخاذل عن الأخذ به إخلادًا إلىٰ المشهور بدعوىٰ أنَّ القول الآخر هو المشهور.

وهذه مقالةٌ ضعيفةٌ؛ فإذا صحَّ القول بأدلَّته عن الأَجِلَّة المُعَظَّمين كانَ الأخذُ به هو منتهىٰ التَّحقيق، وإن كان غيرُه أشهر منه، لكن ممَّا ينبغي أن يُعلَم: أنَّ مخالفة المشهور تحتاج إلىٰ آلةٍ عظيمةٍ من العلم، فمَنِ ابتغىٰ قولًا يُرَجِّحه غير القول المشهور وَجَب له أن يجمع من خيلِ الأدلَّة ورَجِلِها وكلام الأَجِلَّة ما يُبيِّن أنَّ ذلك المشهور غير صحيحٍ.

وأمَّا المسارعة إلىٰ الأقوال المهجورة وابتغاءُ تصحيحها والإكثارُ من ذلك دون ظهور ذلك ظهورًا بيِّنًا فإنَّه يُورِث قلبَ صاحبِه قسوةً؛ لِمَا فيه من محبَّة العلوِّ علىٰ الخَلْق والظُّهور عليهم، حتَّىٰ يفشو في كلامِه غرائبُ العلم.

والمراد بـ (**غرائب العلم**): الأقوال المهجورة الَّتي لا تنتهض الأدلَّة ولا كلام الأجِلَّة إلىٰ نُصرتِها.

وأمَّا إن كان معه الأدلَّة وكلام الأَجِلَّة فلا يضرُّه حينئذٍ أن يكون أهل عصرِه جاهلين بذلك.



قالَ المُصَنِّفُ وفَّقـهُ اللّهُ:

الغُرَّةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ

عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَىٰ النَّاسِ زَمَانٌ؛ لَا يَنْجُو فِيهِ إِلَّا الَّذِي يَدْعُو بِدُعَاءٍ كَدُعَاءِ الغَرِيقِ».

رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَحُذَيْفَةُ بْنُ اليَمَانِ هُوَ حُذَيْفَةُ بْنُ اليَمَانِ - وَاسْمُ اليَمَانِ: حُسَيْلٌ - ابْنِ جَابِرٍ العَبْسِيُّ - حَلِيفِ الأَنْصَارِ -، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، وَيُلَقَّبُ بِصَاحِبِ السِّرِّ، تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِالمَدَائِنِ.

❀ ❀ ❀

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ) بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَىٰ النَّاسِ زَمَانٌ؛ لَا يَنْجُو فِيهِ إِلَّا الَّذِي يَدْعُو بِدُعَاءٍ كَدُعَاءِ الغَرِيقِ»).

(ورُوِيَ مَرْفُوعًا)؛ أي مضافًا إلىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (وَلَا يَثْبُتُ) من كلامِه.

وفي الأثر: بيان تَغَيُّر الزَّمان وانقلابِ الأحوال، فإنَّ النَّاس يقوىٰ دينُهم ويضعفُ؛ كما تقوىٰ دنياهم وتضعفُ، فالنَّاس يكونون في زمنٍ أغنياءَ أُولِي سَعَةٍ، ثمَّ تمرُّ عليهم أزمانٌ تنقص فيها أموالُهم وتتغيَّر فيها أحوالُهم، ويكون مثلُ ذلك في دينِهم؛ فتتغَيَّر أديانُهم وينقصُون عن حال الكمال، وتتبدَّل ما كانوا عليه من الطَّاعات.

وربَّما يتبع زمانَهم هذا زمانٌ آخر يقوىٰ فيه دينهم بعد ضَعْفٍ، والمقصود: الإعلام بأنَّ الزَّمانَ يتغيَّر، والأحوالَ تتقلَّب.

وفيه: الإعلام بكثرة الفِتَن؛ فإنَّها تُصَبُّ علىٰ هذه الأُمَّة صَبًّا حتَّىٰ تجتاحَ العبدَ كما يجتاحُ الموجُ الغريقَ، فتكون الفِتَن أمواجًا متلاطمةً تحيطُ بالعبد، كما يُحيط الماءُ الواسع بالغريقِ المُتَرَدِّي في البحر، وهذا مشهورٌ ذِكْرُه في الأحاديث النَّبويَّة.

وفيه: أنَّ الدُّعاء يُنجي من الفِتَن، فمِن أطواق النَّجاة من أمواج الفِتَن: أن يتعلَّق العبدُ بالدُّعاء؛ لأنَّ الفِتَن قَدَرٌ من أقدار الله، فإذا دعاه العبدُ استعصمَ بِهِ، فينبغي أن يُكثِر العبدُ حالَ الفتن من دعاءِ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بأن يُجَنِّبه شَرَّها، ويَقِيَه غوائلَها.

وفيه: شدَّة الحاجة إلىٰ الدُّعاء حالَ الفتن، فالعبد مُفتقِرٌ إلىٰ الدُّعاء في كلِّ حالٍ، وتشتدُّ تلك الحاجة عند وقوع الفتن؛ فإنَّ بصائر الخَلْق تُطمَس، فيغمُض عليهم معرفة الحقِّ في تلك الفتن، فلا منجاةَ للعبد إلَّا بالاعتصام بدعاءِ ربِّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أن يهديَه إلىٰ الحقِّ ويُلهِمَه رُشدَه.

والانصرافُ عن دعائِه سبحانَه إلىٰ التَّشاغل بأحوالِ الخَلْق في الفتن لا يُجدِي علىٰ صاحبه شيئًا، وهي حالُ عامَّة الخَلْق في الفتن، فإنَّ النَّاس في الفتن يَسْتَوْشُون الكلامَ، ويجمعونَه، ويستكثِرُونه، ويُقَلِّبونه، ويغفلونَ عمَّا به صلاحُهم من الإقبال علىٰ الله، ودعائِه، والإكثارِ من عبادته.

فيكون النَّاجون منهم قليلٌ، ويكون الهالكون منهم كثيرٌ؛ لأنَّ عامَّتهم اشتغلَ بما لا ينفعه، فلا يزال مُتَرَدِّيًا في حمأة الفتن، والقليل منهم اشتغل بما ينفعه من دعاء الله والإقبال عليه، فحُمِي من الفتن.

واعتبِر هذا في حال النَّاس في وسائل التَّواصل اليوم؛ فما أكثر ذِكْرَهم الفِتَن، وجَمْعَهَم خَيْلهم ورَجِلَهم فيها، وقِلَّة دعائِهم اللهَ وذِكْرهم له.

فكم من إنسانٍ يحملُ سيف نُصرةِ الدِّين، وحمايةِ الوطن، والتَّشريدِ بالمتربِّصين بالدِّين وأهله الشُّرور، ولا ترىٰ في جهادِه إلَّا ذِكْر العوراتِ، ونَشْر السَّوْءات، وبيان قبائحِ فلانٍ، وفضائحِ فلانٍ.

أمَّا عَطْفُ النُّفوس علىٰ الله، ورَدُّهم إلىٰ الرَّبِّ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، والإعلامُ بالأصول الواقية من الشُّرور فهذا قليلٌ، بل صار ممَّنْ ينتسب إلىٰ العلم مَنْ جَعَل أبوابًا من أبواب الشَّرِّ جسورًا إلىٰ نُصرة الدِّين، وهذا من أعظم ما صارَ من انقلابِ الأحوالِ، حتَّىٰ صار مَنْ ينتسِب إلىٰ العلم يشتغل بالنَّقل عن تلك الوكالة الإعلاميَّة، أو تلك الجريدة السِّياسيَّة، أو يُحَلِّل أحداثًا، أو غير ذلك من الأحوال الَّتي لا تُعرَف مِن سَمْت أهل العلم وطريقتهم.

وربَّما انتصبوا للقدح في فلانٍ والطَّعن في فلانٍ، يزعمون بذلك نُصرة الدِّين، وهُم مُجانِبون للجادَّة الشَّرعيَّة في نُصرة الدِّين.

ومنشأ هذا: استقلالُ أكثرِهم – علىٰ اختلاف أهوائهم – عن العلماء.

فكم من إنسانٍ يزعم أنَّه علىٰ طريقة العلماء، فإذا رأيتَ حالَه لم تجدْها مُوافِقةً حال العلماء، فالعلماء لم نسمع منهم مَنْ ينصِبُ نفسَه للقدحِ في أمير الدَّولة الفلانيَّة، ولا رئيسِ الدَّولة الفلانيَّة لأنَّه علىٰ خلاف سياسيٍّ مع وليِّ أَمْرنا، فهذا ليس من شأن أهل العلم ولا طريقتِهم ولا جادَّتِهم، وهذا من تدبير الولاية السُّلطانيَّة، وليس لأحدٍ الدُّخول فيه، وهو محصورٌ بأهله، وهذه الأمور الَّتي شاعت وصارت تُنسَب إلىٰ العلم والدِّين هي من وجوه فساد العلمِ والدِّين.

وأمَّا أهل العلم العارِفون بالعلم، المقيمون علىٰ طريقةِ مَنْ مضىٰ فَهُم يعرفون لكلِّ أحدٍ حقَّه، ويعرفون ما يُنصَر به الدِّين، فمَنْ أراد النَّجاة فليسلكْ سبيلَهم، وليحبِسْ نفسَه علىٰ ذلكَ، فإنَّ الأمر شديدٌ، ولا سيَّما في هذه الفتن.

فالنَّاس يُلَبَّس عليهم حتَّىٰ يتَّخذوا طرائقَ قِددًا فيَضِلُّون ويُضِلُّون، وأمَّا مَنْ رَضِي بالطَّريقة الصَّائبة الصَّادقة لِمَنْ عرف أَمْر الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وعَظَّمه حقَّ تعظيمِه، فإنَّ مَنْ أخذَ بِهذه الجادَّة فإنَّه ينجو.

وفي الأثر أيضًا: الأمر بالصِّدق في الدُّعاء والإلحاح عليه، فإنَّ من أصدقِ الدُّعاء وأكثرِه إلحاحًا دعاءُ الغريق؛ فإنَّ الغريق الَّذي يملأُ الماءُ فمَه، ثمَّ يدفعُه صاحبُه من جوفِه يصدقُ في دعائِه ربَّه أن يُنجيَه من الغرق، ولا يزال يُكرِّر دعاءَه.

فمَنْ أراد أن ينجو من هذه الفتن المتلاطمة ينبغي له أن يُكثِر من دعاء الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

وعند أحمدَ بإسنادٍ حسنٍ من حديث أمِّ سلمةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا أنَّ أكثر دعاءِ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ كان: «**اللَّهُمَّ يَا مُقَلِّبَ القُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَىٰ دِينِكَ**»، وإذا كان هذا أكثر دعاءِ المؤيَّدِ بالوحي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ المنصورُ من ربِّه، المحفوظُ دينُه، الموعودُ بالمقامات المحمودة في الدُّنيا والآخرة؛ فإنَّ العاجزين القاصرين عن تلك الرُّتبة محتاجون أشدَّ الاحتياج إلىٰ دعاء الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بأن يُثَبِّتهم علىٰ الدِّين، ولا مفزعَ لهم سوىٰ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

فتأييد الملوكِ والعظماءِ والأغنياءِ والمُقَدَّمِينَ من الخَلْق لا يحفظُ علىٰ الإنسان دينَه قَدْرَ ما يحفظُه إقبال العبد علىٰ ربِّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

فإنَّ مَنْ صَدَق الله في ابتغاء حِفْظ دينِه حَفِظ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عليه دينَه.

ويبلغُ من إنعامِ الله علىٰ الصَّادقين أن يحفظَ بِهم دينَهم ودين ذريَّاتِهم مِن خَلْفهم، قال بعض السَّلف: «إنَّ الله لَيحفظُ بالرَّجل الصَّالح ولدَه، وولدَ ولدِه، والدُّوَيْرَةَ من حوله»؛ يعني النَّاس من حولِه، فإنَّ صلاحَه يفيضُ حتَّىٰ يبلغ من صلاحِه أن يكونَ ولدُه وولدُ ولدِه الَّذي لم يَرَاه بعدهُ محفوظَ الدِّين بصلاح ذلك الوالد.

وقد جلس ابنُ سعيدِ بن المسيَّبِ عندَه ينتظرهُ في صلاةٍ وأطالَ، فلمَّا سَلَّم سعيدٌ قال: «إنَّما أزيد في الصَّلاة لأجلك»، ومن معاني هذا القول: أنَّ فَيْض الصَّلاح عند الوالِدِ يُكسِب أولادَه صلاحًا، ومَنِ اعتبَرَ هذا في أحوال الخَلْق وَجَد صِدْقه.

(**وَحُذَيْفَةُ بْنُ اليَمَانِ**) قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (حُذَيْفَةُ بْنُ اليَمَانِ - وَاسْمُ اليَمَانِ: حُسَيْلٌ - ابْنِ جَابِرٍ العَبْسِيُّ - حَلِيفِ الأَنْصَارِ -، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، وَيُلَقَّبُ بِصَاحِبِ السِّرِّ، تُوُفِّي سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِالمَدَائِنِ).

وقوله: (وَاسْمُ اليَمَانِ: حُسَيْلٌ)؛ أي أنَّ (اليمانَ) لَقَبٌ، واسمه: حُسَيلٌ.

وقوله: (حَلِيفِ الأَنْصَارِ)؛ أي حِلْفَ معاهدةٍ علىٰ النُّصرة، فـ(عَبْسٌ) قبيلةٌ من قبائل العرب.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِصَاحِبِ السِّرِّ)؛ أي سرِّ النَّبيِّ ﷺ؛ فقد كان النَّبيُّ ﷺ يُوحي إليه من القولِ ما لا يوحِي إلىٰ غيره، ويستأمنُه علىٰ ذلك، فكان صاحبَ سرِّ النَّبيِّ ﷺ.



قالَ المُصَنِّفُ وفَّقـهُ اللّٰهُ:

الغُرَّةُ السَّابِعَةَ عَشْرَةَ

عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ جَمَعَ الإِيمَانَ: الإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ، وَالإِنْفَاقُ مِنَ الإِقْتَارِ، وَبَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الإِيمَانِ»، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَعَلَّقَهُ البُخَارِيُّ مَجْزُومًا بِهِ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ هُوَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرِ بْنِ عَامِرٍ العَنْسِيُّ، مَوْلَىٰ بَنِي مَخْزُومٍ، يُكْنَىٰ أَبَا اليَقْظَانِ، وَيُلَقَّبُ بِالطَّيِّبِ المُطَيَّبِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ فِي صِفِّينَ مِنْ نَوَاحِي الرَّقَّةِ بِسُورِيَةَ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه اللّٰه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ السَّابِعَةَ عَشْرَةَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الإِيمَانِ»، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ) بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ جَمَعَ الإِيمَانَ: الإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ، وَالإِنْفَاقُ مِنَ الإِقْتَارِ، وَبَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ»).

(وَعَلَّقَهُ البُخَارِيُّ مَجْزُومًا بِهِ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا)؛ أي مضافًا إلىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (وَلَا يَثْبُتُ) عنه.

وفي الأثر: بيان أنَّ الإيمان ذو شُعَبٍ.

وفيه أيضًا: أنَّ الإنصافَ من النَّفْس والإنفاقَ من الإقتارِ وبَذْلَ السَّلام من شُعَب الإيمان.

وفيه: أنَّ العملَ من الإيمان؛ فالمذكورات أعمالٌ.

وفيه: تَفاوُت مراتبِ الأعمالِ، واختلافُ قَدْرها في الإيمانِ.

وفيه: أنَّ الإيمانَ يزيد وينقُصُ.

فمَنْ جَمَع المذكوراتِ جَمَع الإيمان، ومَنْ نَقَصَ حظُّه منهنَّ نَقَص حظُّه من الإيمانِ.

وقد تكلَّم جماعةٌ في وجه جَمْع هذه الخصال للإيمان.

ومِن أحسن مَنْ له كلامٌ في غير مظنَّته: ابن القيِّم في «زاد المعاد»؛ فإنَّ له كلامًا في بيان وجه جَمْع هؤلاء الخصال الثَّلاث الإيمانَ.

وبيان معنىٰ هذا الأثر من الغوامض؛ فإنَّ ما ذكروه لا يتجلَّىٰ به كونُ هؤلاء الثَّلاث تجمعُ الإيمانَ، وإنْ كان كلام ابن القيِّم أحسنُ ما ذَكَره أهل العلم فيه علىٰ ما وقفنا عليه.

وهذا الكلام الَّذي ذَكَره ابن القيِّم في «زاد المعاد» يُنَبِّه يَقِظًا ينهض إلىٰ جَمْع كلام الأحبار في معاني الآثارِ، فإنَّ الأحاديث النَّبويَّة بُيِّنَت معاني كثيرٍ منها، وأمَّا الآثار فلا تكاد تجدُ مَنْ قامَ منتصِبًا لبيانِ معانيها، ويُوجَد في كلام جماعةٍ كثيرين بيانٌ حسنٌ للآثار الواردة عن الصَّحابة، مِن أكثرهم مقالًا وأحسنِهم ابن تيميَّة الحفيدُ، وصاحبه ابنُ القيِّم، وأبو الفرج ابنُ رجبٍ.

فمَنْ نَهَض إلىٰ جَمْع معاني الآثار - ولو اقتصر علىٰ هؤلاء الثَّلاثة - ينهضُ بنَشْرِ خيرٍ كثيرٍ يحتاجُه المسلمونَ.

وظهر لي - والله أعلم - أنَّ هؤلاء الثَّلاث جمعت الإيمان لأنَّ الإيمان مقسومٌ علىٰ القلب واللِّسان والجوارح:

فالإنصاف محلُّه: القلب.

والإنفاقُ محلُّه: الجوارح؛ فهو بَذْلٌ باليد.

والسَّلام محلُّه: اللِّسان.

فالَّذي يظهر لي أنَّ هذا الأثر جَمَع مواردَ الإيمان الثَّلاثة؛ وهي: القلب، واللِّسان، والجوارح.

فمَنْ كَمَّل هذه المواردَ بالمأمور به شرعًا كَمُل إيمانُه، ومَنْ نَقَصَ حظُّه في قلبِه ولسانِه وجوارحِه من مُوجبات الإيمانِ نَقَص إيمانُه، والله أعلمُ.

وفيه: تعظيمُ الإنصاف من النَّفْس؛ بأن يقولَ العبدُ بالحقِّ عليها، ويُقِرَّ به.

وفيه: تعظيم الإنفاقِ مع القِلَّة؛ **فالإقتارُ هو**: الافتقار.

وفيه: تعظيم بَذْل السَّلام للعالَم؛ أي نَشْرُ السَّلام وبَثُّه؛ بأن تُسَلِّم علىٰ مَنْ عرفتَ ومَنْ لم تعرِفْ.

(**وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ**) قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (عَمَّارُ بْنُ يَاسِرِ بْنِ عَامِرٍ العَنْسِيُّ، مَوْلَىٰ بَنِي مَخْزُومٍ، يُكْنَىٰ أَبَا اليَقْظَانِ، وَيُلَقَّبُ بِالطَّيِّبِ المُطَيَّبِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ فِي صِفِّينَ مِنْ نَوَاحِي الرَّقَّةِ بِسُورِيَةَ).

وقوله: (مَوْلَىٰ بَنِي مَخْزُومٍ)؛ هم بَطْنٌ من قُرَيْشٍ، وولاؤُه لهم ولاءُ حِلفٍ؛ أي في النُّصرة، وتقدَّم نظيرُه.

وقوله: (يُكْنَىٰ أَبَا اليَقْظَانِ) هو بسكون القاف، فلا يُقال: اليَقَظان.

وقوله: (بِسُورِيَةَ) هي بتاءٍ مربوطة في اللُّغة الفصيحة [1].



(١) إلىٰ هنا تمام المجلس الثَّاني، وكان ذَٰلِكَ ليلة الخميس الثَّالث والعشرين من شهر رجبٍ، سنة ثمانٍ وثلاثين بعد الأربعمائة والألف.

قال المُصنِّفُ وفَّقهُ اللّهُ:

الغُرَّةُ الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْلَا ثَلَاثٌ صَلَحَ النَّاسُ: شُحٌّ مُطَاعٌ، وَهَوًى مُتَّبَعٌ، وَإِعْجَابُ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ كِلَاهُمَا فِي «الزُّهْدِ» - وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ -؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَبُو الدَّرْدَاءِ هُوَ عُوَيْمِرُ بْنُ زَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، وَيُلَقَّبُ بِحَكِيمِ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَقِيلَ: اسْمُهُ عَامِرٌ، وَعُوَيْمِرٌ لَقَبٌ لَهُ، تُوُفِّيَ فِي أَوَاخِرِ خِلَافَةِ عُثْمَانَ - وَقِيلَ عَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ -، بِدِمَشْقِ الشَّامِ.

قال الشَّارح وفّقه اللّه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ الثَّامِنَةَ عَشْرَةَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ كِلَاهُمَا فِي «الزُّهْدِ») بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْلَا ثَلَاثٌ صَلَحَ النَّاسُ: شُحٌّ مُطَاعٌ، وَهَوًى مُتَّبَعٌ، وَإِعْجَابُ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ»)، (وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ).

وتقدَّم أنَّ العَزو إلى أحمدَ وأبي داودَ إذا كانَ في غير كتابيْهما المشهوريْن - وهُما «المسند» للإمام أحمد، و«السُّنن» للحافظ أبي داود - وَجَب تقييدُه؛ كالأثر المذكور هنا؛ فإنَّه عندهما في كتاب «الزُّهد»، (وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ).

وفي الأثر: الإعلامُ بأنَّ للفساد أسبابًا؛ فإنَّ ما صَلُحَ من شيءٍ يعتريه الفسادُ تارةً بأسبابٍ أوجبَت فسادَه، فكما يكون في الأشياءِ أمورٌ بِها تصلح فيكون فيها أمورٌ بِها تفسدُ.

وفيه أيضًا: أنَّ معرفة أسباب الفساد تُعين علىٰ الإصلاح؛ فَمنْ عَرَف مواقع الخَلل ومواردَه ومنابِعَه الَّتي متىٰ خُولِطَت أَفسدتِ الشَّيءَ، كانت تلك المعرفةُ مُعِينةً له علىٰ تحقيق الإصلاح، فلا يتمكَّن من إصلاح نفسِه والنَّاسِ إلَّا العارف بعِلَلهم الَّتي متَىٰ فَشَت فيهم وأَخَذَت بِهم فَسَدوا بِها.

وفيه: أنَّ مِنْ أعظمِ مُوجِبات الفساد ما يُفسِد النُّفوس والقلوبَ؛ فإنَّ النُّفوس والقلوبَ إذا فسدتْ فَسَدتِ الأديانُ والأموالُ والأعراضُ والنَّسْلُ، فاعترىٰ الفساد وجوهًا كثيرةً ممَّا أُمِرنا بحِفْظِه، فمَنْ أراد أن يسلمَ له ما عَظُم من أَمْرِه في دينِه ومالِه وعِرْضِه ونَسْلِه وَجَب عليه أن يعتني بِحِفْظ نَفسِه ممَّا يُفسِدها.

وفيه: أنَّ مِنْ المُفْسِدات: الشُّحُّ المطاع.

والشُّحُّ هو: شِدَّة المنع الَّتي تقوم في النَّفْس.

فإنَّ من أخلاق النَّفْس شُحُّها، بما يجد المرء في نفسِه من محبَّة مَنْع ما يعظُم عندَه؛ فهو تارةً يمنع مالَه، وتارةً يمنع عِلمَه، وتارةً يمنع جاهَه؛ فمُتعلَّقات الشُّحِّ متعدِّدةٌ، وجِماعُها: وجود هذه القوَّة النَّفسانيَّة الشَّيطانيَّة من شِدَّة المنع في النَّفس.

ويبلغ من عِظَم إفسادِها العبدَ: أن يكون مُطيعًا لها، مُنقادًا لأمرِها، فهي مُتحكِّمةٌ فيه، حاكِمةٌ عليه.

وفيه: أنَّ من أسباب الفساد أيضًا: الهوىٰ المُتَّبَع.

وهوىٰ النَّفْس هو: محبَّتُها الشَّيء، وشهوتُها له.

فهي تحبُّه وتشتهيهِ، وتميلُ إليه، فإذا دَعا داعِيها أجابَ العبد، وصار تابعًا للهوىٰ الَّذي يجول في نَفسِه.

وفيه أيضًا: أنَّ من أسباب الفسادِ: إعجابُ كلِّ ذي رأيٍ برأيه - أي استحسانُه له -، وتقديمُه علىٰ غيره، فيكون المرء مُستحسِنًا ما تُبديه نَفْسُه من المُقترَحات، وما يجولُ في خاطره من الواردات، فهو يُعَظِّمها تعظيمًا لنفسِه، ولو نُوزِع ذلك الرَّأي بدلائل القرآن والسُّنَّة وما كان عليه السَّلف والأَجِلَّة، حتَّىٰ يبلغ من حال بعض الخَلْق في إعجابِه برأْيه أن يَرُدَّ السُّنن والشَّرائع، فيقع في نَفْسِه النُّفْرة منها إعجابًا بذي رأْيِه.

ويطلب من مسالك التَّخلُّص من سلطانِها شُبَهًا مُفسِدةً؛ كأن يقول: إنَّ هذا الدَّليل في زمنٍ ونحن في زمنٍ آخر، أو يقول: إنَّ هذا الدَّليل مُقَيَّدٌ بحالٍ ونحن في حالٍ أخرىٰ، إلىٰ غير ذلك من الشُّبَه المُلَبِّسة الَّتي يدفع بِها سلطان الشَّرع عليه.

كلُّ ذلك سَيْرًا وراء رأْيه وإعجابًا به.

وفيه: ذَمُّ هؤلاء الثَّلاث: الشُّحُّ، والهوىٰ، وإعجاب المرء برَأْيه.

وفيه أيضًا: شِدَّة حاجة الخَلْق إلىٰ تَهذيب نفوسِهم وإصلاحِها، وملاحظتِها بالمُحاسَبة.

فإنَّ هذه المُفسدات الَّتي تتسلَّل إلىٰ النَّفْس تَخْفَىٰ بالغفلة، فالمرءُ إذا غَفَل عن نفسِه جَرَتْ هذه المُفْسِدات فيها كجريانِ النَّفَس في البدن، ولا يُنجِي العبدَ منها إلَّا دوامُ المُحاسَبة.

وكان من السَّاعات المحمودة عند السَّلفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: ساعةٌ يُحاسِب فيها العبدُ نفسَه، عملًا بقول الله تعالىٰ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖۖ وَٱتَّقُواْ

ٱللَّهَ ﴾ [الحشر:١٨]، فالعبد مأمورٌ بدوام المحاسبة، لِما فيها من حِفْظ النَّفس وإصلاحِها وتَهذيب أخلاقِها، ودَفْع العِلل والواردات المُسقِمة عنها.

(**وَأَبُو الدَّرْدَاءِ**) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (عُوَيْمِرُ بْنُ زَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، وَيُلَقَّبُ بِحَكِيمِ هَذِهِ الأُمَّةِ، وَقِيلَ: اسْمُهُ عَامِرٌ، وَعُوَيْمِرٌ لَقَبٌ لَهُ، تُوُفِّيَ فِي أَوَاخِرِ خِلَافَةِ عُثْمَانَ - وَقِيلَ عَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ -، بِدِمَشْقِ الشَّامِ).

وقوله: (الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ) تقدَّم نظيره غير مرَّةٍ.

وقوله: (مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ)؛ أي غَلَبت عليه، حتَّىٰ لا يُعرَف إلَّا بِها.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِحَكِيمِ هَذِهِ الأُمَّةِ)؛ تَقَدَّم أنَّ هذا القيد يُراد به المحاذاة لمَنْ سَبَق، فلقب (خليل هذه الأمة) أو (إبراهيمها)، أو (أمين هذه الأمة) أو (فقيهها)، أو غير ذلك من الألقاب؛ يُقصَد بِها محاذاة المذكور بِهذا اللَّقب لِمَنْ تَقَدَّمه في الأمم السَّالفة.

وقوله: (وَقِيلَ: اسْمُهُ عَامِرٌ، وَعُوَيْمِرٌ لَقَبٌ لَهُ)؛ إعلامٌ بِلَقبٍ ثانٍ له، وهو (عُوَيْمر) في قولِ جماعةٍ من أهل العلم، يذهبون إلىٰ أنَّ اسمه (عامرٌ)، وأنَّه يُلَقَّب (عُوَيْمِر)، وهو تصغير (عامرٍ) تمليحًا لاسمه.



قالَ المُصَنِّفُ وفَّقَهُ اللَّهُ:

الغُرَّةُ التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ البَدْرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِتَقْوَىٰ اللهِ، وَلُزُومِ جَمَاعَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ لَنْ يَجْمَعَ جَمَاعَةَ مُحَمَّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَلَىٰ ضَلَالَةٍ، وَإِنَّ دِينَ اللهِ وَاحِدٌ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّلَوُّنَ فِي دِينِ اللهِ، وَعَلَيْكُمْ بِتَقْوَىٰ اللهِ، وَاصْبِرُوا حَتَّىٰ يَسْتَرِيحَ بَرٌّ، وَيُسْتَرَاحَ مِنْ فَاجِرٍ».

رَوَاهُ الحَاكِمُ - وَصَحَّحَهُ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ -؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَأَبُو مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيُّ البَدْرِيُّ هُوَ عُقْبَةُ بْنُ عَمْرِو ابْنِ ثَعْلَبَةَ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، وَالبَدْرِيُّ لَقَبٌ لَهُ، تُوُفِّيَ قَبْلَ الأَرْبَعِينَ وَقِيلَ بَعْدَهَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَاخْتُلِفَ فِي مَوْضِعِ مَوْتِهِ فَقِيلَ بِالكُوفَةِ وَقِيلَ بِالمَدِينَةِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله (**الغُرَّةَ التَّاسِعَةَ عَشْرَةَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ الحَاكِمُ - وَصَحَّحَهُ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ -؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ) (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ البَدْرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِتَقْوَىٰ اللهِ، وَلُزُومِ جَمَاعَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ لَنْ يَجْمَعَ جَمَاعَةَ مُحَمَّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ

عَلَىٰ ضَلَالَةٍ، وَإِنَّ دِينَ اللهِ وَاحِدٌ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّلَوُّنَ فِي دِينِ اللهِ، وَعَلَيْكُمْ بِتَقْوَىٰ اللهِ، وَاصْبِرُوا حَتَّىٰ يَسْتَرِيحَ بَرٌّ، وَيُسْتَرَاحَ مِنْ فَاجِرٍ»).

وتقدَّم أنَّ إطلاقَ العزو إلىٰ الحاكم يراد به كتابه «المستدرك علىٰ الصَّحيحين».

والحديث المذكور (رُوِيَ مَرْفُوعًا)؛ أي مضافًا إلىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (وَلَا يَثْبُتُ) عنه، فلا يصحُّ من كلامه صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفي الأثر المذكور: الأمر بتقوىٰ الله.

وتقدَّم أنَّ أصل (التَّقوىٰ) هي: اتِّخاذ العبد وقايةً بينه وبين ما يخشاه باتِّباع خطاب الشَّرع.

وتكرار الأمر بِها في كلامه رَحِمَهُ اللهُ يُبيِّن أنَّ المقصود هنا: تقواه في معنًىٰ خاصٍّ.

فالمأمور به أوَّلًا: التَّقوىٰ في لزوم الجماعة.

والمأمور به ثانيًا: التَّقوىٰ في لزوم الطَّاعة.

فإنَّه قال: («عَلَيْكُمْ بِتَقْوَىٰ اللهِ»)، ثمَّ ذَكَر لزوم الجماعة؛ فهو آمِرٌ بملاحظة التَّقوىٰ في لزوم الجماعة.

ثمَّ أعاد التَّقوىٰ ثانيةً فقال: («وَعَلَيْكُمْ بِتَقْوَىٰ اللهِ، وَاصْبِرُوا حَتَّىٰ يَسْتَرِيحَ بَرٌّ، وَيُسْتَرَاحَ مِنْ فَاجِرٍ»)؛ أي الزموا تقوىٰ الله في طاعة أُمرائكم.

وفيه: الأمر بلزوم الجماعة؛ وهُم رؤوس النَّاس من أهل الحَلِّ والعَقْد المتبوعين، وتقدَّم بيان ذلك في شَرْح «العروة الوثقىٰ» وغيره.

والجماعة المأمور بلزومها نوعان:

أحدهما: جماعة المسلمين العامَّة الممتدَّةُ من زمنه صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتَّىٰ يَرِث اللهُ الأرض ومَنْ عليهَا، وهي الَّتي يتعلَّق بِها الإجماع.

والآخر: جماعة المسلمين الخاصَّة في زمانٍ أو مكانٍ، ولا تُلازِم الإجماعَ، فقد تنعقد جماعةُ المسلمين في زمانٍ ومكانٍ ولا يُنقَل عنهم إجماعٌ في شيءٍ من مسائل العلم.

وفيه أيضًا: نَفْي اجتماع هذه الأمَّة علىٰ ضلالةٍ؛ فهذه الأمَّة محفوظةٌ في دينِها، وهذا الحفظ هو الَّذي يسمُّونه (العِصمة)، فالأُمَّة محفوظةٌ في دينها لا تجتمع علىٰ ضلالةٍ.

ومَنْ وعىٰ هذا الأصل وَوَقَرَ في قلبه عَظَّم عمل المسلمين، فلا يهجم علىٰ شيءٍ جَرَىٰ به العمل حتَّىٰ يتبيَّنَ له كون العمل حادثًا غير قديمٍ، فإنَّه إذا حَدُث العمل ولم يكن قديمًا فإنَّه محلٌّ للغلط، أمَّا تتابُع الأمَّة قرنًا بعد قرنٍ في مُدَّةٍ طويلةٍ علىٰ أَمْرٍ من أمور دينها فإنَّ هذا هو دينُها الَّذي جَعَله الله عَزَّوَجَلَّ لها، وإن لم يقفِ العبدُ علىٰ دليلٍ خاصٍّ من القرآن والسُّنَّة، وهذا كثيرٌ في أحكام الدِّين خبرًا وطلبًا؛ يوجد في طبقات الأُمَّة ما تداولوه وتَنَاقلوه وعملوا به خَبرًا أو طَلَبًا، ثمَّ لا تجد ما يُبيِّنه بخصوصه في القرآن والسُّنَّة.

وأشهر شيءٍ في ذلك هو: (التَّكبير المُطلق والمُقيَّد) في الأيَّام المعيَّنة له في العيدين، فغاية ما يُروىٰ في هذا: آثارٌ عن بعض الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، ولا يُوجد في القرآن والسُّنَّة ما يُبيِّن هذه العبادة بخصوصها.

وأشار إلىٰ هذا المعنىٰ ابن رجبٍ في (كتاب العيدين) من «فَتْح الباري».

وفيه أيضًا: تحقيق وَحدانيَّة الدِّين؛ **وهذه الوحدانيَّة نوعان:**

أحدهما: وَحدانيَّةٌ عامَّةٌ في دين الأنبياء جميعًا؛ وهي التَّوحيد.

والآخر: وَحدانيَّةٌ خاصَّةٌ في الدِّين الَّذي بُعِث به محمَّدٌ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ فدين الله الَّذي بُعِث به محمَّدٌ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في صدر الأُمَّة هو المأمور به في آخرها؛ فلا يتجدَّد لها في دينها ما لم يكن من الدِّين الأوَّل، ويُسمَّىٰ هذا: (الدِّينَ المُنَزَّل).

فإنَّ الدِّين الواقع في النَّاس ثلاثة أنواعٍ:

أحدها: الدِّين المُنَزَّل.

وثانيها: الدِّين المُؤوَّل.

وثالثها: الدِّين المُبَدَّل.

ذَكَر هذا جماعةٌ؛ منهم: ابن تيميَّة الحفيد، وصاحبه أبو عبد الله ابن القيِّم.

فالدِّين المُنَزَّل هو: ما بُعِث به الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والدِّين المؤوَّل هو: ما تأوَّله مَنْ تأَوَّله من النَّاس في ما بُعِث به النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فحَمَلوه علىٰ أشياءَ غلطوا فيها.

وأمَّا الدِّين المُبَدَّل فهو:ما اختاره مَنِ اختاره مِن النَّاس وجَعَله دينًا، ونَسَبه إلىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو مقطوعُ الصِّلة به تنزيلاً وتأويلًا، وهو أرذل هذه الثَّلاثة.

والعبد مأمور بأن يلزم الدِّين المُنَزَّل، وهو مقصود أبي مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مما ذكَره؛ فإنَّه قال: («وَإِنَّ دِينَ اللهِ وَاحِدٌ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّلَوُّنَ فِي دِينِ اللهِ»)؛ أي الخروج عن الدِّين المُنَزَّل إلىٰ غيره.

وفيه أيضًا: التَّحذير من التَّلَوُّن في الدِّين، وهو التَّقَلُّب والتَّحَوُّل فيه؛ **فإنَّه مذمومُ المُبتدَىٰ، مشؤوم المنتهىٰ.**

فمبتدأُ التَّلَوُّن في الدِّين هو: الخصوماتُ فيه، وتَرْكُ التسليم لأَمْر الله وأَمْر رسولِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمَنْ جَعَل دينَه عُرضةً للخصومات أكثر التَّنقُّل؛ قاله عمرُ بن عبد العزيز وغيره.

وأمَّـا مُنتهـاه فهـو: الشَّـكُّ في الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ودينـه، قـال إبـراهيمُ النَّخعـيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كانوا يرون التَّلوُّن في الدِّين من شكِّ القلوب في الله عَزَّوَجَلَّ». رواه ابن بطَّـة في «الإبانـة»، فينشأ من هذا شَكُّ العبد في الله ودينه.

والعبد مأمورٌ بإحراز دينِه من المُغَيِّرات الَّتي تكتسحُه فتجعل دينَه ألوانًا.

والمـذمومُ هـو: الواقـع حينئـذٍ بـلا برهـانٍ شـرعيٍّ؛ فـإنَّ التَّنقُّـل قـد يقـع، لكنَّـه يُحمَـد بمُوجِبـه الشَّـرعيِّ وبُرهانِـه المرعـيِّ، وهـو الواقـع مـن جماعـةٍ مـن الأئمَّـة في اخـتلاف أقوالِهم في مسائل العلـم، وأشـهرهم: الشَّـافعيُّ؛ فالشَّـافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمَّـا كـان في العـراق كان له ما كان من القول في العِلم، ثمَّ لمَّا تَحَوَّل إلىٰ مصـرَ تَغَيَّر قولـه في مسـائلَ، عَـدَّها بعض الشَّافعيَّة سبعَ عشْرة مسألةً، وقيل: أقلَّ، وقيل: أكثرَ.

والمقصود: أنَّ ما وقع منه هو أو غيره مِنْ تَحوُّل القـول في المسـائل لـيسَ مـن جنس التَّلَوُّن في الدِّين الَّذي ذَمَّه السَّلف، فمُوجِبه: الدَّلائل الشَّرعية، والبراهين المرعيَّة.

وعلامة هذا: قِلَّته؛ فالرَّاسخ في العلم لا يُكثِر التَّنقُّل في القول في مسائلِه.

وأمَّا التَّلـون في الـدِّين فعلامتـه: كثرتُـه تـارةً، وكونُـه في أصـولٍ عظيمـةٍ مـن الـدِّين تـارةً أخرىٰ.

فذلك الَّذي يُكثر منه فتجدُه يَتَجَدَّد لـه مـن القـول في كـلِّ مسـألةٍ أشـياءُ وأشـياءُ، فهـو مُتَلَوِّنٌ في دينِه، ونظيرُه مَنْ يقع منه ذلك في مسائلَ عظيمةٍ مـن أصـول الـدِّين، فهـو يكـون علىٰ قولٍ في زمنٍ، ويكون علىٰ قولٍ آخر في زمـنٍ، ولا ريـبَ أنَّ أصـولَ الـدِّين ومسـائلَه العظامَ لا تقبلُ التَّجدُّد والتَّلوُّن والتَّغيُّر فيها.

وفيه أيضًا: الأمر بلزوم طاعة السُّلطان، والصَّبر علىٰ ما يُكرَه من الأمراء.

فقوله: («وَعَلَيْكُمْ بِتَقْوَىٰ اللهِ، وَاصْبِرُوا») هو إشارةٌ إلىٰ هذا؛ أن يلزمَ العبدُ الطَّاعة لوليِّ أَمْرِهِ وأن يصبرَ علىٰ ما يكرهُه من أميرِه.

وهذا الأمر بالصَّبر هو حُكمٌ شرعيٌّ؛ فالآخِذ به آخِذٌ بحُكم الشَّرع، غير مُسَلِّمٍ بالقَدَر كما يزعمُه مَنْ يزعمُه، ولا هو تَرْكٌ للمُبادرة والإصلاح، ولا انزواءٌ عن الخَلْقِ وبُعْدٌ عن الدُّخول في مضايقهم، بل هو احتكامٌ إلىٰ ما أَمَر به الشَّرع من الصَّبر علىٰ ما يُكرَه من الأمراء.

وخِيرَةُ الله ورسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للمؤمنين خيرٌ من رأيهم؛ فمَنِ اختار هذا في تلك المُلِمَّات سَلِم، ومَنْ عَدل عنه إلىٰ غيره نَدِم.

والصَّبر أثقل شيءٍ علىٰ النُّفوس، ويعظم ثِقَلُه إذا انجَفَلَ النَّاس كافَّةً إلىٰ أَمْرٍ يطلبونه في دينٍ أو دنيا، فإنَّه يثقل حينئذٍ علىٰ النَّفْس حَبْسُها علىٰ مراد الشَّرع.

واعتبِر هذا في خبر الصَّادق المصدوق صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الكنزِ العظيم الَّذي يُحسَر عنه نَهر الفُراتِ، وإخبارِه بأنَّ النَّاس يقتتلون عليه، حتَّىٰ يفنىٰ من المائة (تسعةٌ وتسعون) رجلًا.

فسيكون هذا القتال والفناء مع خبر النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بوقوعه تحذيرًا منه؛ لأنَّ النُّفوس إذا ادلهمَّتِ الفتنُ طاشت العقول، ولم يقدرِ العبد علىٰ حَبْس نفسِه علىٰ مراد الشَّرع ولو عَلِمَه، فإنَّ العلم بالشَّيء غيرُ العمل به، فكمْ مِن امرئٍ يعلمُ أمورًا لا يقدر علىٰ العمل بِها، ومن جملتِها: هذا الأصلُ المُقَرَّر في الشَّرع.

فمع وضوحه وجلائِه وعِظَمِه لا يزال النَّاس يتهوَّكون فيه ويضربون فيه طرائقَ قِددًا.

وفيه أيضًا: حُسْن عاقبة الصَّبر، فمَنْ صَبَر ظَفر.

ولا تُدرَك الأمور العظيمة إلَّا بالصَّبر العظيم.

وفيه أيضًا: الفرقُ بين استراحة البَرِّ والفاجر.

فالبرُّ يستريح في نفسِه، والفاجر يستريح منه الخَلْق.

والصَّابر علىٰ ما يُكرَه من أَمْر الأمراء صاحبُ بِرٍّ، مُستريحُ النَّفس بِبرِّه الَّذي صار عليه في دينه، وذلكمُ الأمير الواقع في ما لا يُحبُّه الله ويرضاه من الفجور والظُّلم ينتظِر النَّاسُ زوالَه حتَّىٰ يستريحوا من شَرِّه.

فمَنْ صَبَرَ علىٰ جَوْر هؤلاء استراح بِبِرِّه، واستُرِيح من أولئكَ، فغايةُ هؤلاء الموتُ، وما أَحَدٌ من البشر مُخَلَّدٌ.

(**وَأَبُو مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيُّ البَدْرِيُّ**) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (عُقْبَةُ بْنُ عَمْرِو ابْنِ ثَعْلَبَةَ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، وَالبَدْرِيُّ لَقَبٌ لَهُ، تُوُفِّيَ قَبْلَ الأَرْبَعِينَ وَقِيلَ بَعْدَهَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَاخْتُلِفَ فِي مَوْضِعِ مَوْتِهِ فَقِيلَ بِالكُوفَةِ وَقِيلَ بِالمَدِينَةِ).

وقوله: (الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ) تقدَّم نظيره.

وقوله: (مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ)؛ أي غَلَبت عليه - كما تقدَّم أيضًا.

وقوله: (وَالبَدْرِيُّ لَقَبٌ لَهُ)؛ أي عُرِف بِهذا نِسبةً إلىٰ نزوله قريبًا من قَلِيب بدرٍ، لا إلىٰ شهودِه تلك الغزوةَ.

فلقب (البدريِّ) في الصَّحابة: لِمَنْ شَهِد غزوة بدرٍ مع النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

واختُصَّ أبو مسعودٍ الأنصاريُّ البدريُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهذه النِّسبة نِسبةً إلىٰ الموضع عند القليب المشهور باسم (بدرٍ)، لا أنَّه كان ممَّنْ شَهِد تلك الغزوة.



قالَ المُصَنِّفُ وفَّقـهُ اللهُ:

الغُرَّةُ العِشْرُونَ

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ - يَوْمَ قُتِلَ عُثْمَانُ -: «وَاللهِ لَا تُرِيقُونَ مِحْجَمًا مِنْ دَمٍ؛ إِلَّا ازْدَدْتُمْ بِهِ مِنَ اللهِ بُعْدًا».

رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامِ بْنِ الحَارِثِ الإِسْرَائِيلِيُّ - حَلِيفُ بَنِي الخَزْرَجِ -، يُكْنَىٰ أَبَا يُوسُفَ، تُوُفِّي سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ بِالمَدِينَةِ.

❀ ❀ ❀

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**العِشْرُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ) بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَامٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ - يَوْمَ قُتِلَ عُثْمَانُ -: «وَاللهِ لَا تُرِيقُونَ مِحْجَمًا مِنْ دَمٍ؛ إِلَّا ازْدَدْتُمْ بِهِ مِنَ اللهِ بُعْدًا»).

وتقدَّم أنَّ إطلاق العزو إلىٰ سعيد بن منصورٍ يُرَاد به كتابه «السُّنن».

وقولنا: (ذكر المصنِّف الغُرَّةَ (**العِشْرُونَ**)) أي علىٰ الحكاية؛ لأنَّ محلَّها النَّصب، لكن مع الحكاية تكون مرفوعةً، وهو المناسب في التَّراجِم، فالتَّراجم تُذْكَر حكايةً، كأسماء السُّور وغيرها.

وفي **الأثر**: أَنَّ سَفْكَ الدَّم بغير حقٍّ من مُوجِبات بُعْدِ العبد عن رَبِّه؛ فمَنْ سَفَك دمًا حرامًا بَعُد عن ربِّه، ومَنْ بَعُد عن ربِّه قَرُب من غضبِه وعذابِه.

وفيه أيضًا: أنَّ العبدَ يبعدُ عن الله بمعصيتِه؛ كما يقربُ منه بطاعَتِه.

فمَنْ عصىٰ الله كان من المُبعَدين، ومَنْ أطاع الله كان من المُقَرَّبين.

وفيه أيضًا: تحريمُ سَفْك الدَّم بغير حقٍّ، ولو كان قليلًا.

فلا تختصُّ الحُرمة والتَّعظيم بالقَتْلِ، ويندرج فيهِ: الشِّجَاج وغيره ممَّا يَنُزُّ معه دمٌ من أحدٍ من المعصومين، فمَنْ عدَا علىٰ معصوم الدَّم فشَجَّ رأسَه فَخَرجَ منه دمٌ أو عَدَا عليه فطَعَنه في بدنِه فخرج منه دمٌ، فقد أصابَ دمًا حرامًا بالاعتداء عليه، فإنَّ المسلم علىٰ المسلم حرامُ الدَّم، وتلك الحُرمة لا تختصُّ بالقتل فقط، بل يندرج فيها كلُّ ما يتضرَّر به في ما يتعلَّق بدمِه.

وفيه أيضًا: تعظيم حُرمة الدَّم ولو كان قليلًا.

فـ(**المِحجَم**): آلةُ الحجامة الَّتي يُستخرَج بِها الدَّم؛ كالقوارير المعروفة عندنا اليوم، فكلُّ واحدٍ منها مِحجمٌ يخرج فيه قَدْر من الدَّم.

وفيه أيضًا: الحلِفُ علىٰ الفُتيا تعظيمًا لها.

وفيه أيضًا: شرف الثَّبات عند ورود المُزَعزِعات.

فإنَّ عبدَ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال هذا القولِ لمَّا قُتِل عثمانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وظهر عليه المنازعون له، فَغَلَبوه علىٰ أَمْره وهَتَكوا حُرمة داره، وقَتَلوه بين يدي زوجِه عاتكةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وكان يومًا عصيبًا، والأيَّام العصيبة يَقِلُّ الثَّبات فيها، فمَنْ ثَبَّته الله عَزَّ وَجَلَّ فتَكَلَّم بالحقِّ فهذا من أعظم ما حَصَل له من الشَّرف، ألَّا تتزعزعَ قَدمه مع عِظَم المُلِمَّة، وهذا عزيزٌ في النَّاس جدًّا، فإنَّ المُزعزِعات تَضُجُّ بالخَلْق حتَّىٰ تُفقَد منهمُ الأحلامُ، ويعودُ العاقل الحليم سفيهًا طائشًا، فطوفانُ المُلِمَّة يأخذ بقلوب النَّاس، فتكون كالكرةِ يلعب بِها الصَّبيُّ.

واعْتَبِر هذا في العظائم الَّتي تقع في النَّاس في دينِهم أو دنياهم، وكم يُوَفَّقُ راسخًا مَنْ يثبتُ علىٰ الحقِّ فيتكلَّم فيه بما ينفع؛ كالكلام الَّذي ذَكَره عبد الله بن سَلَامٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لمَّا قُتِل عثمانُ بن عفَّان.

وكم مِن امرئٍ يلوم الثَّابتين، فما هي إلَّا أيَّامٌ حتَّىٰ يرجع إلىٰ قولِهم، فمَنْ عَرَف هذا لم يلتفت إلىٰ لَوْمِ الخَلْق، ونَظَر إلىٰ مُراد الشَّرع، وحَبَس نفسَه عليه.

فإنَّ النَّاس لا يرضيهم شيءٌ، ومَنْ تَتَبَّع رضا النَّاس أسخط الله، ومَنْ تَتبَّع رضا الله ووقف معه رضي الله عنه وأرضىٰ عنه النَّاس.

وممَّا يُنبَّه إليه - لمناسبة المقام -: أنَّ مِن العلوم المُفْتَقَر إليها: علم التَّاريخ، الَّذي وَلَّد منه المتأخِّرون علومًا كثيرةً؛ كعِلم الاجتماع، أو طَرَفٍ من علم النَّفْس، أو علمِ الحضارات؛ فإنَّ منفعة هذا العلم عظيمةٌ، وقراءةُ أهل العلم له غير قراءةِ الأخباريِّين الَّذين يجعلون تلك التَّواريخ أحداثًا عامَّةً يسرُدونَها.

فالعارفون بالعلم يَقرَؤُون في تلك التَّواريخ أحوالًا تجدَّدت للخَلْق يناسبها ما يناسبها من الأحكام، والتَّاريخ - كما يُقال - يُعيد نفسَه.

فمَنْ وعىٰ التَّاريخ وانتفع بما مَرَّ عليه من أحواله وجد يومًا من دهرِه حاجةً إلىٰ واقعةٍ من الوقائع نظير شيءٍ سبق، فيعمل فيها بما حُمِد في الزَّمن السَّابق فينال بذلك الخير في هذا الزَّمن اللَّاحق.

وهو من العلوم الَّتي قَصَّر فيها المُتَشَرِّعة، وصارت دراستُهم لها دراسةً أخباريَّةً ليس إلَّا، أمَّا تلك الدِّراسة الَّتي تستنطق الأحداثَ والأحوال فتهدي ويُهدَىٰ بِها فَقَلَّ وجودُها بين ظَهْرَانَيْهم.

فحقيقٌ بطالب العلم أن يتأمَّل هذا الأصل، وأن يعتني بقراءة التَّاريخ قراءةً يستنبط منها الفِكَرَ، ويَسْتَلْهِم العِبَرَ، ويجعل ما مرَّ من سابق الأحداث مانعًا من لواحقِ الإحداث.

فالسَّير بسيرةِ مَنْ مضىٰ خيرٌ من أن يبتدي المرء رأْيًا لا يعلم خيرَه من شرِّه.

(**وَعَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ**) رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامِ بْنِ الحَارِثِ الإِسْرَائِيلِيُّ - حَلِيفُ بَنِي الخَزْرَجِ -، يُكْنَىٰ أَبَا يُوسُفَ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ بِالمَدِينَةِ).

وقوله: (ابْنُ سَلَامٍ) هو بالتَّخفيف، ولا يُعرَف من مشاهير الإسلام مَنِ اسمُ أبيه (سَلَام) مُخَفَّفًا سوىٰ هذا الرَّجل من الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وما عدَاه في الأسماء وأسماءِ الآباء فهو مُشَدَّدٌ (سَلَّامٌ)، ومنهم: محمَّد بن سَلَّامٍ البِيكَنْديُّ شيخ البخاريِّ في أصحِّ القولين.

وقوله: (الإِسْرَائِيلِيُّ)؛ أي المنسوب إلىٰ بني إسرائيلَ، فهو من ذريَّة إسرائيلَ - وهو يعقوب عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ -، فـ(إسرائيل) في كلام اليهود - وهو اللِّسان العَبرانيُّ - معناه: عبد الله.

وقوله: (حَلِيفُ بَنِي الخَزْرَجِ)؛ أي حليفهم نُصْرةً.



قالَ المُصَنِّفُ وفَّقـهُ اللّهُ:

الغُرَّةُ الحَادِيَةُ وَالعِشْرُونَ

عَنْ عَمْرِو بْنِ العَاصِي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا كَثُرَ الأَخِلَّاءُ كَثُرَ الغُرَمَاءُ».

رَوَاهُ البُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ المُفْرَدِ»؛ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَفَسَّرَ مُوسَىٰ بْنُ عُلَيٍّ - أَحَدُ رِجَالِ إِسْنَادِهِ - الغُرَمَاءَ بِالحُقُوقِ.

وَعَمْرُو بْنُ العَاصِي هُوَ عَمْرُو بْنُ العَاصِي بْنِ وَائِلٍ القُرَشِيُّ السَّهْمِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، وَأَبَا مُحَمَّدٍ، وَيُلَقَّبُ بِدَاهِيَةِ العَرَبِ، وَأَرْطَبُونِ العَرَبِ أَيْضًا، تُوُفِّيَ سَنَةَ نَيِّفٍ وَأَرْبَعِينَ، وَقِيلَ: بَعْدَ الخَمْسِينَ، وَالصَّحِيحُ سَنَةَ ثَلاثٍ وَأَرْبَعِينَ، بِفُسْطَاطِ مِصْرَ الَّذِي سُمِّيَ بَعْدُ بِالقَاهِرَةِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه اللّه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**الحَادِيَةُ وَالعِشْرُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ البُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ المُفْرَدِ») بإسنادٍ حسنٍ (عَنْ عَمْرِو بْنِ العَاصِي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا كَثُرَ الأَخِلَّاءُ كَثُرَ الغُرَمَاءُ»).

وفي **الأثر**: أنَّ من العادة الجارية في الخَلْق: اتِّخاذ الخليل، فالنَّاس مَجبولون علىٰ اتِّخاذ أخدانٍ لهم وأَصحابٍ.

وأَشَدُّهم بِهم صِلةً مَنْ بلَغَ في نفوسِهم مَرتبة الخُلَّة - وهي شِدَّة المحبَّة -، حتَّىٰ كأنَّه يتخلَّل بمحبَّته قلبَه، ويُحاذي نَفسَه.

وفيه أيضًا: الإعلامُ بأنَّ للخليل حقًّا، فالصُّحبة المعقودة بين الخَلْق تدورُ علىٰ حقوقٍ بينَهم، تلزمُ هذا لِذاكَ، وتلزم ذاكَ لهذَا.

وفيه أيضًا: الأمر بأداء تلك الحقوق؛ فبقاء تلك الخُلَّة وثباتُها مَرهونٌ بالقيام بحقوقِها، فمَنْ أدَّىٰ لخَليلِه حقَّه دامت خُلَّته وقَوِيت أُلفتُه، ومَنْ قَصَّر في حَقِّه تجافاه خَليلُه ونَزَعَ ما كان بينه وبينُه من الصِّلة.

وفيه أيضًا: حَمْدُ التَّقليل من الأَخِلَّاء؛ لمشقَّة الوفاء بحقوقهم، فمَنْ كَثُر أخِلَّاؤه كَثُرت عليه الحقوق، وهو الَّذي فَسَّره به (مُوسَىٰ بْنُ عُلَيٍّ - أَحَدُ رِجَالِ إِسْنَادِهِ -) إذ قال: (الغُرَمَاءَ بِالحُقُوقِ)؛ أي أنَّه يكثر عليه مَنْ يطالبُه من الغرماء المُتَّخِذين أخِلَّاء بحقوقهم الَّتي لهم.

فمِنَ المحمود أن يكونَ الأصدقاء الَّذين يطوف بِهم المرء ويُعَوِّل عليهم قِلَّةٌ؛ فإنَّه إذا قَلَّ أَخِلَّاؤه وأصدقاؤه أمكنَه أن تبقىٰ تلك الخُلَّة وتقوىٰ، وإذا كثُرُوا عَجِز عن حقوقِهم، فقَصَّر فيها.

ثمَّ إن كثرة الأصدقاء علىٰ اختلاف أحوالِهم يُضعِف دينَ المرء، فإنَّه يحمله علىٰ مُداهنتهم ومُجاراتِهم، وفي هذا يقول سفيانُ رَحِمَهُٱللَّهُ: «كَثْرة أصدقاء المرء مِن سخافة دينه»؛ أي من رِقَّة دينه؛ فإنَّ الاستكثارَ منهم يحمِلُه علىٰ مُجاملتهم ومُداهنتهم حتَّىٰ يَسكتَ عمَّا يُؤمَر به من النُّصح لهم في دينِهم، فمَنْ أراد أن يَسْلَم له دينُه قَلَّل أصدقاءَه.

ومن الشُّرور الَّتي فُتِحَت علىٰ النَّاس: ما يُسمَّىٰ بـ(التَّعارف)، وجعلوا الأودية المؤدِّيَةَ إليه أنواعًا مختلفةً؛ فَهُم يتعارفون تارةً عن طريق الهواتف، ويتعارفون تارةً عن طريق الإيميلات، ويتعارفون تارةً عن طريق وسائل التَّواصل المتجدِّدة، وتجد أحدَهم يَفْخَرُ بكثرة أولئك الأَخِلَّاء الَّذين تَعَرَّف بِهم، وهو يَفتَح علىٰ نفسِه أبوابًا من الشُّرورِ.

وكم مِنِ امرئٍ رَقَّ دينُه وضَعُف إيمانُه لمَّا أَخْلَد إلىٰ هذه الباقعة من التَّعارف، واستكثَرَ من الأصدقاء، فَحَصَل له من معرفة أهل الشَّرِّ والوقوع فيه ما كان محفوظًا منه قبلُ، لمَّا كان مُحرِزًا نفسه من كثرة الأخلاء ممنوعًا من ذلك، بواقع النَّاس الَّذي هُم عليه.

وفيه أيضًا: أنَّ مَنْ كَثُر أَخِلَّاؤه عَجِز عن القيام بحقوقهم.

وفيه أيضًا: أنَّ أداء الحقوق مُوجِبُ الوفاءِ؛ فمَنْ أَدَّىٰ للنَّاس حقوقَهم وَفُوا له، وأنَّ مَنْعَها يُورِث الخصومةَ، فمَنِ اتَّخذ أصدقاءَ ثمَّ مَنَعهم حقوقَهم آلَ الأمرُ بينَه وبينَهم إلىٰ الخصومةَ.

(**وَعَمْرُو بْنُ العَاصِي**) قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (عَمْرُو بْنُ العَاصِي بْنِ وَائِلٍ القُرَشِيُّ السَّهْمِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، وَأَبَا مُحَمَّدٍ، وَيُلَقَّبُ بِدَاهِيَةِ العَرَبِ، وَأَرْطَبُونِ العَرَبِ أَيْضًا، تُوُفِّيَ سَنَةَ نَيِّفٍ وَأَرْبَعِينَ، وَقِيلَ: بَعْدَ الخَمْسِينَ، وَالصَّحِيحُ سَنَةَ ثَلاثٍ وَأَرْبَعِينَ، بِفُسْطَاطِ مِصْرَ الَّذِي سُمِّيَ بَعْدُ بِالقَاهِرَةِ).

وقوله: (العَاصِي) هو بالياء في اللُّغة الأفصح.

وقوله: (القُرَشِيُّ السَّهْمِيُّ) تقدَّم أنَّها نسبةٌ إلىٰ القبيلة الأعلىٰ والأدنىٰ، فـ(بنو سهمٍ) بطنٌ من قريشٍ.

وقوله: (يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، وَأَبَا مُحَمَّدٍ) تَقَدَّم أنَّه يكون بِهذا ممَّنْ كثرت كُناه.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِدَاهِيَةِ العَرَبِ، وَأَرْطَبُونِ العَرَبِ أَيْضًا)؛ أي يُعرَف بِهذا وهذا؛ فَلَه أكثرُ من لَقَبٍ.

و(**الأَرْطبون**) **هو في لغة الرُّوم**: القائد الكبير، والرَّئيس العظيم.

فلُقِّبَ بذلك في مقابلِ (أَرْطَبون الرُّوم).

وقوله: (بِفُسْطَاطِ مِصْرَ الَّذِي سُمِّيَ بَعْدُبِالقَاهِرَةِ)؛ أي أنَّه تُوفِّي وَدُفِن في الموضع الَّذي اتَّخذه المسلمون أوَّل ما دخلوا مصر وبَنَوْهُ، وسَمَّوه (الفسطاط).

ثمَّ بُنِيَت القاهرة قريبةً من الفسطاطِ، بناها الجوهر الصِّقِليُّ في حُكم العُبَيْديِّين، ثمَّ عَظُمتِ القاهرة اليومَ حتَّىٰ دخل فيها الفسطاط وغيره، فصار (الفُسطاط) حيًّا من أحياء القاهرة.



قال المُصَنِّفُ وفَّقه اللهُ:

الغُرَّةُ الثَّانِيَةُ وَالعِشْرُونَ

عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّهُ مَنْ لَمْ يَسْتَحِ مِنَ النَّاسِ؛ لَمْ يَسْتَحِ مِنَ اللهِ».

رَوَاهُ هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ فِي «الزُّهْدِ» وَاللَّفْظُ لَهُ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الزُّهْدِ» بِإِسْنَادٍ آخَرَ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا سَعِيدٍ، وَأَبَا خَارِجَةَ، وَيُلَقَّبُ بِتُرْجُمَانِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ أَوْ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ، وَقِيلَ: بَعْدَ الخَمْسِينَ؛ وَالأَوَّلُ قَوْلُ الأَكْثَرِ وَكَانَتْ وَفَاتُهُ بِالمَدِينَةِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**الثَّانِيَةُ وَالعِشْرُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ فِي «الزُّهْدِ») (وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ) بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّهُ مَنْ لَمْ يَسْتَحِ مِنَ النَّاسِ؛ لَمْ يَسْتَحِ مِنَ اللهِ»).

وإطلاق العزو إلىٰ عبد الرَّزَّاق يُراد به كتابه «المُصَنَّف».

والحديث (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الزُّهْدِ» بِإِسْنَادٍ آخَرَ)، (وَرُوِيَ مَرْفُوعًا)؛ أي مضافًا إلىٰ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من كلامه، (وَلَا يَثْبُتُ) عنه.

وفي **الأثر**: أنَّ مَنْ لم يستحِي من النَّاس لم يَستحِي من الله.

فإنَّ ذَهاب حيائِه من النَّاس يُؤجِّج نفسَه على فِعْل المعاصي؛ فهو لا يبالي بعيبِهم، فيحمله ذلك على ارتكاب الذُّنوب والمعاصي، فيكون مُبتدأُ معصيتِه الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بزوالِ حيائِه منه أنَّه لم يكن مُستحيِيًا من الخَلْق، فَفَاض هذا الفساد على قلبِه حتَّى صار لا يستحي من الله، أشار إلى هذا المعنى ابن القيِّم في «الجواب الكافي».

وفيه أيضًا: ذَمُّ مَنْ لم يستحي من النَّاس.

وفيه أيضًا: الأمر بالحياء منهم؛ فإنَّ العبد واحدٌ من النَّاس، جديرٌ به أن يسير بسَيْرِهِم ويحفظ حُرمتَهم، ومن جملة ذلكَ: معاملتُهم بالحياء.

وفيه أيضًا: الأمر بالحياءِ من الله؛ فإنَّ شأن الله أعظم، وإذا كان العبد يَعْظُم حياؤُه من النَّاس فإنَّه يعظم حياؤه من الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

(**وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ**) رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (زَيْدُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا سَعِيدٍ، وَأَبَا خَارِجَةَ، وَيُلَقَّبُ بِتُرْجُمَانِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمسٍ أَوْ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ، وَقِيلَ: بَعْدَ الخَمْسِينَ؛ وَالأَوَّلُ قَوْلُ الأَكْثَرِ وَكَانَتْ وَفَاتُهُ بِالمَدِينَةِ).

وقوله: (الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ) تقدَّم نظيرُه.

وقوله: (يُكْنَىٰ أَبَا سَعِيدٍ، وَأَبَا خَارِجَةَ) تقدَّم نظيرُه أيضًا.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِتُرْجُمَانِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ)؛ أي المُبَيِّنُ له عن لغةِ غيرِ العرب ممَّنْ كان بالمدينة، وهُم اليهود، فكانت لغتهم السِّريانيَّة، وكان زيدٌ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عارفًا بها، فكان يُترجِم للنَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ما يأتي إليه من كتبهم، وما يتكلَّمون بين يديه.



قالَ المُصَنِّفُ وفَّقـهُ اللّٰهُ:

الغُرَّةُ الثَّالِثَةُ وَالعِشْرُونَ

عَنْ أَبِي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَثَلُ هَذَا القُلَيْبِ مَثَلُ رِيشَةٍ بِفَلَاةٍ؛ تُقَلِّبُهَا الرِّيَاحُ: ظَهْرَهَا لِبَطْنِهَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ»؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَأَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ قَيْسِ بْنِ سُلَيْمٍ الأَشْعَرِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، وَيُلَقَّبُ بِسَيِّدِ الفَوَارِسِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسِينَ - وَقِيلَ بَعْدَهَا -؛ وَاخْتُلِفَ فِي مَوْضِعِ مَوْتِهِ فَقِيلَ بِمَكَّةَ وَقِيلَ بِالكُوفَةِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه اللّٰه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**الثَّالِثَةُ وَالعِشْرُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ») بإسنادٍ صحيح (عَنْ أَبِي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَثَلُ هَذَا القُلَيْبِ مَثَلُ رِيشَةٍ بِفَلَاةٍ؛ تُقَلِّبُهَا الرِّيَاحُ: ظَهْرَهَا لِبَطْنِهَا»).

(وَرُوِيَ مَرْفُوعًا)؛ أي مُضافًا إلىٰ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، (وَلَا يَثْبُتُ) من كلامه.

وفي الأثر: بيان ضَعْف ابنِ آدمَ، أنَّه لا يملك من نفسِه شيئًا، فقلبُه الَّذي بين جَنْبيه يتقلَّب كصخرةٍ تتدحرجُ، فهو يعجَز عن إحكامِ نظامِ قَلبِه.

وفيه أيضًا: أنَّ القلب يتقلَّب.

ولم يُسمَّ القلب (قلبًا) إلَّا مِن تَقَلُّبه، فـ(القلبُ) كثير الجَوَلان والانقلاب؛ فَلِكَوْنِ تلك الحالِ تعتري هذا العضوَ سُمِّي (قلبًا).

وفيه أيضًا: شِدَّة تَقَلُّب القلب حتَّىٰ كأنَّه ريشةٌ خفيفةٌ في فلاةٍ - أي صحراءٍ -تُقَلِّبها الرِّياح.

وانْظُر حالَ ريشةٍ خفيفةٍ من ريشِ طيرٍ إذا انقطعت وسقطت في صحراءَ واسعةٍ، وجالت بِها ريحٌ عاصفةٌ، كيف تُقَلِّبها تقليبًا شديدًا؟! فتلك صورة قَلْبِ أحدِنا؛ أنَّه يتقلَّب تَقَلُّبًا شديدًا.

وفيه أيضًا: أنَّ الواردات علىٰ القلب تُقَلِّبه - أي تُغَيِّره وتُحَوِّله.

فالواردات رياح القلب؛ والرِّياح مختلفة القوَّة؛ فمنها: ريحٌ عاصفٌ قاصفٌ، ومنها: ريحٌ خفيفةٌ، وكذلك الواردات؛ فمِن الواردات ما يَلِج علىٰ القلب فيُقَلِّبه تقليبًا شديدًا، ومنها: ما يُقَلِّبه تقليبًا خفيفًا لطيفًا.

والمرءُ يُحرِز نفسَه عادةً في الرِّيح العاصفِ القاصفِ باللُّجوء إلىٰ مغارةٍ أو مُدَّخَلٍ يقيه شرَّ هذه الرِّيح، وحقيقٌ بالعبد أن يحفظَ قلبه من تلك الواردات بأن يجعله في مُدَّخَلٍّ مُحكَمٍ وغارٍ مَتينٍ، وهو التَّسليم لأَمْر الشَّرع؛ فإذا سَلَّم العبد لأَمْر الشَّرع ونَازَع به الوارداتِ ضَعُفَت تلك الواردات عن تغييرِه وتحويلِه.

وفيه أيضًا: أنَّ تَقَلُّب القلب يؤدِّي إلىٰ تَغَيُّر الحال.

فالعبدُ يُقلَب من الإسلام إلىٰ الكفر، أو مِن السُّنَّة إلىٰ البدعة، أو من الطَّاعة إلىٰ المعصية؛ فيكونُ في حالٍ تُنَافي الحالَ الَّتي كان عليها، وهذا مِصداقُ قوله: («ظَهْرَهَا لِبَطْنِهَا»)؛ بأن تكون تلك الرِّيشة علىٰ حالٍ، ثمَّ تنقلب إلىٰ حالٍ مُبايِنةٍ لها بالكُلِّيَّة، فهي لا ترتفع فتقف جانبًا، وإنَّما تنقلبُ بطنًا لظهرٍ، وهذه حالُ مَنْ يتقلَّب قلبُه من الخَلْق، فإنَّه ربَّما عَظُم انقلابُ قلبِه حتَّىٰ تتحوَّل حالُه.

ولا أَمَان للعبد من تَغَيُّر قلبه، وتَحَوُّل حاله إلَّا بتثبيت الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ له، ومن هنا عَظُم دعاء الدَّاعي بقولِه: (اللَّهم مُقَلِّب القلوب ثَبِّت قلوبنا علىٰ دينك)؛ فإنَّ المرء يعجَز عن تثبيت نفسِه، ولا يقدِر علىٰ أَمْر قلبه، فلا سبيلَ إلىٰ إقامتِه وتثبيتِه إلَّا بدعاءِ الله عَزَّوَجَلَّ أن يُثَبِّته علىٰ ما يحبُّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ويرضاه.

فمَنْ عَرَفَ حالَ الإنسانِ عَرَفَ أنَّه أَعْجزُ شيءٍ عن نفسه، وأَحْوجُ شيءٍ إلىٰ عونِ الله ومَددِه، فإذَا أعانَه الله وثَبَّته ثَبتَ، وإذا خُذِلَ العبدُ زاغ قَلبُه فخَرَج من حالٍ حسنةٍ إلىٰ حالٍ سيِّئةٍ.

(**وَأَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ**) رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (عَبْدُ اللهِ بْنُ قَيْسِ بْنِ سُلَيْمٍ الأَشْعَرِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، وَيُلَقَّبُ بِسَيِّدِ الفَوَارِسِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسِينَ - وَقِيلَ بَعْدَهَا -؛ وَاخْتُلِفَ فِي مَوْضِعِ مَوْتِهِ فَقِيلَ بِمَكَّةَ وَقِيلَ بِالكُوفَةِ).

وقوله: (سُلَيْمٍ) هو بضمِّ السِّين مُصَغَّرًا.

وقوله: (مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ) تقدَّم نظيرُه.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِسَيِّدِ الفَوَارِسِ) تقدَّم أنَّ (السَّيِّد) هو المُقَدَّم علىٰ غيره، فإذا قيل: (سيِّد القُرَّاء) فهو مُقَدَّمُهم المُعَظَّمُ فيهم، ومثله: (سيِّد الفوارس)؛ فهو مُقَدَّمهم المُعَظَّم فيهم.

و(الفوارس) جمع (فارسٍ)؛ وهو المُقاتِل الَّذي يُقاتِل علىٰ فرسه.



قالَ المُصنِّفُ وفَّقـهُ اللّهُ:

الغُرَّةُ الرَّابِعَةُ وَالعِشْرُونَ

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ فِي المَعَارِيضِ لَمَنْدُوحَةً عَنِ الكَذِبِ».

رَوَاهُ البُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ المُفْرَدِ»؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ هُوَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنِ بْنِ عُبَيْدٍ الخُزَاعِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا نُجَيْدٍ، تُوُفِّيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ بِالبَصْرَةِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه اللّه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**الرَّابِعَةُ وَالعِشْرُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجلِّين، وهو ما (رَوَاهُ البُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ المُفْرَدِ») بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ فِي المَعَارِيضِ لَمَنْدُوحَةً عَنِ الكَذِبِ»).

(وَرُوِيَ مَرْفُوعًا)؛ أي مُضافًا إلىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (وَلَا يَثْبُتُ) من كلامه.

وفي **الأثر**: الإذن في المعاريض؛ أي إباحتُها.

والمعاريضُ هو: الكلام ذو الوجهين أو أكثرَ؛ يتكلَّم به صاحبه يريد أَمْرًا وَيَتوهَّم سامِعُه إرادةَ أَمْرٍ آخر؛ كقول عبد الله بن أُرَيْقِطٍ اللَّيثيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمَّا كان خِرِّيتًا للنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أي دليلًا له في طريق هجرتِه - فلمَّا عَرَض له مَنْ عَرَض وسألَه عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: (هذا هادٍ يهديني)، فالسَّامع يظنُّ أنَّه يريد أنَّه هادٍ يهديه

الطَّريق؛ أي يَدلُّه سبيل السَّفر، وهو يريد أنَّه هادٍ يهديه إلىٰ ما ينفعه ممَّا يحبُّه الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ويرضاه.

وفيه أيضًا: كون المعاريضُ مندوحةً عن الكذب - أي سَعةً عنه -؛ ففي المعاريض سَعَةٌ وفُسْحةٌ عن الوقوع في الكذب.

وفيه أيضًا: تحريم الكَذِب.

وفيه أيضًا: حِكمة الشَّرع في فَتْح أبواب الحلال المانعة من الحرام؛ فإنَّ الكذب حرامٌ، وجُعِل من مخارج اللِّسان الواقية من الوقوع فيه معاريضُ الكلام.

(**وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ**)رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنِ بْنِ عُبَيْدٍ الخُزَاعِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا نُجَيْدٍ، تُوُفِّيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ بِالبَصْرَةِ).

وقوله: (حُصَيْن) هو بضمِّ الحاء مُصَغَّرًا، وهو الأصل في هذا الاسم.

فالأصل في هذا الرَّسم أنَّه يأتي مُصَغَّرًا (حُصَيْن)، ويأتي (حَصِين) قليلًا في أسماء العرب.

وقوله: (عُبَيْدٍ) هو بضمِّ العين مُصَغَّرًا أيضًا.

وقوله: (يُكْنَىٰ أَبَا نُجَيْدٍ) هو بالتَّصغير أيضًا.



قالَ المُصَنِّفُ وفَّقَـهُ اللّهُ:

الغُرَّةُ الخَامِسَةُ وَالعِشْرُونَ

عَـنْ أُسَـامَةَ بْـنِ زَيْـدٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أَنَّـهُ قِيـلَ لَـهُ: أَلَا تَـدْخُلُ عَلَىٰ عُثْمَـانَ فَتُكَلِّمَـهُ؟!، قَـالَ: «أَتُرَوْنَ أَنِّي لَا أُكَلِّمُهُ إِلَّا أُسْمِعُكُمْ؟!، وَاللهِ لَقَدْ كَلَّمْتُهُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ، مَا دُونَ أَنْ أَفْتَتِحَ أَمْرًا لَا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ - وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ -، وَعِنْدَ البُخَارِيِّ: «إِنِّي أُكَلِّمُهُ فِي السِّرِّ».

وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ هُوَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ الكَلْبِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا مُحَمَّدٍ، وَأَبَا زَيْدٍ، وَيُلَقَّبُ بِذِي البُطَيْنِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ بِالجُرْفِ مِنْ نَوَاحِي المَدِينَةِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه اللّه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**الخَامِسَةُ وَالعِشْرُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما رواه البخاريُّ ومسلمٌ (عَـنْ أُسَـامَةَ بْـنِ زَيْـدٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أَنَّـهُ قِيـلَ لَـهُ: أَلَا تَـدْخُلُ عَلَىٰ عُثْمَـانَ فَتُكَلِّمَـهُ؟!، قَـالَ: «أَتُـرَوْنَ أَنِّـي لَا أُكَلِّمُـهُ إِلَّا أُسْـمِعُكُمْ؟!، وَاللهِ لَقَـدْ كَلَّمْتُهُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ، مَا دُونَ أَنْ أَفْتَتِحَ أَمْرًا لَا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ»)، (وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ)، (وَعِنْدَ البُخَارِيِّ: «إِنِّي أُكَلِّمُهُ فِي السِّرِّ»).

وفي الأثر: النُّصحُ لوليِّ الأمر.

والنُّصح في الإسلام ميثاقٌ من مواثيق النُّبوَّة، ومن أبوابِه: نُصحُ مَن ولَّاه اللهُ أمرَنا.

وفيه أيضًا: أنَّ مَنْ قَدِر علىٰ نُصْحِه نَصَحه، ومَنْ لم يَقْدِر رَفَع الأمر إلىٰ مَنْ يُبَلِّغه.

فإنَّ أسامةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان من بِطانة عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذين يَدخلون عليه، ويَتَّصِلون به، وهؤلاء الَّذين كَلَّموا أسامةَ لا يَقْدِرون علىٰ ذلك، فَجَعلوا أسامةَ رسولًا يُوصِل ما في نفوسِهم إلىٰ عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا من أحسنِ ما يَقتضيه العقلُ في ترتيب النُّصح لوليِّ الأمر، فإنَّ جمهور الخَلْق - ولا سيَّما مع كثرتِهم واتِّساع البلدان وتباعدِها - لا يتمكَّنون من الوصول إليه عادةً، فمَنْ قَدِرَ علىٰ الوصول إلىٰ أحدٍ ممَّنْ يتصل به ويَقْدِر علىٰ إبلاغه كانتْ براءة ذِمَّته في رَفْع هذا الأمر إلىٰ مَنْ يُبَلِّغه إيَّاه، فإذا أَدَّىٰ العبدُ ما عليه بَرِئت ذِمَّته.

ومِن النَّاس مَنْ يتَّخذ طرائقَ خلاف هذا يظنُّها تُبْرِئ ذِمَّته، فَتَجِده عِوَض أن يرفع ما يريد إلىٰ أحدٍ يُبَلِّغه وَليَّ الأمر يَعْمد إلىٰ نَشْره، تارةً في خُطبةِ جمعةٍ، وتارةً في مقالةِ صَحيفةٍ، وتارةً في لقاءِ قناةٍ فضائيَّةٍ، وتارةً في تغريدةٍ في وسائل التَّواصل.

فيحدث من الشَّرِّ خِلاف ما أرادَ هو من الخير، ولو أنَّه جَمَع شتات ما يريد بَذْلَه من النُّصح فَدَفعه إلىٰ مَنْ يَصِل إلىٰ وَليِّ الأمر ليُوصِلَه إليه كان في ذلك براءةُ ذِمَّته، وسلامتُه هو وغيره من الوقوع في الشُّرور.

وهو الأمر الَّذي جَرَت به عادة النَّاس في هذا البلد؛ فإنَّهم إذا رأوا شيئًا ولم يَقْدِروا علىٰ إيصاله رَفعوه إلىٰ رؤوسهم وشُرفائهم من العلماء وأهل الحَلِّ والعَقْد الَّذين يَقدِرون علىٰ إيصاله إلىٰ وليِّ الأمر، مُريدين النُّصْحَ له؛ حثًّا له علىٰ الخير وتحذيرًا له من الشَّرِّ.

فَهُم لا يريدون ما يُسمَّىٰ اليوم بـ(تسجيل الموقف)، فـ(تسجيل الموقف) من زخارف الشَّيطان الَّتي تَضِيع بِها الأديان، ويتزاحم فيها فلانٌ وعلَّانٌ، ويَسير هذا في تسجيل الموقف عبر مدرسةٍ فِكريَّةٍ شرقيَّةٍ، ويسير الآخر عبر مدرسةٍ فِكريَّةٍ غربيَّةٍ، ولا

يقعون في ما يُراد من النَّفع، بل يقعون في أنواع من الشَّرِّ، كانوا هُم والمسلمون في غِناءٍ عنها لو أنَّهم لَزِموا الجادَّة، وساروا بطريق مَنْ مَضَىٰ ممَّنْ هُدُوا إلىٰ نَفْع النَّاس رُعاةً ورعيَّةً وحُكَّامًا ومحكومين.

وفيه أيضًا: التَّحذير من سوء الظَّنِّ بمَنْ عُرِفَ صلاحه من بطانة وليِّ الأمر، فهؤلاء تَسَارعوا إلىٰ أسامةَ يقولون له: (أَلَا تَدْخُلُ عَلَىٰ عُثْمَانَ فَتُكَلِّمَهُ؟!)، يظنُّون أنَّ أسامةَ غير باذلٍ النُّصحَ له، فبَيَّن لهم أسامةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ما بَيَّن.

وغاية ما ظَنَّ هؤلاءِ هو أنَّ أسامةَ لم يَنصَح له، وأمَّا اليوم فصار النَّاس يَظُنُّون في خِيرةِ النَّاس من أهل العلم والفضل والحِلم والعقل والحكمة أنَّهم أبواقٌ يَنُوبون عن الشَّيطان في تزيين الشَّرِّ وتَليينه في نفوس الحُكَّام والمحكومين، وكأنَّهم يُعبِّدون طريقَ النَّار للنَّاس؛ وهذا من أعظم سوء الظَّنِّ بِهم، فإنَّ مَن حَبَاه الله عِلمًا أو عقلًا يَعلَم أنَّ تلك النِّعمة هي مَحضُ فضل الله عليه، وأنَّ من حقِّها أداءُ النُّصح لوليِّ الأمر، فهو يبذلُ ما يقدِر عليه ويتجافَىٰ الوقوعَ فيما لا تُحمَد عاقبتُه، ويتوقَّىٰ غرورَ الشَّيطان وتزيينَه الَّذي يَحمِله علىٰ الوقوع في شيءٍ لا ينفعُه ولا ينفعُ المسلمين.

فالواجب علىٰ العبد أن يَحذَر من سوء الظَّنِّ بِهؤلاء ممَّن عُرِف صلاحهم ممَّن هم من بطانة وليِّ الأمر.

وفيه أيضًا: حِفظ النَّاصح ما يكون بينَه وبين وليِّ الأمر وعدمُ بثِّه؛ فإنَّ المجالسَ بالأمانة، هذا في النَّاس عامَّةً، فكيف مع رؤسائِهم ومُقَدَّميهم؟! فمَن نَصَح لأحدٍ مِن ولاة الأمر وَجَب عليه أن يَحفظ ما بينَه وبينَه من الكلام والمراجعة، علىٰ أيِّ حالٍ كان؛ فإنْ كان ممَّا يَسُرُّ ابتَهَج، وإن كان لا يَسُرُّ صَبَر علىٰ ذلك حتَّىٰ يَجعل الله للمسلمين فَرَجًا.

وفيه أيضًا: تَرْكُ إقحامِ النَّاس في ما ليس من شأنِهم؛ فإنَّ أسامةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ معَ ما كان يبذله لم يكن يُحَدِّث به؛ لأنَّ هذا ليس من شأن النَّاس.

ومن طريقة الشَّريعة: قِسمة وظائفها بين الخَلْق، والإعلام بأنَّ تلك الوظائفَ ممَّا يُسأل عنه العبد، وسؤاله عن ذلك يُوجِب عليه حِفْظَه وَفْقَ ما أَمَرَت به الشَّريعة.

فكلُّ وظيفةٍ لها أهلُها الَّذين يدخلون فيها.

وممَّا ينبغي في حقِّهم: أن يراعوا عدم إقحام أحدٍ من النَّاس في ما ليس من شأنِه.

فلا ريبَ أنَّ كلَّ عاقلٍ - مثلًا - يجدُ من قِلَّة العقل أن تَعْمَدَ إلىٰ صبيٍّ صغيرٍ في المرحلة الابتدائيَّة، ثمَّ تُحَدِّثه عن أمورٍ عظيمةٍ لا يعي منها شيئًا، فأنت تتحدَّث إليه بتاريخ الصِّراع البارد بين الشَّرق والغرب، ثمَّ تَحَوُّلِه إلىٰ ما يُسمَّىٰ بـ(حرب النُّجوم)، ثمَّ التَّغيير الَّذي حصل في القوَّة الشَّرقيَّة بانقسام الاتِّحاد السُّوفييتي... إلىٰ سلسلةٍ طويلةٍ لا يعي منها شيئًا، ومَضَرَّتُها في حَقِّه أكبر من نَفْعها.

فإذا كان هذا عند كلِّ عاقلٍ حالًا تُذَمُّ، فنظيره إقحامُ المرءِ في ما ليس من شأنِه.

وليس هذا مَقصورًا علىٰ هذا الباب، بل صارَ في أمورٍ كثيرةٍ يدخل فيها النَّاس ليست من شأنِهم؛ فالرِّجال صاروا يُدْخَلون في أمور النِّساء، والنِّساء صِرْن يُدْخَلْن في أمورِ الرِّجال، والرَّعيَّة يُدْخَلون في أمور الرُّعاة والحُكَّام، وهلمَّ جرًّا من الفساد الواقع؛ لِقِلَّة العِلم والعقل وضَعْف الدِّين.

وفيه أيضًا: أنَّ النَّصيحة لوليِّ الأمر تُبْذَلُ سِرًّا، فإنَّ أسامةَ قال بلسانٍ فصيحٍ: («إِنِّي أُكَلِّمُهُ فِي السِّرِّ»)، فالأصل في نُصْح السُّلطان أن يكون بِسِرٍّ، وإن كان مع شهودِه ورأىٰ النَّاصحُ أنَّ المنفعة هو عدمُ السِّرِّ فَعَل؛ كأن يكون النَّاصح في مجلس السُّلطان ثمَّ يقع

منه قولٌ أو فِعْلٌ فيرىٰ أنَّ المصلحة الشَّرعيَّة تستدعي النُّصح له حينئذٍ، فلا بأس بِهذا أيضًا.

والممنوع منه شرعًا هو: النَّصيحة له في غير حضورِه؛ فإذا كان وليُّ الأمر غائبًا غير شاهدٍ فإنَّه لا يتكلَّم الإنسان في شيءٍ من شأن وَليِّ الأمر، فمفسدةُ هذا أكثر من منفعته.

وأصل النُّصح بالإسلام جُعِل للنَّفع والخير، لا للفَضْح والشَّرِّ، فمَنْ أدرك مقصودَ الشَّرع في النُّصح سارَ بِهذه السِّيرة.

ومن الغلط: عدم التَّفريق بين النُّصح له وبيانِ المُحَرَّمِ.

فإنَّ بيانَ المُحَرَّم بذِكْر كونِه مُحَرَّمًا هو من الدِّين الواجبِ نَشْرُه بين النَّاس، كما لو قُدِّر أنَّ أحدًا من الحُكَّام وَقَع في الرِّبا أو غير ذلك من المُحَرَّمات، فإنَّ المرء يسَعُه أن يُبيِّن للنَّاس حُرمةَ الرِّبا، فيقول: إنَّ الرِّبا حرامٌ، ويذكر الآيات والأحاديث، ويُبَيِّن أنَّ الواجب علىٰ المسلمين تَرْكُ الرِّبا وعدم التَّعامل به، فلا يدخلوا في شيءٍ منه من قليلٍ ولا كثيرٍ، ولا يَغْتَرُّوا بتلك الدَّعَاوَىٰ الَّتي تُرَوِّج منفعتَه في الاقتصادِ.

فمتىٰ بَيَّن هذا المُحرَّمَ بالبيانِ الشَّرعيِّ لم يكن ذلك خِلافَ النُّصْح لوليِّ الأمر سرًّا، لكنَّ العَيْب في توصيفِ ذلك التَّحريم، ممَّا يُوغِر نُفوس الحُكَّام والمحكومين.

فالحاكم يمتلئ قلبه غَيْظًا علىٰ هذا النَّاصح، والمحكومون تمتلئُ قلوبُهم غَيْظًا علىٰ ذلك الحاكم، فعِوَضَ ما سَبَقَ من الكلام في بيان تحريم الرِّبا يأتي مَنْ يأتي فيُبيِّن حُرمة الرِّبا، ثمَّ لا يُحسِنُ القول، ويَعمد إلىٰ توصيف هذا المُحرَّم فيقول: (اليوم علىٰ سَمْعٍ ومَرأىٰ من وَليِّ الأمر يوجد البنكُ الفلانيُّ وهو رِبويٌّ، والبنك الفلانيُّ وهو رِبويٌّ، والبنك الفلانيُّ وهو رِبويٌّ)، ثمَّ يزيد من القول بما لا ينفع من عَيْبِ السُّلطان في وقوع ذلك وذَمِّه علىٰ رضاهُ به، ممَّا لا يَجري منفعةً للنَّاس في تحريم الرِّبا، ولا مَنفعةً لهم في مَنْعِه من أيديهم.

فإنَّ السُّلطان له أحكامٌ وأحوالٌ، مَنْ قَرَأ التَّاريخ عَرَفها وَوَعَاها، وأدرك كيف يكون إصلاح الرَّاعي والرَّعيَّة، ومَنْ جَهِلَها وَقَعَ في أنواع من الشُّرور.

وهذا الأصل ممَّا وَقَعَ فيه خَلَلٌ كثيرٌ، والواقعون فيه لا يُظَنُّ أنَّ جمهورَهم يريدون الشَّرَّ، لكن كما قال ابن مسعودٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «كم من مُريدٍ للخير لن يُصيبَه»، فَهُم يريدون خيرًا لكنَّهم يُخطئون طريقَه.

فمَنْ أراد الخيرَ وَجَب عليه أن يتعَرَّف طريقه الَّذي يُوصِل إليه، وأن يحرِصَ عليه ابتغاء براءة ذِمَّته، والفوز عند الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ والنَّجاة من عذابه، فمَنْ صَدَق قَصْدَه في هذا هداه الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ إلىٰ ذلك.

وفيه أيضًا: التَّحذير من فَتْح أبواب الشَّرِّ؛ فإنَّ مَنْ فَتَحَ علىٰ النَّاس شَرًّا عَظُمَ إِثْمُه، فإنَّ هذا البابَ الَّذي يُفتَح يكون بابًا تَلِجُ منه السَّيِّئات، فمَنِ ارتكب سيِّئةً كان علىٰ فاتِحِه وِزْرُها، فهذا الَّذي يملأ قلبَ وليِّ الأمرِ علىٰ الرَّعيَّة أو ذاك الَّذي يملأ قَلْب الرَّعيَّة علىٰ ولي الأمر يفتحان أبوابًا من الشَّرِّ؛ فهذا يأتي إلىٰ وليِّ الأمر فيُخَوِّفه حال النَّاس، وينصحه بالنَّار والشَّنَار، فينشأ من التَّشديد والشَّرِّ علىٰ النَّاس - من كلام هذا الَّذي فَتَح باب الشَّرِّ - ما يكون من السَّيِّئات في ترويع الآمِنِين وهَتْكِ الحُرمات والظُّلم، فيعظُم أَمْره في خزينة سيِّئاته.

ويُقابِله آخر يملأ قلوبَ الرَّعيَّة علىٰ وليِّ الأمر، ويتكلَّم بما يتكلَّم به عيبًا لَهُ وذَمًّا، فيتسلَّط النَّاس بألسنتهم في غِيبته، ثمَّ تجري أيديهم في الوَقِيعة فيه، ثمَّ يَقعون في أشياءَ مُحَرَّمةٍ؛ من سَفْك الدَّم الحرامِ، والاعتداءِ علىٰ حُرمات الآمنين من أموالهم وعَوْرَاتِهم في أعراضهم وغير ذلك، فيكون عليه في خزينة سيِّئاته ما يكون.

فمَنْ خافَ فَتْح بابِ الشَّرِّ عَظُمَ دِينُه، ومَنْ لم يُبالِ رَقَّ دينُه.

وفي أخبار أبي عبد الله أحمدَ ابن حنبلٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمَّا دَخَل عليه جماعةٌ من الفقهاء، وشاوروه في الخروج علىٰ السُّلطان، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إلَّا السَّيف»؛ أي أنَّ سَلَّ السَّيف بين المسلمين يؤدِّي إلىٰ شرورٍ لا تنتهي، فكان من دينِه وعقلِه الامتناعُ عن فَتْح هذا الباب، مع ما مَسَّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الضُّرِّ في جَسَده من الحبسِ الشَّديد والعذابِ الغَليظِ بالسِّياط الكثيرةِ الَّتي جُلِد بِها، لكنَّه صُورةٌ لِمَنْ كان يعبُد الله ولا يَعبد هوَاهُ، فهو كانَ يَعبد الله ويجري في رضَاه، ونَزَعَ نفسَه من الهوىٰ فلم يُعِنْ علىٰ ذلك بأن يَلتمسَ لنفسِه النُّصرة، ولو ذهب في مَنْ يذهبُ في ذلك نفوسٌ كثيرةٌ وأموالٌ وفيرةٌ.

ولذلك فالخائفون من الله المُعَظِّمون أَمْرَه تكون هذه الأصولُ عندَهم كالجبالِ الَّتي لا تُزعزعُها الرِّياح، وأمَّا أولئك الَّذين يجعلون تلك الأصولَ مبادئَ للنَّفْع والانتفاعِ فإنَّهم يجعلونَها تارةً جِبالًا شاهقة، ويجعلونَها تارةً أخرىٰ عُروقًا من الرَّمل، سَرَعان ما تزول مع الرِّياح الَّتي تَسُفُّها.

أسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يرزقنا وإيَّاكم الهداية إلىٰ الرُّشد والثَّبات علىٰ الدِّين، وأن يلهمنا رُشدَنا ويقينا شرَّ أنفسِنا.

(**وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ**) قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (أُسَامَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ الكَلْبِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا مُحَمَّدٍ، وَأَبَا زَيْدٍ، وَيُلَقَّبُ بِذِي البُطَيْنِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ بِالجُرْفِ مِنْ نَوَاحِي المَدِينَةِ).

وقوله: (يُكْنَىٰ أَبَا مُحَمَّدٍ، وَأَبَا زَيْدٍ)؛ أي ممَّن تعدَّدت كُناه، وتَقدَّم نظيرُه.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِذِي البُطَيْنِ)؛ **البُطَين**: تصغيرُ البطن؛ فكان له بُطَيْنٌ صغيرٌ بارزٌ[1].

(١) إلىٰ هنا تمام المجلس الثَّالث، وكان ذَٰلِكَ ليلة الخميس الثَّلاثين من شهر رجبٍ، سنة ثمانٍ وثلاثين بعد الأربعمائة والألف.

قالَ المُصنِّفُ وفَّقـه اللّهُ:

الغُرَّةُ السَّادِسَةُ وَالعِشْرُون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «إِنَّكُمْ لَتُغْفِلُونَ أَفْضَلَ العِبَادَةِ: التَّوَاضُعَ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ»، وَهِيَ المَشْهُورَةُ بِالكُبْرَىٰ؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَعَائِشَـــةُ هِيَ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ - وَاسْمُ أَبِي بَكْرٍ: عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ - القُرَشِيَّةُ التَّيْمِيَّةُ، تُكْنَىٰ أُمَّ عَبْدِ اللهِ، وَتُلَقَّبُ بِأُمِّ المُؤْمِنِينَ وَالحُمَيْرَاءِ وَالصِّدِّيقَةِ بِنْتِ الصِّدِّيقِ، تُوُفِّيَتْ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ عَلَىٰ الصَّحِيحِ، بِالمَدِينَةِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه اللّه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**السَّادِسَةُ وَالعِشْرُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي) «السُّنن الكبرىٰ» بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «إِنَّكُمْ لَتُغْفِلُونَ أَفْضَلَ العِبَادَةِ: التَّوَاضُعَ»).

(وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ) من كلام النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

وقول المصنِّف: (رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ»، وَهِيَ المَشْهُورَةُ بِالكُبْرَىٰ)؛ للتَّمييز بين هذا الكتاب، والكتاب الآخر له، المعروف بـ«السُّنن الصُّغرىٰ»، فاسمُه: «المُجتبَىٰ من السُّنن المُسندَة».

فالنَّسائيُّ صَنَّف كتابيْن:

أحدهما: «السُّنن».

والآخر: «المُجتبَىٰ من السُّنن المُسنَدَة».

فالأوَّل يُعرَف بـ «السُّنن الكبرىٰ»، والثَّاني يُعرَف بـ«السُّنن الصُّغرىٰ».

وأصل إطلاق العزوِ إليه يُراد به: «السُّنن الصُّغرىٰ».

وفي الأثر: بيان تَفَاضُل العِبادة؛ فالعِباداتُ ليست علىٰ حدٍّ سواءٍ في فَضْلِها؛ فهي مُتباينة الفضل، فبعضها أفضل من بعضٍ.

ولابن القيِّم كلامٌ جامعٌ نافعٌ في ذِكْر أقوال أهل العلم في أفضل العِباداتِ، والتَّرجيحِ بينهم، في صَدْر كتابه «مدارج السَّالكين»، وهو حقيقٌ بقراءتِه والانتفاعِ به.

وفيه أيضًا: مَدْح التَّواضع؛ إذ جَعَلته عائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَفْضَلَ العبادة.

والتَّواضع هو: قَبول الحقِّ وإعظام الخَلْقِ.

فمَنْ وَطَّنَ نَفْسَه علىٰ قَبول الحقِّ ممَّنْ جاء به، وتعظيمِ الخَلْق ومعرفةِ حقوقهم؛ فإنَّه مُصيبٌ هذه العبادة (التَّواضع)، ومَنْ عَامَل الحقَّ والخَلْقَ بخلاف ذلك، فَرَدَّ الحقَّ واحتقر الخَلْق؛ فإنَّه واقعٌ في مُهْلِكةٍ عظيمةٍ هي الكِبْرُ.

وفيه أيضًا: أنَّ الغَفلة حالٌ تَعْرِضُ للعبد؛ فالعبد يَغفُل بما يجتاله من المُقحِمات الَّتي يَصْدأُ بِها قلبُه، فيَغْفَلُ عن ربِّه، فإذا تَعاهَده بما يجلو قلبَه دَفَع تلكَ الغفلة عنه، وصار يَقِظَ القَلْب، ومَنْ أخلدَ إليها عَظُمت تلك الغفلةُ علىٰ قلبِه واسْتَحْكَمَت.

وفيه أيضًا: لزومُ الإيقاظِ من الغَفْلات العَارِضَةِ؛ كقول عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هذا؛ فإنَّه إيقاظٌ لِمَنْ غَفَلَ عن قَدْر عِبادةِ التَّواضع بالتَّعريف بقَدْرِها.

والمُوقِظُ من الغَفْلة ممَّا يَعْظُم انتفاعُ القلب به؛ فلا مناصَ من غَفْلات القلوبِ، ولا سيَّما في هذه الأزمنة؛ فممَّا تنتفع به: المُوقِظات الَّتي تنهض بِها من سُباتِها.

(**وَعَائِشَـــةُ**) رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا قائلةُ هذا الأثر هي كما قال المصنِّف: (عَائِشَـةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ – وَاسْمُ أَبِي بَكْرٍ: عَبْدُ اللهِ بْـنُ عُثْمَـانَ – القُرَشِيَّةُ التَّيْمِيَّةُ، تُكْنَـىٰ أُمَّ عَبْدِ اللهِ، وَتُلَقَّـبُ بِـأُمِّ المُـؤْمِنِينَ وَالحُمَيْـرَاءِ وَالصِّـدِّيقَةِ بِنْـتِ الصِّـدِّيقِ، تُوُفِّيَـتْ سَـنَةَ سَـبْعٍ وَخَمْسِـينَ عَلَـىٰ الصَّحِيحِ، بِالمَدِينَةِ).

وقوله: (وَاسْمُ أَبِي بَكْرٍ: عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ)؛ هذا عندهم سَنَنٌ فيمَنْ شُهِر بكُنيته؛ أنَّهم يذكرونه بكُنيتِه، ثمَّ يُبيِّنون اسمَه، فلا يقولـون: (عائشـة بنـتُ عبـد الله بـن عثمـانَ)؛ لأنَّهـا تَخفـىٰ حينئـذٍ، لكـن يُقـال: (هِـيَ عَائِشَـةُ بِنْـتُ أَبِـي بَكْـرٍ – وَاسْـمُ أَبِـي بَكْـرٍ: عَبْدُ اللهِ بْـنُ عُثْمَانَ).

وقوله: (القُرَشِيَّةُ التَّيْمِيَّةُ)؛ تَقدَّم أنَّها نسبةٌ إلىٰ القبيلـة الأعلـىٰ والأدنـىٰ، فهـي مـن بنـي تَيْمٍ من قريشٍ.

وقوله: (تُكْنَىٰ أُمَّ عَبْدِ اللهِ)؛ أي نِسبةً إلىٰ ابن أختِها عبدِ الله بن الزُّبير؛ فإنَّهـا لـم تُعَقِّـب أحدًا.

وما رُوِي أنَّها أسقطت؛ لا يصحُّ فيه شيءٌ.

وقوله: (وَتُلَقَّبُ بِأُمِّ المُؤْمِنِينَ وَالحُمَيْـرَاءِ وَالصِّـدِّيقَةِ بِنْـتِ الصِّـدِّيقِ)؛ أي هـذه ألقـابٌ عُرِفَت بِها؛ فهي ممَّنْ تعدَّدت ألقابه.

و(أُمُّ المُـؤْمِنِينَ): لَقَـبٌ لأزواج النَّبـيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فكُـلُّ واحـدةٍ منهـنَّ تُلَقَّـب (أمَّ المؤمنين).

وقوله: (الحُمَيْرَاءِ) تصغيرُ (الحَمْراء)، فكان بياضُها مُشرَبًا بحُمرَةٍ.

وقوله: (الصِّدِّيقَةِ بِنْتِ الصِّدِّيقِ)؛ أي المنسوبة إلىٰ الصِّدْق في خَبَرِها في قصَّة الإفك، كما كان أبوها أبو بكرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ صِدِّيقًا، وتقدَّم ذِكْر هذا في ألقابه.

قالَ المُصَنِّفُ وفَّقَـهُ اللَّهُ:

الغُرَّةُ السَّابِعَةُ وَالعِشْرُونَ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «يُبْصِرُ أَحَدُكُمُ القَذَاةَ فِي عَيْنِ أَخِيهِ، وَيَنْسَىٰ الجِذْلَ - أَوْ قَالَ: الجِذْعَ - فِي عَيْنِ نَفْسِهِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ»، وَالبُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ المُفْرَدِ»؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَأَبُو هُرَيْرَةَ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَخْرٍ الدَّوْسِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، وَيُلَقَّبُ بِحَافِظِ الصَّحَابَةِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ سَبْعٍ - وَقِيلَ: سَنَةَ ثَمَانٍ، وَقِيلَ: تِسْعٍ - وَخَمْسِينَ بِقَصْرِهِ فِي العَقِيقِ مِنْ نَوَاحِي المَدِينَةِ، وَحُمِلَ إِلَيْهَا وَدُفِنَ بِهَا.

❀ ❀ ❀

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**السَّابِعَةُ وَالعِشْرُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ»، وَالبُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ المُفْرَدِ») بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «يُبْصِرُ أَحَدُكُمُ القَذَاةَ فِي عَيْنِ أَخِيهِ، وَيَنْسَىٰ الجِذْلَ -أَوْ قَالَ: الجِذْعَ - فِي عَيْنِ نَفْسِهِ»).

(وَرُوِيَ مَرْفُوعًا)؛ أي مُضافًا إلىٰ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، (وَلَا يَثْبُتُ) من كلامه.

وفي **الأثر**: أنَّ ابن آدم وِعاء العيوب، فلا يُظَنُّ أنَّه يَخْلُص أحدٌ منهم من عيبٍ يلحقُه، فقد كَتَبَ الله علىٰ كلِّ واحدٍ منهم ما كَتَبه من إصابة الذُّنوب.

وفيه أيضًا: اختلاف مَراتب العيوب ومقاديرها.

فمقادير العيوب الَّتي يُعاب بِها الخَلْق مُتباينةٌ مُتفاوتةٌ؛ فمنها عَيْبٌ عظيمٌ، ومنها عَيْب أقلُّ منه.

والإشارة إلىٰ ذلك في ذِكْر القذاة والجِذْل - أو قال: الجِذْع.

فـ (**القَذاة**): الوَسَخُ اليسير في العين.

و(**الجِذْل**) أو (**الجِذْع**) هو: ساق النَّخلة.

وفيه أيضًا: الحَثُّ علىٰ الإقبال علىٰ معرفة العبدِ عيوبَ نفسِه؛ **فمِنْ طَرائق إصلاح النَّفْس**: معرفة عيوبِها، **فمِن فقه العبد**: معرفتُه عيوبَ النَّفْس، وكان هذا من علوم السَّلف؛ فلَهم كلامٌ كثيرٌ في معرفة عيوب النَّفْس وآفاتِها وغوائلِها، هو مع ما معه من الكتاب والسُّنَّة أصل علم النَّفس علىٰ الحقيقة.

فأصحُّ العلوم في معرفة النَّفس: العلوم الواردة في ذلك من كلام الله وكلام رسوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكلام السَّلف الصَّالحِ، ولا سيَّما مُقَدَّموهم مِن الصَّحابة.

وهذا العِلم في معرفة عيوب النَّفْس ممَّا قَصُرَت عنه معارفُ المتأخِّرين، فَصار القَولُ فيه والإحاطةُ به والدِّلالة عليه من العُلوم المهجورة، الَّتي يراها بعض النَّاس علومًا للعامَّة، أو طَرَفًا من علوم المُخالِفين من الصُّوفيَّة.

وكلُّ ذلك جَهْلٌ بحقيقة هذا العلم، الَّذي كان من أَجَلِّ عِلْم السَّلف، فكلامهم فيه كثيرٌ.

وفيه أيضًا: النَّهْي عن تَتَبُّع عيوب الخَلْق؛ فالأَثَر المذكور في ذَمِّ مَنْ بَصُر بعَيْبِ غيرِه، فلا يُحمَد للعبد أن يتتبَّع عيوب الخَلْق في ذواتِهم، بأن يعرفَ أنَّ مِنْ عَيْبِ فلانٍ كذا، ومن عيبِ فلانٍ كذا... إلىٰ غير ذلك.

لكن ممَّا ينفعُه: معرفتُه عيوب النَّفْس، من حيث كَونِها نَفْسًا؛ فيعرف أنَّ من عيب النَّفْس مثلًا: الغرور، ومن عيبها: محبَّة الثَّناء، ومن عيبها: الغَفْلة... إلىٰ غير ذلك من عيوب النَّفْس.

وفيه أيضًا: أنَّ مَنِ التمس عيوبَ الخَلْق، جُعِلَت له عيوبٌ.

ويوجد هذا في كلام السَّلف؛ أَنَّ مِنَ النَّاس مَنْ كان تحت سِتْر الله، فالتمس عيوب النَّاس، فَجَعَلَ الله له عيوبًا، فمَنْ أَقْحَم نفسه هذه السَّبيل مُتَتَبِّعًا عيوب النَّاس، جَعَلَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ له عُيوبًا يكشفها للنَّاس، فيرون عَيْبه.

وفيه أيضًا: أنَّ الهَوىٰ يُعمِي القلب ويُصِمُّه عن معرفة ما ينبغِي.

فهذا الَّذي يُبصِر قَذاةَ أخيه وينسىٰ الجذع العظيم وهو في عينه، أعماه هواه عن عيبِ نفسِه، فلم يرَ عيبًا كبيرًا بمنزلة السَّاق للنَّخلة العظيمة، ورأىٰ عيبًا لغيره بمنزلة الوسخ اليسير في العين، وحَامِلُه علىٰ ذلك الهوىٰ؛ فإنَّه ابتغىٰ اطِّلَاعَ نَفْسِه علىٰ عيوب النَّاس، وأَصَمَّها عن معرفة عَيْب نفسه، فصارت له هذه الحال.

وفيه أيضًا: أنَّ ممَّا يحمي العَبد من الولوغ في مُستنقَع العيوب ذِكْرُ الأُخُوَّة الدِّينيَّة.

فمَنْ عَرَف أنَّ مَنْ أراد عَيْبَه هو أخٌ له في الإسلام تَحَفَّظ من ذِكْر عَيْبه، وإذا ضَعُفَت الأُخُوَّة الدِّينيَّة بين المسلمين ابتغىٰ بعضُهم عيوبَ بعضٍ.

وهذه الحال الواقعة اليوم؛ فإنَّ آصرة الأُخُوَّة الدِّينيَّة لمَّا ضَعُفت في قلوب النَّاس - ومن جملتهم: طُلَّاب العلم - صار بعضُهم يبتغي كَشْف عَيْب إخوانه، ولو كانَ ولاؤُه لهم بالأُخُوَّة الدِّينيَّة قويًّا، لعَرَف أنَّ هذه العيوب عوراتُ المسلمين، وأنَّ العوراتِ تُستَر ولا تُكسَر، فلا تُفضَح ويُكشَف عنها.

فإذا قويتِ الأُخُوَّة الدِّينيَّة في القلب، امْتَنَع العبد من التَّشهير بعيوب النَّاس، والقيام علىٰ تَتَبُّعها؛ لأنَّه يُؤلِمُه ما يقعون فيه من عيبٍ، ولا يجد قلبَه فَرِحًا بصدور هذا العَيب من فلانٍ ليجعله جِسْرًا يرفع به نفسَه، ويخفضُ به غيره.

وهذا داءٌ عظيمٌ استعرض في طُلَّاب العلم؛ منشؤُه: ضَعْف الأُخُوَّة الدِّينيَّة؛ لأنَّ النَّاس اليوم تحت ضغط المادِّيَّة، صارت من روابطهم: النَّفْعيَّة؛ فإذا صار بعضُهم ينفع بعضًا يقوم له بما يريد، وإذا كان لا ينفعه صار يقوم له بما يضرُّه.

فإذا وُجِدَت هذه النَّفعيَّة انقلبتِ العيوب مَناقِب، والرَّذائل فضائل، والنَّقائص كمالاتٍ!

وإذا لم يُوجد نَفْعٌ صار الكمال نَقْصًا، والفضيلة رذيلةً!

وهذا شرٌّ عظيمٌ فَشَا في طلاب العلم، وما أوسع ما تجده من مَدْحِ بعضهم بعضًا، وثناء بعضهم علىٰ بعضٍ، كلُّ ذلك برابطة النَّفْعيَّة.

وأعظم شيءٍ في القُبْح: أن تكون تلك النَّفعيَّة تحت ستار نَصْر الشَّرع والسُّنَّة، فإنَّ الشَّرع والسُّنَّة لا يُنصران إلَّا بالشَّرع والسُّنَّة.

ومَنْ ظَنَّ أنَّ هذه الرَّوابط الَّتي ينتفع بِها هؤلاء وهؤلاء تُمَكِّنهم من نَصْر الشَّرع والسُّنَّة فهيهاتَ هيهاتَ؛ فإنَّ النَّاصرين السُّنَة والشَّرع هم الأخفياء الأتقياء؛ الَّذين يجعلون رابطتهم مع الخَلْق: ما يحبُّه الله ويرضاه.

فَهُم يُحبُّون كلَّ أحدٍ من المسلمين، ولو لم يَصِل إليه نَفْعٌ منهم، بل مِن صِدْقهم في دينهم أنَّهم لو أرادهم أحدٌ بسوءٍ، لم يريدوه هُم بسوءٍ؛ لأنَّهم عبادٌ لله، فليسوا عبادًا للمناصب، ولا للرِّئاسات، ولا للشَّارات، ولا للشَّهادات.

فينبغي أن يحذَر طالب العلم من هذا البلاء العظيم الَّذي فَشَا، وألَّا يَسْتمرِئَه تحت حبائلَ شيطانيَّةٍ تُزَيِّن له زُخرفًا من الباطل، وأن يسير بِسِيرةِ مَنْ مضىٰ من أهل العلم والفضل والسُّنة والاقتداء.

فالكمالات الَّتي كانوا عليها هي الَّتي وَقَتِ الشُّرور الكثيرة، **ومن أعظمها**: الأُخوَّة الصَّادقة بينهم في الله، ولم يكن من شَرْط أخُوَّتِهم: أن يعرفَ فلانٌ فلانًا، أو أن يزورَ فلانٌ فلانًا، أو أن يمدحَ فلانٌ فلانًا، لكنْ كان شَرْط أخُوَّتِهم: أنَّ مَنْ كان علىٰ الأثر فهو علىٰ الطَّريق، وإن لم يروه، فإذا لم يسمعوا عنه إلَّا خيرًا، ولم يعرفوا عنه إلَّا خيرًا؛ جَعَلوه من أهل الخير.

وفيه أيضًا: الأمر بالورع؛ بأن يلزمه الإنسان، فالوَرَع خيرٌ للعبد في دُنياه وأُخراه، وقِلَّة الورع تذهب بالدِّين.

فمَنْ تَورَّع عن تَلَمُّسِ عيوب النَّاس وكَشْفها، استقام دينُه، ومَنْ قَلَّ وَرَعه فَتَطلَّب عيوب النَّاس، رَقَّ دينُه.

وفيه أيضًا: التَّحذير من البَغْي بالجَوْر علىٰ الخَلْق، ممَّنْ يتتبع عيوبَهم ويُعَظِّمها، فَيَقع في البغي عليهم، الَّذي حَرَّمه الله عَزَّوَجَلَّ أشدَّ التَّحريم.

ومَنْ بَغَىٰ علىٰ أحدٍ استعجَل رسولَ الخسارة إلىٰ نفسِه؛ فإنَّ مَرْتَع البَغْي وَخِيمٌ، وعاقبةُ الظُّلم سوداءُ، فمَنْ أوردَ نفسَه هذا المَهْيَع، فإنَّه سيرىٰ في دُنياه قبلَ آخرتِه سوءَ عاقبةِ بَغْيِه علىٰ الخَلْق.

(**وَأَبُو هُرَيْرَةَ**) قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَخْرٍ الدَّوْسِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، وَيُلَقَّبُ بِحَافِظِ الصَّحَابَةِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ سَبْعٍ - وَقِيلَ: سَنَةَ ثَمَانٍ، وَقِيلَ: تِسْعٍ - وَخَمْسِينَ بِقَصْرِهِ فِي العَقِيقِ مِنْ نَوَاحِي المَدِينَةِ، وَحُمِلَ إِلَيْهَا وَدُفِنَ بِهَا).

وقوله: (مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ)؛ أي غَلَبت عليه، وتَقَدَّم نظيرُه.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِحَافِظِ الصَّحَابَةِ)؛ أي يُعرَف بِهذا، فهو أقدم مَنْ شُهِر بلقب (الحافظ)؛ فقد كان أحفظَ الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم لحديث الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.



قال المُصنِّفُ وفَّقـهُ اللّٰهُ:

الغُرَّةُ الثَّامِنَةُ وَالعِشْرُونَ

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي العَاصِي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «سَاعَةٌ لِلدُّنْيَا وَسَاعَةٌ لِلآخِرَةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ أَيَّ ذَلِكَ يَغْلِبُ عَلَيْنَا!»، فَقَالَ لَهُ مُطَرِّفٌ - وَهُوَ الرَّاوِي عَنْهُ -: ذَهَبْتُمْ بِالدُّنْيَا وَالآخِرَةِ!، فَقَالَ: «لَدِرْهَمٌ يُصِيبُهُ أَحَدُكُمْ مِنْ جَهْدٍ، فَيَضَعُهُ فِي حَقٍّ؛ أَفْضَلُ مِنْ عَشَرَةِ آلَافٍ يُنْفِقُهَا أَحَدُنَا فَيْضًا مِنْ فَيْضٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ كِلَاهُمَا فِي «الزُّهْدِ» - وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ -؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي العَاصِي هُوَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي العَاصِي بْنِ بِشْرٍ الثَّقَفِيُّ، يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللهِ، تُوُفِّيَ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فَقِيلَ: سَنَةَ خَمْسِينَ، وَقِيلَ: فِي الَّتِي بَعْدَهَا بِالبَصْرَةِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه اللّٰه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**الثَّامِنَةُ وَالعِشْرُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ كِلَاهُمَا فِي «الزُّهْدِ») (عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي العَاصِي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «سَاعَةٌ لِلدُّنْيَا وَسَاعَةٌ لِلآخِرَةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ أَيَّ ذَلِك يَغْلِبُ عَلَيْنَا!»، فَقَالَ لَهُ مُطَرِّفٌ - وَهُوَ الرَّاوِي عَنْهُ -: ذَهَبْتُمْ بِالدُّنْيَا وَالآخِرَةِ!، فَقَالَ: «لَدِرْهَمٌ يُصِيبُهُ أَحَدُكُمْ مِنْ جَهْدٍ، فَيَضَعُهُ فِي حَقٍّ؛ أَفْضَلُ مِنْ عَشَرَةِ آلَافٍ يُنْفِقُهَا أَحَدُنَا فَيْضًا مِنْ فَيْضٍ»)، (وَاللَّفْظُ لِأَحْمَدَ).

وفي الأثر: بيانُ أنَّ حياة العبد ساعاتٌ.

وفي المأثور عن الحسن البصريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «ابنَ آدم؛ إنَّما أنتَ أيَّامٌ، فإذا ذَهَب منك يومٌ ذَهَب بعضُك، حتَّىٰ تذهبَ كُلَّك».

ومِن شعر أحمدَ شوقي قولُه:

دقَّـات قلـب المـرء قائلـةٌ لـه: إنَّ الحيـــاةَ دقـــائقٌ وثـــوانِي

وفيه أيضًا: أنَّ مِنْ ساعات العبد: ما يكون للدُّنيا في إصلاح المعاشِ، ومنها: ما يكـون للآخرة في إصلاح المعـاد؛ فالعبـدُ بـين معـاشٍ هـو فيـه، وبـين معـادٍ يكـون إليـه، فيغتنم ساعاتِه في إصلاح تلك الدَّارين، فيُصلِح الدُّنيا بالمعاش، ويُصلِح الآخرةَ بالمعاد.

وفيه أيضًا: الحَثُّ علىٰ الاشتغال بما ينفع، ولو ترويحًا عن النَّفْس.

فإنَّ ساعات الدُّنيا النَّافعة، منها ما يكون عِبادةً مُقَرِّبةً، ومنها مـا يكـون عـاداتٍ مُقَوِّيـةً؛ فيَتَقَوَّىٰ العبد بالسَّاعات الَّتي تكون في دنياه وَفْق العادات الجارية - ومنها: التَّرويح عـن النَّفس - ما يُعينُه علىٰ ما هو أقوىٰ من ذلك من العبادات والطَّاعات.

فساعة الدُّنيا النَّافعة لا تنحصر في العبادات، بل يندرج فيها ما ينفع من العـادات، ولـو التَّرويح عن النَّفْس بأنواع التَّرويحِ المختلفة، ومنها: الرِّياضة.

والآثار الواردة مرفوعةً وموقوفةً في ما يُؤذَن بـه مـن السَّـاعات، لا يُـراد منهـا الحـرام، ومنها: حديث أبي هريرةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في قصَّة حنظلةَ الأُسيديِّ، وفيـه قولـه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«لَوْ أَنَّكُمْ تَكُونُـونَ عَلَىٰ مَـا تَكُونُـونَ عَلَيْهِ عِنْدِي، لَصَـافَحَتْكُمُ المَلَائِكَـةُ فِـي الطُّرُقَـاتِ، وَلَكِنْ يَا حَنْظَلَةُ سَاعَةٌ وَسَاعَةٌ»**.

فالمقصود بقوله: «**سَاعَةٌ وَسَاعَةٌ**»؛ أي ساعةٌ يحمِل فيها الإنسان علىٰ نفسِه فيقرُب من ربِّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وساعةٌ أخرىٰ يطلب فيها معاشَه وما يَتقوَّت به، أو ما يُرَوِّح عن نفسِه من المباحات.

وأمَّا مَنْ يفهم هذا بأن تكون السَّاعة تارةً لله، والسَّاعة الأخرىٰ تكونُ لقلبِ العبد، ويزعمون أنَّ ساعة القلب هي ما يتلذَّذ فيه بأنواع المحرَّمات - من الغِناء أو غيره - فهذا فَهْمٌ سقيمٌ، لم تُرِده الشَّريعة، فالعبد مسؤُولٌ عن ساعات عمره كلِّها، فيما أفناها وأبلاها.

وفيه أيضًا: أنَّ العبد يُنسَب إلىٰ ما غَلَب عليه.

فمنهم: مَنْ تغلِب عليه ساعات الدُّنيا، فيكون من أهلها.

ومنهم: مَنْ تغلب عليه ساعات الآخرة، فيكون من أهلها.

وفيه أيضًا: الأمر بالاعتدال فيما يُطلَب، فلا يميل العبدُ إلىٰ إصلاح المعادِ بإفساد المعاش، أو إصلاحِ المعاش بإفساد المعاد؛ لكن يصيب حظَّه من هذا وهذا، ودلائلُ الوحي في هذا كثيرةٌ.

وفيه أيضًا: مَدْح الرَّجل في وجهه، مع الاستحقاق وأَمْن الفتنة، في قوله مُطَرِّف: (ذَهَبْتُمْ بِالدُّنْيَا وَالآخِرَةِ)؛ أي فُزْتم بِهما.

وفيه أيضًا: تواضع العبد إذا مُدِح، بتَوجيه الأنظار إلىٰ ما يَنفع النَّفْس؛ فإنَّ عثمانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لمَّا مَدَحه مُطرِّفٌ بما مَدَحه قال تلك الكلمة الَّتي قد تؤول إلىٰ تفضيل غيره عليه؛ فإنَّه قال: («لَدِرْهَمٌ يُصِيبُهُ أَحَدُكُمْ مِنْ جَهْدٍ، فَيَضَعُهُ فِي حَقٍّ؛ أَفْضَلُ مِنْ عَشَرَةِ آلَافٍ يُنْفِقُهَا أَحَدُنَا فَيْضًا مِنْ فَيْضٍ»)، فكأنَّه يقول: إنَّ فيكم مَنْ يكون أفضل منَّا، إذا صار إلىٰ هذه الحال.

وهو السَّبيل الَّتي ينبغي سلوكها إذا مُدِح الإنسان، **فالأصل**: غَلْقُهُ باب المدح، فإنْ فلتت كلمةٌ من مادحٍ فَذَكَره بمَدْحٍ، بادَرَه هو إلىٰ صَرْفه إلىٰ ما ينفعه، بأن يذكر له كلامًا يحملُه علىٰ شيءٍ يحتاجُه هو وإيَّاه، أو يحتاجه ذلك المُتكَلِّم.

وفيه أيضًا: فَضْل الصَّدقة مع القِلَّة.

فمِن أفضل الصَّدقة: جُهْد المُقِلِّ، والإنفاقُ من الإقتار - أي مع الحاجة - كما تَقَدَّم في قول عمَّار بن ياسرٍ - رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وعن أبيه وأمِّه.

وفيه أيضًا: أنَّ كثرة النَّفقة لا تُوجِب فَضلها، فكم من مُنفِقٍ قليلًا يسبق مُنفقًا كثيرًا.

وعند النَّسائيِّ وغيره من حديث أبي أمامةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ؛ أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**دِرْهَمٌ سَبَقَ مِئَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ**»؛ أي أنَّ مُنفِقًا أنفق درهمًا واحدًا، فَحَصَل من السَّبق به ما تَقَدَّم علىٰ مَنْ أَنْفَقَ مائة ألف درهمٍ.

فالشَّأن في إرادة العَبد عند نفقتِه، وقَهْر نَفْسِه من شهوةِ المال، ووَضْعِ الصَّدقة في يد مُستحقِّها؛ فمَنْ جُمِعَت له هذه الأمور عَظُمت صَدَقَتُه، وإن قَلَّ عَدُّها.

(**وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي العَاصِي**) رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (عُثْمَانُ بْنُ أَبِي العَاصِي بْنِ بِشْرٍ الثَّقَفِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، تُوُفِّيَ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فَقِيلَ: سَنَةَ خَمْسِينَ، وَقِيلَ: فِي الَّتِي بَعْدَهَا بِالبَصْرَةِ).

وقوله: (ابْنُ أَبِي العَاصِي) بإثبات الياء؛ تَقَدَّم أنَّه اللُّغة الأفصحُ.



قال المُصنِّفُ وفَّقـه اللّٰهُ:

الغُرَّةُ التَّاسِعَةُ وَالعِشْرُونَ

عَـنْ شَـدَّادِ بْـنِ أَوْسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّـهُ قَـالَ - لَمَّـا حَضَـرَتْهُ الوَفَـاةُ -: «أَخْـوَفُ مَـا أَخَـافُ عَلَيْكُمْ: الرِّيَاءُ، وَالشَّهْوَةُ الخَفِيَّةُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الزُّهْدِ»، وَأَبُو نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِيُّ فِي «حِلْيَةِ الأَوْلِيَاءِ»، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ» - وَاللَّفْظُ لَهُمَا -؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَشَـدَّادُ بْنُ أَوْسٍ هُوَ شَدَّادُ بْنُ أَوْسِ بْنِ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا يَعْلَىٰ، وَيُلَقَّبُ بِفَقِيهِ هَذِهِ الأُمَّةِ، تُوُفِّيَ قَبْلَ سَنَةِ سِتِّينَ أَوْ بَعْدَهَا بِبَيْتِ المَقْدِسِ.

❀ ❀ ❀

قال الشَّارح وفّقه اللّٰه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (التَّاسِعَةُ وَالعِشْرُونَ) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الزُّهْدِ»، وَأَبُو نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِيُّ فِي «حِلْيَةِ الأَوْلِيَاءِ»، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ») بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ - لَمَّا حَضَرَتْهُ الوَفَاةُ -: «أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ: الرِّيَاءُ، وَالشَّهْوَةُ الخَفِيَّةُ»)، (وَاللَّفْظُ) لأبي نُعَيْمٍ والبيهقيِّ.

(وَرُوِيَ مَرْفُوعًا)؛ أي مُضافًا للنَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، (وَلَا يَثْبُتُ) عنه من كلامه.

وفي الأثر: خَوْف الصَّالح علىٰ النَّاس بعدَه في أَمْر دينِهم؛ فالصَّالحون يتخوَّفون علىٰ النَّاس فساد الدِّين، لا ذَهَاب الدُّنيا؛ فإنَّ الدُّنيا تذهب وتجيءُ، وتَقِلُّ وتَكْثُر، والدِّين إذا ذهب صَعُب رجوعُه في النَّاس وعَسُر.

وفيه أيضًا: ذَمُّ **الرِّياء**؛ وهو إظهارُ العبدِ عَمَلَه ليراه النَّاس فيحمدُوه عليه.

وفيه أيضًا: ذَمُّ الشَّهوة الخفيَّة.

وللسَّلف والخَلف كلامٌ كثيرٌ في بيان معنىٰ الشَّهوة الخَفِيَّة؛ **وأحسنُ قولٍ أصاب به قائلُه كَبْدَ الحقيقة - وهو من عيون إفاداته -: ما ذَكَره ابن جَرِيرٍ في «تهذيب الآثار»**: أنَّ **الشَّهوة الخفيَّة** هي: شهوة النَّفس الباطنة لِما حَلَّ وما حَرُم.

فإنَّ شهوة النَّفْس الباطنة فيما حَلَّ تَنْقُل العبد من الفاضل إلىٰ المفضول، أو تجرُّه من المُباح إلىٰ الحرام، وأمَّا شهوتُها فيما حَرُم فهي ظاهرةُ الفساد.

ومَنْ طالَعَ كلام أهل العلم من الأوائل والأواخر في تفسير الشَّهوة الخفيَّة، ثمَّ نَظَر إلىٰ كلام ابن جَريرٍ وَجَده قال قولًا جامعًا لأفراد ما ذَكَروه، فكلامهم علىٰ تَفَرُّقِه واختلافِ فنونه وطرائقهِ، يرجع إلىٰ هذه الكلمة الَّتي ذَكَرَها ابن جريرٍ فَشَفَا وكَفَىٰ وأَحْسَنَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمةً واسعةً.

وفيه أيضًا: أنَّ الرِّياء والشَّهوة الخفيَّة يُفسِدان دين العبد.

وفيه أيضًا: تَحَرِّي الوصيَّة بما ينفع عند دُنُوِّ الأَجَلِ.

وفيه: تعظيم الوصيَّة الصَّادرة حينئذٍ؛ فمن أعظم الوصايا وأَجَلِّ النَّصائح: ما يبدر من أحدٍ في ساعة احتضاره.

فمن أبواب العلم الجديرة بالإفراد: وصايا المُحتضَرين؛ فهي عظيمة النَّفع روايةً ودرايةً.

ومُقَدَّم تلك الوصايا: الوصايا النَّبويَّة الَّتي أوصىٰ بِها النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عند احتضارِه.

(**وَشَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ**) رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (شَدَّادُ بْنُ أَوْسِ بْنِ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا يَعْلَىٰ، وَيُلَقَّبُ بِفَقِيهِ هَذِهِ الأُمَّةِ، تُوُفِّيَ قَبْلَ سَنَةِ سِتِّينَ أَوْ بَعْدَهَا بِبَيْتِ المَقْدِسِ).

وقوله: (الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ) تَقَدَّم نَظيره.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِفَقِيهِ هَذِهِ الأُمَّةِ) تَقَدَّم نَظيره، وأنَّ المقصود منه: مُحاذاتُه بالأمم السَّابقة.



قَالَ المُصَنِّفُ وفَّقَـهُ اللهُ:

الغُرَّةُ الثَّلَاثُونَ

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «لَا حِلْمَ إِلَّا تَجْرِبَةٌ»، يُعِيدُهَا ثَلَاثًا.

رَوَاهُ البُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ المُفْرَدِ»؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَهُوَ عِنْدَهُ مُعَلَّقًا فِي «صَحِيحِهِ» بِلَفْظِ: «لَا حَكِيمَ إِلَّا ذُو تَجْرِبَةٍ»، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَمُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ هُوَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ - واسْمُ أَبِي سُفْيَانَ: صَخْرٌ - ابْنِ حَرْبٍ القُرَشِيُّ الأُمَوِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَيُلَقَّبُ بِخَالِ المُؤْمِنِينَ، تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتِّينَ بِدِمَشْقِ الشَّامِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**الثَّلَاثُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ البُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ المُفْرَدِ») بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «لَا حِلْمَ إِلَّا تَجْرِبَةٌ»، يُعِيدُهَا ثَلَاثًا)، وهو عند البخاريِّ (مُعَلَّقًا فِي) «الصَّحيح» (بِلَفْظِ: «لَا حَكِيمَ إِلَّا ذُو تَجْرِبَةٍ»).

(وَرُوِيَ مَرْفُوعًا)؛ أي مُضافًا للنَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بهذا اللَّفظ الثَّاني، (وَلَا يَثْبُتُ) عنه من كلامه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

بَقِي من القول: أنَّ هذا اللَّفظ المُثْبَت مَعْزُوًّا إلىٰ «الأدب المُفْرَد» هو بحسب النُّسَخ الموجودة في أيدينا، وإلَّا فإنَّ الحافظ ابن حجرٍ عزاه إلىٰ «الأدب المفرد» للبخاريِّ

بلفظِ: «لَا حَلِيمَ إِلَّا ذُو تَجْرِبَةٍ»، فاللَّفظ دائرٌ بينهما؛ فإمَّا أن يكون: «لَا حِلْمَ إِلَّا تَجْرِبَةٌ»، وإمَّا أن يكون: «لَا حَلِيمَ إِلَّا ذُو تَجْرِبَةٍ».

فالنُّسَخ المنشورة من «الأدب المفرد» كالمُثبَت بأيديكم، والنَّقْل الَّذي نَقَله ابن حجرٍ عن «الأدب المفرد» هو باللَّفظ الثَّاني: «لَا حَلِيمَ إِلَّا ذُو تَجْرِبَةٍ».

وممَّا يُذْكَر أنَّ «الأدب المفرد» للبخاريِّ عزيز النُّسَخ، فنُسَخُه الخَطِّية قليلةٌ، وما وُجِد منها نُسَخٌ متأخِّرةٌ، بخطِّ سِبْط ابن حجرٍ فمَنْ بعده، وهذه من أدواء جملةٍ من الكتب، أنَّه لا تُوجد لها نُسَخٌ عتيقةٌ وثيقةٌ، فتكون مظنَّةَ التَّصحيف والسَّقْط والخَلل.

وأخذُ بعضُ مَنْ نَشَرها عند ابتداء الطِّباعة ما انتهىٰ إليه من نُسَخ الكتاب، ثمَّ نَشَرها علىٰ عِلَّاتِها، فكتاب «الأدب المفرد» من الكتب الأصول الحقيقة بمعارضتِه علىٰ نُسَخٍ عتيقةٍ وثيقةٍ، طَلَبًا للأمن من الغلط والتَّصحيف فيه.

كالواقع في الاختلاف هنا بين المنشور وما ذَكَره ابن حجرٍ في «فَتْح الباري»، فالله أعلمُ بحقيقة لفظه، والأمر كما سبق.

وفي الأثر: مَدْح الحِلْم؛ وهو السَّكِينة والتُّؤدة؛ لأنَّ السُّكون جَمْعُ القلب والعقل، والسَّفه والطَّيْشُ ضياعه.

فمَنْ كان حليمًا وُفِّق إلىٰ ما ينبغي قولُه أو فِعْلُه، ومَنْ سُلِبَ الحلمَ فكان ذا طيشٍ وسَفَهٍ، قال من الأقوال، وفَعَل من الأفعال، ما يندم عليه أو يرىٰ سوء عاقبته.

وفيه أيضًا: أنَّ الحِلم يُدرَك بالتَّجارب.

وعليه بَوَّب البخاريُّ في «الأدب المفرد»: **(باب التَّجارب)**.

وبَوَّب صاحبه أبو عيسىٰ التِّرمذيُّ في «جامعه» علىٰ المرفوع الَّذي لا يصحُّ، فقال: **(باب ما جاء في التَّجارب)**.

والتَّجارِب - بكسر الرَّاء -: جَمْع تجرِبةٍ، ومن اللَّحن قولُهم: (تَجَارُب).

والتَّجارِب هي: العادات المتكرِّرة من الأحوال، الَّتي عَرَف النَّاس حقائقها.

وأورد البخاريُّ اللَّفظ المُعَلَّق في: (**باب: «لا يُلدَغ المؤمن من جُحْر مرَّتين»**)؛ لأنَّ ممَّا يقيه من لَدْغِه: فقهُه التَّجارِب الَّتي تعرِض له في نفسِه أو تعرِض للخَلْق، فيُدرَكُ الحِلم بالتَّجارب.

فإذا مَرَّتْ بك تجربةٌ فاعْتَبِر ما فيها من المنافع؛ فإنَّها تتكرَّر عليك.

وكذا إذا اطَّلعتَ علىٰ تجارب غيرك، ليكن هَمُّك الانتفاع بِها، وبِهذا امتاز مقام أهل العلم في معرفة التَّاريخ عن غيرهم، فالتَّاريخ تجارب، فَهُم ينتفعون من تلك التَّجارب في تكثير عقولِهم، وتقويةِ دينِهم، وتمييزِ أحوال النَّاس.

وفيه أيضًا: انتفاعُ العبد بحالِه وحالِ غيرِه.

فالمرء إذا مَرَّ بحالٍ - وإن ساءته - أَمْكَنَه الانتفاع منها، وأَقَلُّ انتفاعِه: أن يعلمَ أنَّ سلوك تلك الجادَّة يؤدِّي إلىٰ حالٍ تسوء، فلا يسلُكها مرَّةً أخرىٰ.

وهذا أقلُّ الانتفاع.

فإذا رُزِق بصيرةً ثاقبةً، وَجَد في كلِّ أَمْرٍ سَاءه منافعَ عِدَّةً، فمَنْ دَخَل في شيءٍ ساءه انتفع أوَّلًا بمعرفة أنَّ السَّبيل الَّتي سَلَكَها تُفْضِي به إلىٰ حالٍ تسوءُ.

ثمَّ عَرَف ثانيًا أنَّ ممَّا يمنعُه من الوقوع في هذه الحال السَّيِّئة: الصَّبرُ عن الولوج فيها، فهو يحبس نفسَه وإن دعته مرَّةً أخرىٰ إلىٰ الدُّخول فيها، بتذكيرها بأنَّ تلك الحال الَّتي كانت عليه في وقتٍ ممَّا يسوءُ.

ثمَّ نفعته ثالثًا بالإعلام بأنَّ الأحوالَ السَّيِّئة لا تدوم، فالحال الَّتي ساءته لم تدم معه وانتقل إلىٰ حالٍ أخرىٰ.

وانتفع رابعًا العلمَ بأنَّ مَنْ ساءه زمنٌ، سَرَّه زمنٌ آخر.

إلىٰ آخر وجوه الانتفاع.

هذا في حاله.

والانتفاعُ بأحوالِ الخَلْق أكثرُ؛ لأنها أكثرُ، فهو ينتفع بِهم في أحوالِهم.

فهذا قد يُمارس السِّياسة، وذاك قد يمارس الاقتصادَ، وذاك قد يمارس التَّربية والتَّعليم، وأنتَ تمارس شيئًا غير ذلك، لكن تنتفع من التَّجارِب الَّتي وقعوا فيها أشياءَ قد تتعلَّق بما أنت فيه.

فالَّذي يعتبر بأحوال النَّاس علىٰ اختلاف ميادينِهم في ما يعرِض لهم من التَّجارِب يتَّسع فَهْمُه، ويعظُم عقلُه.

وفيه أيضًا: أنَّ الحِلم مع الأكابر أحرىٰ، فطُولُ أعمارهم يزخر بتجاربَ كثيرةٍ.

وممَّا يعظم به عقلُك - وإن قَصُر عمرك -: انتفاعُك بحِلم هؤلاء الأكابر، فإنَّك تضمُّ عقولَهم إلىٰ عقلك.

فطول أعمارهم جعلهم يمرُّون بتجاربَ كثيرةٍ في أنفسهم وفي غيرهم، فينتفعون بذلك انتفاعًا عظيمًا في كمال عقولِهم، فإذا أَوَيْتَ إليهم ولَزِمتَهم، انتفعتَ بِهم في حصول الحِلْم لك وإن صَغُر سِنُّك.

وأذكر مرةً أنَّني كنتُ في المرحلة الثَّانويَّة، ونشأتْ حكومةٌ في بلدٍ من البلدان في انقلابٍ عسكريٍّ، ولقيتُ بعد مُدَّةٍ - علىٰ غير ميعادٍ - في مجلسٍ لفيفًا من أُناسٍ رحلوا إلىٰ تلك الدَّولة، والتقوا بتلك العُصبة الَّتي قامت بالانقلاب، ثمَّ صاروا يُحَدِّثون عن صلاحِهم، وأنَّ منهم مَنْ يحفظُ القرآن، وأَقَلُّهم مَنْ يحفظ ثلاثة أجزاءٍ، وكثيرٌ منهم يصومون الاثنين والخميس، ومنهم مَنْ عجز عن ذلك فيصوم أيَّام البِيضِ... إلىٰ آخر تلك الأحوال الَّتي تُبهِج النَّفْس إذا سُمِعَت وَصفًا لمحكومٍ فضلًا عن أن تكون وَصْفًا لحاكمٍ.

فخرجتُ مُنطلقَ الأسارير، مُنْشَرِحَ الصَّدرِ، قويَّ الرُّوح ممَّا سمعتُ، وقُدِّر لي اجتماعِي برجلٍ كبيرٍ في السِّنِّ من أهل العلم، فحدَّثتُه عمَّا سمعتُ، فتَرَكني أتحدَّث، حتَّىٰ فَرَغْتُ من كلامِي، ثمَّ قال: ما ارتفع أحدٌ علىٰ كرسيِّ الحُكم، إلَّا قال مثل ما يقول هؤلاء، والأيَّام تُبيِّن كلَّ شيءٍ.

فكان القول كما قال!!

فالإنسانُ يضيف إلىٰ نفسِه بتجارب هؤلاء وعقولِهم ما يحمله علىٰ خيرٍ كثيرٍ في مستقبل عمرِه، فهو لا يُمَثِّل له حَدَثًا واحدًا فقط، ولكنَّه يُمَثِّل أصلًا راسخًا يستعمله في جميع أوقاته وأحواله.

(**وَمُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ**) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قائل هذا الأثر هو: (مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ - واسْمُ أَبِي سُفْيَانَ: صَخْرٌ - ابْنِ حَرْبٍ القُرَشِيُّ الأُمَوِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَيُلَقَّبُ بِخَالِ المُؤْمِنِينَ، تُوُفِّي سَنَةَ سِتِّينَ بِدِمَشْقِ الشَّامِ).

وقوله: (واسْمُ أَبِي سُفْيَانَ: صَخْرٌ) تقدَّم نظيره قريبًا في عائشةَ بنت أبي بكرٍ.

قوله: (القُرَشِيُّ الأُمَوِيُّ) تقدَّم أنَّها نسبة إلىٰ الأعلىٰ فالأدنىٰ من القبيلة؛ فـ(بنو أُمَيَّة) بطنٌ من قريشٍ.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِخَالِ المُؤْمِنِينَ)؛ أي في الحُرمة لا المَحْرَميَّة؛ فإخوة أمَّهات المؤمنين يُسمَّون (أخوالَ المؤمنين)، ولا يختصُّ هذا بمعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لكنَّه أشهرهم وأذْكَرُهم بِهذا اللَّقب.



قالَ المُصَنِّفُ وفَّقـهُ اللّهُ:

الغُرَّةُ الحَادِيَةُ وَالثَّلَاثُونَ

عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَىٰ اللهِ وَالقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ نُورُ اللَّيْلِ المُظْلِمِ وَهُدَىٰ النَّهَارِ، فَاعْمَلُوا بِهِ عَلَىٰ مَا كَانَ مِنْ جَهْدٍ وَفَاقَةٍ، وَإِنْ عَرَضَ بَلَاءٌ فَقَدِّمْ مَالَكَ دُونَ نَفْسِكَ، فَإِنْ تَجَاوَزَ البَلَاءُ فَقَدِّمْ مَالَكَ وَنَفْسَكَ دُونَ دِينِكَ، فَإِنَّ المَحْرُوبَ مَنْ حُرِبَ دِينُهُ، وَالمَسْلُوبَ مَنْ سُلِبَ دِينُهُ، إِنَّهُ لَا غِنَىٰ بَعْدَ النَّارِ، وَلَا فَاقَةَ بَعْدَ الجَنَّةِ، وَإِنَّ النَّارَ لَا يُفَكُّ أَسِيرُهَا، وَلَا يَسْتَغْنِي فَقِيرُهَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ»، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ»؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَجُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللهِ هُوَ جُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ سُفْيَانَ البَجَلِيُّ العَلَقِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، وَيُلَقَّبُ بِجُنْدُبِ الخَيْرِ وجُنْدُبِ الفَارُوقِ وجُنْدُبِ ابْنِ أُمِّ جُنْدُبٍ، تُوُفِّي بَعْدَ السِّتِّينَ، وَلَمْ أَجِدْ ذِكْرًا لِمَوْضِعِ مَوْتِهِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**الحَادِيَةُ وَالثَّلَاثُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ»، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ») بإسنادٍ صحيح (عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَىٰ اللهِ وَالقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُ نُورُ اللَّيْلِ المُظْلِمِ وَهُدَىٰ النَّهَارِ، فَاعْمَلُوا بِهِ عَلَىٰ مَا كَانَ مِنْ جَهْدٍ وَفَاقَةٍ...») الحديث.

(وَرُوِيَ مَرْفُوعًا)؛ أي مُضافًا للنَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، (وَلَا يَثْبُتُ) من كلامه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

وفي الأثر: الوصيَّة بالتَّقوىٰ، وهي وصيَّة الله إلىٰ الأوَّلين والآخِرين.

وفيه أيضًا: الوصيَّة بالقرآن؛ فإنَّه كتاب الله.

وفيه أيضًا: الأمرُ بالاهتداء بالقرآن؛ فإنَّه نور اللَّيل المُظلِم وهُدىٰ النَّهار؛ أي ما كان من أَمْرٍ مُدْلَهِمٍّ مظلمٍ فالاهتداء بالقرآن يُنير السَّبيل للعبد، وما كان من أَمْرٍ واضحٍ جَلِيٍّ فالقرآن يُقَوِّي نَفْسَ العبد علىٰ إتيانه.

والاهتداء بالقرآن من أحسن المسالك المُقَوِّية للإيمان، النَّافعة في العلم والعمل.

وممَّا يُؤسَف عليه أنَّ ابن رجبٍ - وهو مَنْ هو في هذا المقام - صَنَّف كتابًا عظيمًا في الاهتداء بالقرآن، اسمُه «الاستغناء بالقرآن» لم يُوجد بعدُ، ويُسَلِّي العبدَ - مع ألمٍ - أنَّ ابنَ عبد الهادي الصَّغير صَنَّف مُختصرًا لكتاب ابن رجبٍ، فحُفِظ لنا أصلُ الكتاب، والألم ناشئٌ مِن أنَّ مختصر ابن عبد الهادي حُقِّق في رسالتين عِلميَّتين في إحدىٰ الجامعات من سنينَ طويلةٍ، ولم يُنشَر بعد، وفيه عِلْمٌ كثير ولا سيَّما في بيان هذا الأصل، وتقويتِه في قلوب النَّاس بالاستغناء بالقرآن الكريم، وعليه بَوَّب إمام الدَّعوة في كتاب «فَضْل الإسلام».

وفيه أيضًا: الأمر بالعملِ بالقرآنِ علىٰ أيِّ حالٍ كانت من الإنسان؛ فإنَّ العمل به سفينةُ النَّجاة في الأولىٰ والآخرة، فمهما لَحِقَ الإنسانَ من جَهدٍ وفاقةٍ - أي حاجةٍ - لم يتركِ العمل بالقرآن.

وفيه أيضًا: أنَّ الدُّنيا دار بلاءٍ، فيَعْرِضُ للإنسانِ أنواعٌ من البلاء في دينِه، ومالِه، ونَفْسِه.

وفيه أيضًا: أنَّ حِفْظ النَّفْسِ مُقَدَّمٌ علىٰ حِفْظ المال، فمَنْ عَرَض له بلاءٌ قَدَّم مالَه دون نَفْسِه، فجَعَل المالَ حِصنًا دون النَّفْسِ، ولو ذَهَبَ المال لِتَبْقَىٰ النَّفْس؛ فالنَّفْس أعظم من المال.

وفيه أيضًا: أنَّ حِفْظَ الدِّين مُقَدَّمٌ علىٰ حِفْظ النَّفْس والمال؛ فإذا عَظُم البلاء، وأمكن دَفْعه بالنَّفْس والمال لحِفْظ الدِّين؛ وَجَب بَذْلُهما حِفْظًا للدين.

وفيه أيضًا: سوءُ الحال مع فَقْد الدِّين؛ فإنَّ المحروب - أي المُصابَ بالحربِ الأعظمِ - هو مَنْ حُرِب دينُه، والمسلوبَ - المأخوذَ منه أشدَّ شيءٍ - هو مَنْ سُلِب دينُه.

فالحرب الَّتي تكون مُتعلِّقةً بالأموال أو بالنُّفوس تَهون أمام الحرب الَّتي تكون مُتَعَلِّقة بالدِّين، فحَرْب الأديان أعظم من حرب الأموال والأبدان.

وأكثر النَّاس عن هذا غافلون؛ فإنَّ النَّاس إذا أُريدوا في أرزاقهم غَضِبوا وعَظُم مُصابُهم، فإذا أُريدوا في أديانِهم رَأَيْتَ رِقَّة الدِّين في نفوسِهم، فلا تجد فيهم الغَضْبة والحماسةَ الَّتي كانوا عليها لمَّا أُريدوا علىٰ الدُّنيا، مع أنَّ حقيقة الحرب المؤلمة الَّتي تأتي علىٰ المال والنَّفْس هي حرب الدِّين؛ فمَنْ حُرِب في دينِه فاستسلمَ لتلك الحرب، سيذهب ماله، وستذهب نفسُه من بعدِه.

وأمَّا مَنْ عَظَّم حربَ الدِّين، وخَوَّف النَّاسَ منه، وبَيَّن لهم الخطر؛ أعانه ذلك علىٰ حِفْظ دينِ النَّاس، وحِفْظ أموالِهم ونفوسِهم.

فالصَّريخ المُنْذِر من حرب الدِّين، أعظمُ منفعةً للنَّاس من الصَّريخ المُنذِر في حرب الدُّنيا، الَّتي تذهب فيها الأموال والنُّفوس.

وهذا الأمر - كما تقدَّم - غَفَل عنه أكثر النَّاس، وَهَان عليهم ما يَحِيكُه المُبطلُون والمفسدون في حرب الدِّين، فلا يألمون ولا يغضبون، ولا يقومون في نُصْرة دين الله

سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وكأنَّ الكلب لم يأكل لهم عجينًا، فالدِّين الَّذي يَدينون به لله لا يألمون إذا رُزِئَ بمُصابٍ في انتشار الشُّرور المتعلِّقة به، فإذا نَقَص شيءٌ من أرزاقهم الشَّهريَّة وَجَدْتَ صيحاتِهم وصرخاتِهم؛ وكلُّ هذا من تقديم الدُّنيا علىٰ الدِّين.

وممَّا يحاذي هذا القولَ الَّذي ذَكَره جُندبٌ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قولُ ابن تيميَّة الحفيد رَحِمَهُٱللَّهُ، لمَّا أُلقِي به في سجن القلعة، فقال: «الأسيرُ مَنْ أَسَرهُ هواه، والمحبوس مَنْ حُبِس عن الله»؛ أي أنَّ الأسير حقًّا هو مَنْ صار مُقيَّدًا بأغلال الهوىٰ، وأنَّ المحبوس حقًّا مَنْ حُبِس قلبه عن الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

وتلك الكلمتان ترجعان إلىٰ تعظيم الأمر الدِّينيِّ، نظيرَ ما ذَكَره جُندبٌ في قوله: («فَإِنَّ المَحْرُوبَ مَنْ حُرِبَ دِينُهُ، وَالمَسْلُوبَ مَنْ سُلِبَ دِينُهُ»).

وفيه أيضًا: التَّرهيب من النَّار، والتَّرغيب في الجنَّة، في قوله: («إِنَّهُ لَا غِنَىٰ بَعْدَ النَّارِ، وَلَا فَاقَةَ بَعْدَ الجَنَّةِ») - أي لا حاجة بعد الجنَّة -، («وَإِنَّ النَّارَ لَا يُفَكُّ أَسِيرُهَا، وَلَا يَسْتَغْنِي فَقِيرُهَا»)؛ فمَنْ صار مآلُه إلىٰ النَّار لم يستغنِ بشيءٍ استكثرَ به في الدُّنيا، ومَنْ أُدخِل الجنَّة لم تضرَّه فاقةٌ تَقَدَّمت عليه في الدُّنيا، ومَنْ أُدخِل النَّارَ فكان لها أسيرًا وفيها فقيرًا، فإنَّه لا يُفَكُّ أَسْرُه، ولا يُسَدُّ فَقْرُه، فهو لا يزال في سَفَالٍ من سوء الحال الَّتي انتهىٰ إليها بالقرار في النَّار - أعاذنا الله وإيَّاكم من ذلك.

(**وَجُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللهِ**) قائلُ هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (جُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ سُفْيَانَ البَجَلِيُّ العَلَقِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، وَيُلَقَّبُ بِجُنْدُبِ الخَيْرِ وجُنْدُبِ الفَارُوقِ وجُنْدُبِ ابْنِ أُمِّ جُنْدُبٍ، تُوُفِّيَ بَعْدَ السِّتِّينَ، وَلَمْ أَجِدْ ذِكْرًا لِمَوْضِعِ مَوْتِهِ).

وقوله: (البَجَلِيُّ العَلَقِيُّ) تقدَّم أنَّه نِسبةٌ إلىٰ القبيلة الأعلىٰ فالأدنىٰ؛ فهو من قبيلة بَجِيلَة.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِجُنْدُبِ الخَيْرِ وجُنْدُبِ الفَارُوقِ وجُنْدُبِ ابْنِ أُمِّ جُنْدُبٍ)؛ هذه ثلاثةُ ألقابٍ له.

والأسماء المضافة في ألقابِها إلىٰ الخير يُراد منها تعظيمُ المُلقَّب بِها في حظِّه من الخير؛ فقولهم: (جندبُ الخير)، أو (حمزة الخير)، أو غير ذلك = هذا معناها.

وقوله: (وجُنْدُبِ الفَارُوقِ)؛ أي الَّذي فَرَّق بين الحقِّ والباطل في قصَّة قتلِه السَّاحر، الَّذي كان يُلبِّس علىٰ النَّاس وهم مُجتَمِعون عليه، فَعَلَاهُ بالسَّيف فقتَلَه قَطْعًا لدَابِره، ومنعًا لشرِّه.

وقوله: (وَلَمْ أَجِدْ ذِكْرًا لِمَوْضِعِ مَوْتِهِ)؛ أي في الكتب المُعتَمَدة؛ أنَّه لم يَذكُر أحدٌ موضعَ موتِ جُندُبِ بن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وهذه الجملة من التَّراجم الَّتي خُتِمَتْ بِها كلُّ غُرَّةٍ، فيها أنواعٌ من العِلم حقيقةٌ بالإفراد؛ منها ما أُفرِد، ومنها ما لم يُفرَد، فممَّا يَتَّصل بآخرها ممَّا لم يُفرَد: (مَدافِن الصَّحابة)، الَّتي تُبيِّن مواضع وَفَيَاتِهم، ومنها أيضًا: (مَقاتِل الصَّحابة)؛ أي فيمَن مات، ومَن قُتِل، ومَن غَرِق، ومَنِ احترَق، إلىٰ غير ذلك ممَّا يُجمَع بالمناقيش من تَراجِمِهم[1].



(١) إلىٰ هنا تمام المجلس الرَّابع، وكان ذَٰلِكَ ليلة الخميس الثَّلاثين من شهر رجبٍ، سنة ثمانٍ وثلاثين بعد الأربعمائة والألف.

قالَ المُصنِّفُ وفَّقهُ اللهُ:

الغُرَّةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثُون

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالقُرْآنِ فَتَعَلَّمُوهُ، وَعَلِّمُوهُ أَبْنَاءَكُمْ، فَإِنَّكُمْ عَنْهُ تُسْأَلُونَ، وَبِهِ تُجْزَوْنَ، وَكَفَىٰ بِهِ وَاعِظًا لِمَنْ عَقَلَ».

رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ القَاسِمُ بْنُ سَلَّامٍ فِي «فَضَائِلِ القُرْآنِ»، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ»؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ العَاصِي القُرَشِيُّ السَّهْمِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، تُوُفِّيَ فِي ذِي الحِجَّةِ لَيَالِيَ الحَرَّةِ عَلَىٰ الأَصَحِّ، وَهِيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ، وَاخْتُلِفَ فِي مَوْضِعِ مَوتِهِ فَقِيلَ بِالشَّامِ، وَقِيلَ بِمَكَّةَ، وَقِيلَ بِالطَّائِفِ، وَقِيلَ بِمِصْرَ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**الثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ القَاسِمُ بْنُ سَلَّامٍ فِي «فَضَائِلِ القُرْآنِ»، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ») بإسنادٍ صحيح (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالقُرْآنِ فَتَعَلَّمُوهُ، وَعَلِّمُوهُ أَبْنَاءَكُمْ، فَإِنَّكُمْ عَنْهُ تُسْأَلُونَ، وَبِهِ تُجْزَوْنَ، وَكَفَىٰ بِهِ وَاعِظًا لِمَنْ عَقَلَ»).

وفي الأثر: الأمر بِتَعَلُّم القرآن.

وهو يتناول كلَّ عِلْمٍ يتعلَّق به، فيندرج فيه الأمر بِتَعَلُّم قراءته، وتفسيره، وغير ذلك من العلوم القرآنيَّة.

وفيه أيضًا: الأمرُ بتعليمِه.

وأحقُّ النَّاس بتعليمهم القرآنَ هُم الذُّرِّيَّة من الأبناء والبنات، فمَنْ رُزِق عِلْم القرآن علىٰ أيِّ وجهٍ فيه، كان حقيقًا به أن يبذلَه تعليمًا، ويُقَدِّمُ في تعليمِه أبناءه، فَهُم أحقُّ النَّاسِ بنَفْعه، وأعظمُ نَفْعِه لهم ما يرجع إلىٰ الأمر الدِّينيِّ، وأعلاه: تعليم القرآن.

وفيه أيضًا: الأمر بالاستعداد للسُّؤال عن القرآن، وأنَّ العبد مسؤولٌ عنه.

والسُّؤال عنه يجمعُه في أصلِه السُّؤال عن الحُجَّة الإلهيَّة فيه، فالقرآن كلام الله، وهو حُجَّتُه علىٰ خَلْقه، فَهُم مسؤولون عن تلك الحُجَّة الإلهيَّة في كلِّ ما اشتملت عليه من التَّفاصيل.

وفيه أيضًا: أنَّ جزاء العبد يدور علىٰ القرآن؛ فمَنْ جَعَل القرآن له إمامًا حَسُنَ جزاؤُه، ومَنْ ألقاه وراءه ظِهريًّا ساءَه جزاؤُه.

وفيه أيضًا: عِظَمُ واعظِ القرآن، وأنَّه يكفي عن غيرِه لِمَنْ عَقَل؛ لمَا انتظم فيه من معاني الوعد والوعيد، والجمالِ والجلالِ، والبِشارة والإِنْذار.

فمَنْ كان له عَقلٌ وَجَد القرآن أتمَّ واعِظٍ يعظه في أَمْره كلِّه.

(**وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْـــرٍو**) قائل هذا الأثر هو: (عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ العَاصِي القُرَشِيُّ السَّهْمِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، تُوُفِّيَ فِي ذِي الحِجَّةِ لَيَالِيَ الحَرَّةِ عَلَىٰ الأَصَحِّ، وَهِيَ سَنَةُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ، وَاخْتُلِفَ فِي مَوْضِعِ مَوتِه فَقِيلَ بِالشَّامِ، وَقِيلَ بِمَكَّةَ، وَقِيلَ بِالطَّائِفِ، وَقِيلَ بِمِصْرَ).

وقوله: (القُرَشِيُّ السَّهْمِيُّ) تَقَدَّم أنَّها نِسبةٌ لقبيلتِه في الأعلىٰ والأدنىٰ، و(بنو سهمٍ) بطنٌ من قريشٍ.

وقوله: (تُوُفِّيَ فِي ذِي الحِجَّةِ لَيَالِيَ الحَرَّةِ)؛ أي ليالي الوقعة المشهورة في استباحةِ جيش يزيدَ بنِ معاويةَ المدينةَ ثلاثة أيَّامٍ؛ فإنَّ يزيدَ أَرْصَد لأهل المدينة جيشًا عَرَمْرَمًا بَعثه إليهم، فاستباح هذا الجيشُ المدينةَ، وقَتَل كثيرًا من أهلها، وسُلِبَت أموالٌ وهُتِكَت أعراضٌ في تلك الوقعة المشهورة، وقُتِل فيها كثيرٌ من أهل القرآن؛ فقيل: مات فيها سبعمائةٍ من حُفَّاظ القرآن الكريم، وقيل: استُبِيحَت فيها ألفُ بِكْرٍ فافْتُضِضْن.

وهذه حال الفِتَن؛ فإنَّ الفِتَن يختلط فيها الحابل بالنَّابل.

وهي وقعةٌ مشهورةٌ، من أعظم الوقائع السَّيِّئة الذِّكْر في تاريخ الصَّدر الأوَّل في بقايا الصَّحابة وأوائل التَّابعين.

ومَنْ قَرَأ وقعة الحَرَّة، وأحسن فَهْمها، أسبابًا وبلاءً، وما نَتَج عنها من الشَّرِّ = فَهِمَ كثيرًا من الأحوال المتجدِّدة اليوم في العالم الإسلاميِّ.



قَالَ المُصَنِّفُ وفَّقـهُ اللهُ:

الغُرَّةُ الثَّالِثَةُ وَالثَّلَاثُونَ

عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ لِلشَّيْطَانِ مَصَالِيَ وَفُخُوخًا، وَإِنَّ مَصَالِيَ الشَّيْطَانِ وَفُخُوخَهُ: البَطَرُ بِأَنْعُمِ اللهِ، وَالفَخْرُ بِعطَاءِ اللهِ، وَالكِبْرِيَاءُ عَلَىٰ عِبَادِ اللهِ، وَاتِّبَاعُ الهَوَىٰ فِي غَيْرِ ذَاتِ اللهِ».

رَوَاهُ البُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ المُفْرَدِ»؛ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَالنُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ هُوَ النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرِ بْنِ سَعْدٍ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ بِقَرْيَةِ بِيرِينَ مِنْ قُرَىٰ حِمْصَ.

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**الثَّالِثَةَ وَالثَّلَاثُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ البُخَارِيُّ فِي «الأَدَبِ المُفْرَدِ») بإسنادٍ حسنٍ (عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ لِلشَّيْطَانِ مَصَالِيَ وَفُخُوخًا، وَإِنَّ مَصَالِيَ الشَّيْطَانِ وَفُخُوخَهُ: البَطَرُ بِأَنْعُمِ اللهِ، وَالفَخْرُ بِعطَاءِ اللهِ، وَالكِبْرِيَاءُ عَلَىٰ عِبَادِ اللهِ، وَاتِّبَاعُ الهَوَىٰ فِي غَيْرِ ذَاتِ اللهِ»).

وفي **الأثر**: بيانُ أنَّ للشَّيطان مكائدَ يكيد بِها ابن آدم، فَيَنْصِبُ حبائله ليوقعه في الشَّرِّ.

والمصالي: جمع مَصلاةٍ؛ وهي الشَّرَك الَّذي يُنصَب لاصطياد شيءٍ.

والفخوخ: جمع فَخٍّ؛ وهو آلةٌ تُنصَب ويُصاد بِها، فيُجعَل لِما أُريد صَيْدُه - طعامٌ أو نحوه -، فيأتي إليه ثمَّ يقع في الفخِّ الَّذي نُصِب له.

فما يجعله النَّاس من مصاليَ وفُخوخٍ يصطادون بِها ما يريدون، فالشَّيطان قد جَعَل لهم هُم مصاليَ وفخوخًا نَصَبَها يكيدهم بِها.

وفيه أيضًا: التَّوجيه إلىٰ الاعتناء بمعرفة مكائد الشَّيطان، وهو من علوم السَّلف، فإنَّ الشَّيطان كان للإنسان عدوًّا مُبينًا.

وممَّا يقي الإنسانَ شَرَّه: أن يعرف العبدُ مكائدَه ومصائدَه، وما يَنصبُه من الحبائل، ويُرَوِّجه علىٰ النَّاس؛ فإنَّ مَنْ عَرَفَ تلك المصائدَ والمكائدَ أَمْكنه أن يحذر منها، ومَنْ جَهِلها وَقَع فيها.

وقد صَنَّف في هذا جماعةٌ؛ منهم: ابن أبي الدُّنيا، وأبو عبد الله ابن القيِّم صاحب «إغاثة اللَّهفان»، وأبو الفرج ابن الجوزيِّ صاحب «تلبيس إبليس»؛ وهذه الكتب الثَّلاثة من أحسن المصنَّفات في بيان مكائد الشَّيطان ومصائده.

وكان هذان الكتابان الأخيران خاصَّةً ممَّا تعظمُ العناية به في قُطْرِنا، فكان كتابُ «تلبيس إبليس»، و«إغاثة اللَّهفان» يُقرَءَان في جملة الكتب المقروءة في حِلَق العلم، ولم يكن كتاب ابن أبي الدُّنيا طُبِع حينئذٍ، وهو حَقيقٌ بجَعله معهما.

فلا ينبغي أن يَغفل المسلم عامَّةً، وطالب العلم خاصَّةً، عن معرفة هذا العلم النَّافع، الَّذي يقيه شرَّ الشَّيطان، فإنَّ مَنْ جَهِل هذه المكائدَ وَقَع فيها، ومَنْ عَلِمها أمكنه أن يأمَنَها ويحذرها.

وفيه أيضًا: أنَّ من مكائد الشَّيطان البَطَرُ بأنعُمِ الله.

والبَطَر هو: الطُّغيان؛ بأن يُنعِم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ علىٰ العبد نِعمةً في بدنه أو لسانه أو ماله أو وَلده، ثمَّ يطغىٰ الإنسانُ فيكون بَطِرًا بنعمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عليه، طاغيًا فيها.

وفيه أيضًا: أنَّ الفخر بعطاء الله من مكائد الشَّيطان؛ بأن يستطيل العبد علىٰ النَّاس بما آتاه الله، ويرىٰ له مكانًا فوقهم.

وفيه أيضًا: أنَّ الكبرياء علىٰ عِباد الله من مكائد الشَّيطان.

والكبرياء هي: رَدُّ الحَقِّ واحتقار الخَلْق، فيَرُدُّ العبدُ الحقَّ الَّذي يأتيه، ويحتقِر عباد الله عَزَّوَجَلَّ.

وفيه أيضًا: أنَّ اتِّباع الهوىٰ في غير ذات الله من مكائد الشَّيطان.

والمراد بـ(ذات الله) هنا: طاعة الله.

فيميل العبد إلىٰ ما يميل إليه ممَّا يجدُ في نفسِه أُنْسًا به ومحبَّةً له، عاصيًا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيه.

وفيه أيضًا: تقبيح هؤلاء الأربعِ وذَمُّهنَّ، وأنَّهنَّ من مرذول الأخلاق والخِصال.

فَمنْ وَجَد في نفسه واحدةً منهنَّ، فليعلمْ أنَّ الشَّيطان قد غَرَسَ في قلبه مِنجنيقًا من منجنيقاته، فيوشِك أن يَجُرَّه بِهذا المنجنيق إلىٰ أبواب الهَلَكة.

فمَنْ آنس من نفسه بَطَرًا أو فَخْرًا أو كِبْرًا أو اتِّباعًا للهَوىٰ، فعليه أن يسعىٰ إلىٰ تخليص نفسه، قبل أن يَستفحِل هذا المرض فيه، ثمَّ يَعْسُر بُرؤُه منه.

فإنَّ أمراض القلوب كأمراض الأبدان؛ تبتدئ صغارًا، ثمَّ تعود كبارًا، فيتسلَّل إلىٰ قلب العبد بَطَرٌ أو فَخْرٌ أو كِبْرٌ أو هوًىٰ يسيرٌ، يُؤنِسُه ويعرفُه، ثمَّ يغفل عن مداواته ويُهمِل دَفْعَه عن نفسه، ثمَّ يُسقَىٰ بماء الأيَّام واللَّيالي، حتَّىٰ يصير وَرَمًا عظيمًا في قلبه، يَجُرُّه إلىٰ الهَلَكات، وربَّما خرج بِهذا من دين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ففي قِصَص الأَوَّلين والآخرين ممَّنْ نَصَب لهم الشَّيطان واحدةً من هذه الحبائل ما أخرجهم به من دين الله عَزَّوَجَلَّ، فعادوا بعد الإسلام كُفَّارًا!

وفيه أيضًا: أنَّ مَنْ وَقَع في شيءٍ من هذه المَصَالي والفُخوخِ، فَسَدَ دينُه ودنياه؛ فإنَّ الشَّيطان لا يريد به خيرًا، وهو يدعوه إلىٰ الشَّرِّ، ويُزَيِّن له الفحشاء والمنكرَ، فيقع في فسادٍ عريضٍ إذا سَقَط في هُوَّةٍ واحدٍ من هذه المصالي والفخوخِ.

فكمَا ينأىٰ العبد إذا رأىٰ حُفَرًا في طريقه إن غَفَلَ عنها وقع فيها وتَرَدَّىٰ؛ يجب عليه أن يتحرَّز من الوقوع في مصالي الشَّيطان وفُخوخه.

(**وَالنُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ**) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قائل هذا الأثر: (هُوَ النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرِ بْنِ سَعْدٍ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ اللهِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ بِقَرْيَةِ بِيرِينَ مِنْ قُرَىٰ حِمْصَ).

وقوله: (الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ) تَقَدَّم نظيرُه.



قالَ المُصنِّفُ وفَّقهُ اللهُ:

الغُرَّةُ الرَّابِعَةُ وَالثَّلَاثُونَ

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَصْبَحَ الرَّجُلُ فَإِنَّ أَعْضَاءَهُ تُكَفِّرُ اللِّسَانَ، تَقُولُ: اتَّقِ اللهَ فِينَا؛ فَإِنَّكَ إِنِ اسْتَقَمْتَ اسْتَقَمْنَا، وَإِنِ اعْوَجَجْتَ اعْوَجَجْنَا».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ» - وَاللَّفْظُ لَهُ -؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَأَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ هُوَ سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ وَسِتِّينَ، وَقِيلَ: سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ بِالمَدِينَةِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**الرَّابِعَةَ وَالثَّلَاثُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ») بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَصْبَحَ الرَّجُلُ فَإِنَّ أَعْضَاءَهُ تُكَفِّرُ اللِّسَانَ، تَقُولُ: اتَّقِ اللهَ فِينَا؛ فَإِنَّكَ إِنِ اسْتَقَمْتَ اسْتَقَمْنَا، وَإِنِ اعْوَجَجْتَ اعْوَجَجْنَا»)، (وَاللَّفْظُ) لأحمدَ في «الزُّهد».

(وَرُوِيَ مَرْفُوعًا)؛ أي مُضافًا إلى النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، (وَلَا يَثْبُتُ) من كلامه.

وفي **الأثر**: تعظيم شأن اللِّسان؛ بجَعْله مدار الاستقامة والاعوجاج؛ فإنِ استقام استقامت جوارح العبد، وإنِ اعوجَّ اعوجَّتْ.

وهو تصديق قوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً؛ إِذَا صَلُحَتْ صَلُحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ القَلْبُ**»؛ لأنَّ اللسان مِغراف القلب.

فالأمر الكامن محفوظًا محجوبًا في القلب يَخْرُج به اللِّسان، فإن كان صلاحًا خَرَج الصَّلاح علىٰ اللِّسان، وإن كان فسادًا خرج الفساد علىٰ اللِّسان.

فهذان العضوان متَّصلان في الصَّلاح والفساد، فالأَثَر المذكور تصديقٌ للحديث المذكور آنفًا.

وفيه أيضًا: أنَّ اللِّسان متبوعٌ، وبقيَّة الأعضاء تابعةٌ له، فهي تُكَفِّر اللِّسان؛ أي تخضع وتنقاد له.

فـ(**التَّكفير**) هنا: الخضوع والانقياد؛ ذَكَره قَوَّام السُّنَّة الأصبهانيُّ في كتاب «التَّرغيب والتَّرهيب».

وفيه أيضًا: فَضْل الصَّمتِ وحِفْظُ اللِّسان، فمَنْ صَمَت حافِظًا لسانَه بالحَبْس امتنع من كثيرٍ من الشَّرِّ الَّذي يكون به، فاللِّسان رسولٌ في الخير والشَّرِّ.

ولا يكاد العبد يخلُصُ من شَرِّه، ويُوافق خيرَه، إلَّا مع دوام حَبْسه، فمَنْ قَلَّ مَقالُه جَلَّ مَقامُه.

وبه عَظُم مقام السَّلف؛ فإنَّهم كانوا يُقِلُّون الكلام، وفيهم مَنْ يُعَدُّ كلامه من الجمعة إلىٰ الجمعة؛ لِقِلَّة ما يجري به لسانُه من غير ما تَعَلَّق بالوظائف الشَّرعيَّة مِن قراءة القرآن والأذكار ونحوهما.

(**وَأَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ**) رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ وَسِتِّينَ، وَقِيلَ: سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ بِالمَدِينَةِ).

وقوله: (الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ) تَقَدَّم نظيرُه.

وقوله: (مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ)؛ أي غَلَبت عليه، وتَقَدَّم نظيره.



قالَ المُصَنِّفُ وفَّقَـهُ اللَّهُ:

الغُرَّةُ الخَامِسَةُ وَالثَّلَاثُونَ

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَضْرِبُوا كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُوقِعُ الشَّكَّ فِي قُلُوبِكُمْ».

رَوَاهُ مُسَدَّدٌ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَأَبُو عُبَيْدٍ القَاسِمُ بْنُ سَلَّامٍ فِي «فَضَائِلِ القُرْآنِ»؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ مِنْهُ سِوَىٰ الجُمْلَةِ الأُولَىٰ.

وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ القُرَشِيُّ الهَاشِمِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا العَبَّاسِ، وَيُلَقَّبُ بِبَحْرِ العَرَبِ - وَرُبَّمَا قِيلَ: البَحْرُ - وَالحَبْرِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ بِالطَّائِفِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه الله:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**الخَامِسَةَ وَالثَّلَاثُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ مُسَدَّدٌ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَأَبُو عُبَيْدٍ القَاسِمُ بْنُ سَلَّامٍ فِي «فَضَائِلِ القُرْآنِ») بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَضْرِبُوا كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُوقِعُ الشَّكَّ فِي قُلُوبِكُمْ»).

(وَرُوِيَ مَرْفُوعًا)؛ أي مُضافًا إلىٰ النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بهذا التَّمام، (وَلَا يَثْبُتُ مِنْهُ سِوَىٰ الجُمْلَةِ الأُولَىٰ)؛ فالجملة الأولىٰ - وهي قوله: («لَا تَضْرِبُوا كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ

بِبَعْضٍ») - ثبتت من كلام النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أمَّا بالتَّمام المذكور فإنَّه يصحُّ موقوفًا عن ابن عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، ولا يثبت مرفوعًا.

وفي الأثر: النَّهي عن ضَرْب كتاب الله بعضِه ببعضٍ؛ أي رَدِّ بعضِه علىٰ بعضٍ ابتغاء الفتنة بمُعارضة آيةٍ بآيةٍ.

والمنهيُّ عنه هو - كما تقدَّم - لابتغاء الفتنة؛ فإن كان لرَفْع الإشكال وتحقيق الأحوال، فهذا من العلم النَّافع.

وكلام السَّلف فيه كثيرٌ، كأن يذكر العبد آيةً، ثمَّ يذكر آيةً أخرىٰ تُشكِل عليها في صحَّة الفهم، ثمَّ يُبيَّن ما يرفع التَّعارض المُتَوَهَّم بينهما، بأن يُقال: (هذه الآية وجهُها كذا وتلك الآية وجهُها كذا).

فمثلًا: قول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص:٥٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورىٰ:٥٢]؛ آيتان في حقِّ النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ تدلُّ الأولىٰ علىٰ أنَّه لا يملك هِداية أحدٍ، وتدلُّ الثَّانية علىٰ أنَّه يهدي إلىٰ صراطٍ مستقيمٍ.

ورَفْع ما يُتَوَهَّم من تعارضهما أن يُقال: إنَّ الآية الأولىٰ هي في نَفْي هِداية التَّوفيق والإلهام، وأمَّا الهداية الثَّانية فهي في هداية البيان والإرشاد.

فالنَّبيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أُثبِتَت له هداية البيان والإرشاد والتَّعليم، فهي له، ونُفِيَت عنه هداية التَّوفيق والإلهام، فليس بيده أن يجعل الكافر مُسلمًا، والمُعرِض مُتَّبِعًا، والمُكَذِّب مُصَدِّقًا.

فإذا ذُكِرَت آياتٌ لرَفْع ما يُتَوَهَّم من التَّعارض بينها كان هذا من العلم النَّافع.

وإن أُريد بذِكْر هذه الآيات ابتغاءُ الفتنة، بجَعْل تلك الآية مانعةً من معنىٰ هذه الآية، فهي حال الزَّائغين، كما قال تعالىٰ في سورة آل عمران: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ

مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ ﴾ [آل عمران:٧]؛ فـ(الزَّائغون): هم الَّذين يضربون القرآن بعضه ببعضٍ ابتغاءَ الفتنة.

وفيه أيضًا: أنَّ ضَرْب القرآن بعضَه ببعضٍ يُورِث الشَّكَّ؛ فجَعْلُ آيةٍ منه مُعارِضةً آيةً أخرىٰ يُوقِع العبد في الشك، وهذا الشَّكُّ منشؤُه: زَيْغ قلبه، لا كلام رَبِّه.

فإنَّ كلام الله حقٌّ لا ريب فيه، ويهدي الله عَزَّوَجَلَّ به مَنْ شاء من عباده، فالفساد يأتي العبد من جهة ما في قلبه من الزَّيغ.

أمَّا القرآن الكريم فهو حقٌّ يُورِث حقًّا، وهذا معنىٰ قول الله تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ﴾ [البقرة:٢]، فهو في نفسه حقٌّ، ولا ينشأ منه إلَّا الحقُّ.

(**وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ**) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ القُرَشِيُّ الهَاشِمِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا العَبَّاسِ، وَيُلَقَّبُ بِبَحْرِ العَرَبِ - وَرُبَّمَا قِيلَ: البَحْرُ - وَالحَبْرِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ بِالطَّائِفِ).

وقوله: (القُرَشِيُّ الهَاشِمِيُّ) تَقَدَّم نظيره، و(بنو هاشمٍ) بطنٌ من قريشٍ.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِبَحْرِ العَرَبِ - وَرُبَّمَا قِيلَ: البَحْرُ -)؛ أي بالإضافة وعدمها؛ فهو (البحر) أو هو (بحر العرب)، ويُقال له أيضًا: (الحَبْرُ)؛ وهذه الألقاب الثَّلاثة ألقابٌ له لسِعة عِلمه، وتَبَحُّره في المعارف الدِّينيَّة واللُّغويَّة، فكان رَحِمَهُ اللَّهُ رأسًا في علومٍ كثيرةٍ.



قالَ المُصنِّفُ وفَّقهُ اللّهُ:

الغُرَّةُ السَّادِسَةُ وَالثَّلَاثُونَ

عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّكُمُ اليَوْمَ فِي زَمَانٍ مَعْرُوفُهُ مُنْكَرُ زَمَانٍ قَدْ مَضَىٰ، وَمُنْكَرُهُ مَعْرُوفُ زَمَانٍ يَأْتِي».

رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ» - وَاللَّفْظُ لَهُ -، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالدَّارِمِيُّ؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ هُوَ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الطَّائِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا طَرِيفٍ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ بِقَرْقِيسْيَاءَ، وَقِيلَ بِالكُوفَةِ.

***

قال الشَّارح وفّقه اللّه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**السَّادِسَةَ وَالثَّلَاثُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ») (وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالدَّارِمِيُّ) بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّكُمُ اليَوْمَ فِي زَمَانٍ مَعْرُوفُهُ مُنْكَرُ زَمَانٍ قَدْ مَضَىٰ، وَمُنْكَرُهُ مَعْرُوفُ زَمَانٍ يَأْتِي»).

وإطلاق العزو لابن أبي شيبةَ هو في «المُصَنَّف» كما تقدَّم.

وكذلك إطلاقه للدَّراميِّ يُراد به «السُّنن»، وسَبَق أيضًا.

(وَاللَّفْظُ) المذكور لأحمد في «الزُّهد».

وفي الأثر: بيان غُربة الإسلام بتغيُّر الزَّمان، فالزَّمن يتغيَّر شيئًا فشيئًا، تصديقًا لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ**». رواه مسلمٌ.

وفيه أيضًا: أنَّ الخير يَقِلُّ، والشَّرَّ يكثر.

فإنَّه يكون في زمانٍ معروفٌ كان يُعَدُّ فيما مضىٰ مُنكرًا، فقَلَّ الخير فصار هذا المنكر معروفًا.

وسيكون منكرُ قومٍ معروفًا في زمانٍ يأتي بعدَهم، وهو تصديقُ قوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ عَامٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ**». رواه البخاريُّ من حديث أنسٍ، أنَّه قال:... فَذَكَره، ثمَّ قال: سمعته من نبيِّكم صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفيه أيضًا: أنَّ طريق تعيين المعروف والمنكر هو الشَّرع؛ فإنَّ النَّاس تتباين أحوالهم وتفترق أقوالهم، فَيَعُدُّ قومٌ هذا معروفًا، ويَعُدُّه آخرون منكرًا، ولا سبيل إلىٰ نَصْب الحقِّ بين المُختصمين إلَّا باتِّباع دين ربِّ العالمين، فما عُدَّ في الشَّرع معروفًا فهو المعروف، وما عُدَّ فيه مُنكرًا فهو المنكر.

وفيه أيضًا: أنَّ الخبر عن أحوال الزَّمان لا يكون من سَبِّ الدَّهر.

فسَبُّه هو: شَتْمُه بإنشاء الكلام، لا بالخبر عن أحواله، قال تعالىٰ: ﴿فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ [القمر:١٩]، وقال: ﴿فِيٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ [فصلت:١٦]، إلىٰ غير ذلك من الآيات المُشتملة علىٰ الخبر، فهو مأذونٌ به.

وفيه أيضًا: اختلاف أحوال الخَلْق في العمل صلاحًا وسُوءًا؛ أي معروفًا ومُنكرًا.

فالنَّاس متباينون في حظوظهم من المعروف والمنكر، علىٰ قَدْر ما يكون لهم من الصَّلاح والسُّوء.

(**وَعَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ**) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (عَدِيُّ بْنُ حَاتِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الطَّائِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا طَرِيفٍ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ بِقَرْقِيسْيَاءَ، وَقِيلَ بِالكُوفَةِ).

وقوله: (يُكْنَىٰ أَبَا طَرِيفٍ) هو بالطَّاء المهملة مفتوحةً، فليس مُصَغَّرًا.

ويقع الغلط فيه تارةً بجَعْلِها ظاءً مُشالَةً: (أبا ظريف)، وتارةً بجَعْله مُصَغَّرًا: (أبا طُرَيْفٍ).

وهذان اللَّفظان يكادان يكونان مهجورَيْن في أسماء الأوائل، فالمشهور فيهم: (طَرِيف) اسمًا وكُنيةً.



قالَ المُصَنِّفُ وفَّقـهُ اللّهُ:

الغُرَّةُ السَّابِعَةُ وَالثَّلَاثُونَ

عَـنْ عَبْدِ اللهِ بْـنِ عُمَـرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أَنَّـهُ قَـالَ: «إِنَّ الوَالِـدَ مَسْـؤُولٌ عَـنِ الوَلَـدِ، وَإِنَّ الوَلَـدَ مَسْؤُولٌ عَنِ الوَالِدِ»؛ يَعْنِي فِي الأَدَبِ، وَالبِرِّ.

رَوَاهُ هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ فِي «الزُّهْدِ»؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَـرَ هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ القُرَشِيُّ العَدَوِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِي آخِرِهَا أَوْ أَوَّلِ الَّتِي تَلِيهَا بِمَكَّةَ.

قال الشَّارح وفّقه اللّه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**السَّابِعَةُ وَالثَّلَاثُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ فِي «الزُّهْدِ») بإسنادٍ صحيحٍ (عَـنْ عَبْدِ اللهِ بْـنِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الوَالِدَ مَسْؤُولٌ عَنِ الوَلَدِ، وَإِنَّ الوَلَدَ مَسْؤُولٌ عَنِ الوَالِدِ»؛ يَعْنِي فِي الأَدَبِ، وَالبِرِّ).

وفي الأثر: بيان اختلاف وظائف الخَلْق؛ فالله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ جعَل لكلِّ أحدٍ وظيفةً يقوم بِها، فالرَّجل له وظيفةٌ، والمرأة لها وظيفةٌ، والوالد له وظيفةٌ، والولد له وظيفةٌ، والأمير له وظيفةٌ، والعالِم له وظيفةٌ.

والمقصود بـ(الوظيفة) هنا: ما يُطالَب به شرعًا.

وفيه أيضًا: أنَّ صلاح الخَلْق في قيامِهم بوظائفِهم، وفسادَهم في تَرْك القيام بِها، أو تَعَدِّي العبد علىٰ وظيفة غيره.

فإذا قام الخَلْقُ بوظائفهم صلَحَ أَمْرهم، وإذا تركوا تلك الوظائف فلم يقوموا بِها أو تَعَدَّىٰ أحدٌ علىٰ وظيفة غيره، حصل الفساد بينهم، كالمذكور في هذا الأثر؛ فإنَّ الوالد إذا قام بوظيفته صَلُح وَلَده، وإنَّ الولد إذا قام بوظيفته بَرَّ والدَه، فإذا ترك أحدٌ منهما وظيفته حصل الشَّرُّ، وإذا تَعَدَّىٰ أحدهما علىٰ وظيفة الآخر كان الشَّرُّ أعظم.

وفيه أيضًا: أنَّ القيام بتلك الوظائف المأمور بِها شرعًا مسؤوليَّةٌ، فهو عِبْءٌ ثقيلٌ مُلقًىٰ علىٰ كاهل العبد.

وفيه أيضًا: أنَّ العبد يُسأل عمَّا استُرعِي فيه، فالوالد يُسأل عمَّا استُرعِي فيه من تأديبِ ولدِه، والولدَ يُسأل عمَّا استُرعِي فيه من برِّ والدِه.

وفيه أيضًا: أنَّ الوالد مسؤولٌ عن ولدِه في أَدَبه، وفيهِ قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ ﴾ [التحريم:٦]، قال عليٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ: «علِّموهم وأَدِّبوهم».

فالعبد مأمورٌ بتأديب ولدِه وتعليمِهم ليَقِيَهم شرَّ النَّار، ويَصِله الخير منهم بعد موتِه.

وفيه أيضًا: أنَّ الولدَ مسؤولٌ عن والده في بِرِّه؛ فبِرُّ الوالدين أمانةٌ شرعيَّةٌ مُوكَلةٌ إلىٰ الأولاد، وسيُسألون عنها.

وفيه أيضًا: الأمر بِبرِّ الوالدين.

وفيه أيضًا: الأمر بتأديب الأولاد.

وممَّا بُلِي به النَّاس: هَجْر هذا الأصل الَّذي ذَكَره عبد الله بنُ عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمَا، ممَّا انتظم في هذه المعاني المذكورة في كلامهم، فصار الوالد يقول: (المؤدِّب الله)، إذا سُئل

عن تأديب أولاده، وصار الولد يقول: (كلٌّ واحدٍ يخدم نفسه)، إذا سُئل عن برِّ والده، وهذا شرٌّ عظيمٌ، فإنَّ هاتين الكلمتين ليستا من حُكم الشَّرع، ولا منطقِ العقلِ، فالوالد مسؤولٌ عن تأديب ولده.

ومن تأديبِ ولدَه: أن يدعو الله أن يُصلحَه له، لا أن يُلقي هذا الأمر عن نفسِه ويجعله على الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وحدَه، فإنَّ هذا من جنس التَّواكل المذموم.

وكذا في شأن الولد الَّذي يترك برَّ والديه ويقول: (إنَّ كلًّا يخدم نفسه)، فهذا كلام الماديِّين الَّذين يجعلون صِلاتِهمُ الاجتماعيَّة مربوطةً بمنافعهم المادِّيَّة، فإذا تَعَطَّلت تَبَرَّأ كلُّ واحدٍ من الآخر.

وأمَّا أهل الإسلام فَهُم يعرفون لآبائهم حقَّهم، فَهُم سِرُّ وجودِك، ومَنْبَتُ عُودِك، رعَوْكَ صغيرًا، وأَدَّبوك فتًى، حتَّىٰ ترعرعتَ وشَببتَ عن الطَّوق، وصِرْتَ قويًّا تكتسب، فمِن حقِّهما أن تَرُدَّ لهما فضلَهما الَّذي أدَّياه إليك، ومهما دفعتَ إليهما من برٍّ وإحسانٍ فإنَّه لا يمكنك أن تؤدِّي شيئًا ممَّا دفعاه إليك.

فَأَلَمُهما، وحُزنُهما، وسهرهما، في أمورٍ أخرىٰ من الأحوال الَّتي تعتريهما، لا يكاد البلاء الَّذي لحقهما لأجلك يُكافَأ بشيءٍ من عملك، لكنَّك تعمل ما تعمل من الإحسان، ثمَّ تُديم دعاء الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لهما بالمغفرة والرَّحمة والجنَّة في حياتِهما وبعد موتِهما.

(**وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ**) قائلُ هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ القُرَشِيُّ العَدَوِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِي آخِرِهَا أَوْ أَوَّلِ الَّتِي تَلِيهَا بِمَكَّةَ).

وقوله: (القُرَشِيُّ العَدَوِيُّ) تقدَّم أنَّه نسبةٌ إلىٰ القبيلة، أعلىٰ فأدنىٰ، و(بَنو عَدِيٍّ) بطنٌ من بطون قريشٍ، وتقدَّم هذا في والده عمرَ بن الخطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.



قالَ المُصَنِّفُ وفَّقَـهُ اللَّهُ:

الغُرَّةُ الثَّامِنَةُ وَالثَّلَاثُونَ

عَـنْ أَبِي جُحَيْفَـةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّـهُ قَـالَ: «جَالِسُـوا الكُبَـرَاءَ، وَخَـالِطُوا الحُكَمَـاءَ، وَسَـائِلُوا العُلَمَاءَ».

رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالطَّبَرَانِيُّ؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَأَبُو جُحَيْفَـــةَ هُوَ وَهْبُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْـنِ مُسْلِمٍ السُّـوَائِيُّ، مَشْـهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، وَيُلَقَّبُ بِوَهْبِ الخَيْرِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ بِالكُوفَةِ، وَقِيلَ بِالبَصْرَةِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه اللّه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**الثَّامِنَةُ وَالثَّلَاثُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالطَّبَرَانِيُّ) بإسنادٍ صحيح (عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «جَالِسُوا الكُبَرَاءَ، وَخَالِطُوا الحُكَمَاءَ، وَسَائِلُوا العُلَمَاءَ»).

(وَرُوِيَ مَرْفُوعًا) من كلام النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، (وَلَا يَثْبُتُ) عنه.

وتَقَدَّم أنَّ إطلاق العزو إلىٰ الطَّبرانيِّ يُراد به «مُعجمه الكبير».

وفي الأثر: الحثُّ علىٰ حُسْن اختيار مَنْ يصحب العبدُ، بأن يختار في الصُّحبة مَنْ ينتفع به.

وفيه أيضًا: أنَّ من هؤلاء: الكبراءَ، والحُكماءَ، والعلماءَ.

والكبراء في النَّاس هم: رؤوسهم وأشرافُهم.

وحُكماؤهم: المتَّصِفون بالحِكمة والعقل.

وعلماؤهم: هم العالِمون بالشَّرع.

وفيه أيضًا: الأمر بمُجالسة الكبَراء.

والمقصود: إتيانُهم في المجالس الَّتي يتصدَّون فيها للنَّاس.

والعادة الجارية: أنَّ تلك المجالس تكون مُقَدَّرةً، غيرَ كثيرةٍ، فإنَّ الكبَراء يقومون بحوائج النَّاس ويرعونَها، فلا يتمكَّنون من الجلوس إليهم إلَّا في مُدَدٍ معيَّنةٍ قليلةٍ، فيعمد المرء إلىٰ تلك المجالس فيجلس فيها؛ لينتفع بما يصدر منهم.

فإنَّهم صاروا رؤوس النَّاس لقيامِهم عليهم، ونَفْعِهم لهم، فَهُم يَمُرُّ بِهم من التَّجارب والأحوال ما يكون فيه تبصرةً لِمَنْ جَلَس إليهم.

وفيه أيضًا: الأمر بمخالطة الحُكماء؛ أي العقلاء.

والمخالطة قَدْرٌ زائدٌ علىٰ **المُجالَسة**؛ ففيه من الصِّلة والامتزاج ما يكون أكثر، فالعبد يُؤمَر بمخالطة الحكيم – أي ذي العقل –؛ لأنَّ مخالطته تزيد في العقل، فمَنْ خالَط الحكماء ووَعىٰ عنهم أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم، عَظُم عقلُه، وازدادت حِكمتُه.

وقُصِر مقام الكبراء عن المخالطة إلىٰ المجالسة؛ لأنَّ رئاسة النَّاس قد تحمل علىٰ أحوالٍ قد تُذَمُّ ولا تُمدَح، فالمخالِط لهم تسرِي إليه هذه الأدواء، فالرِّئاسة لها شأنٌ، وهذه العِلل والآفات لا تُلفَىٰ في مخالطة الحكيم؛ فإنَّه لم يكن حكيمًا إلَّا بتخلُّصه من تلك الأحوال المرذولة الَّتي تحمل عليها الرِّئاسة والمُلْك.

وفيه أيضًا: الأمر بسؤال العلماء.

فإنَّ أَخْذ العلم لا يكون إلَّا من طريقهم، ومن سُبُل حَمْل العلم عنهم: سؤالُهم.

وأُمِرَ بسؤالهم دون غيرهم؛ لأنَّ المرء يعرض له أشياءُ يريد معرفتَها، فلا سبيلَ له إلَىٰ معرفة حُكم الشَّرع فيها إلَّا بسؤال العالِم، فإذا سَأل غيرَه لم ينتفع بسؤاله له.

(**وَأَبُو جُحَيْفَـــةَ**) قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (وَهْبُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُسْلِمٍ السُّوَائِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، وَيُلَقَّبُ بِوَهْبِ الخَيْرِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ بِالكُوفَةِ، وَقِيلَ بِالبَصْرَةِ).

وقوله: (مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ) تَقَدَّم نظيره.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِوَهْبِ الخَيْرِ)؛ أي يُنسَب إلىٰ كثرة الخير وعِظَمه كما تقدَّم في نظيره (جُندب الخير).



قالَ المُصَنِّفُ وفَّقـهُ اللّٰهُ:

الغُرَّةُ التَّاسِعَةُ وَالثَّلَاثُونَ

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «اقْرَؤُوا القُرْآنَ، وَلَا تَغُرَّنَّكُمُ المَصَاحِفُ المُعَلَّقَةُ؛ فَإِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَا يُعَذِّبُ قَلْبًا وَعَى القُرْآنَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ»، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالدَّارِمِيُّ؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَلَا يَثْبُتُ.

وَأَبُو أُمَامَـةَ هُوَ صُدَيُّ - بِالتَّصْغِيرِ - ابْنُ عَجْلَانَ بْنِ الحَارِثِ - وَيُقَالُ: ابْنُ وَهْبٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ عَمْرٍو - البَاهِلِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ بِحِمْصَ.

❀ ❀ ❀

قال الشَّارح وفّقه اللّٰه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**التَّاسِعَةُ وَالثَّلَاثُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الزُّهْدِ»، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَالدَّارِمِيُّ) بإسنادٍ صحيح (عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «اقْرَؤُوا القُرْآنَ، وَلَا تَغُرَّنَّكُمُ المَصَاحِفُ المُعَلَّقَةُ؛ فَإِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ لَا يُعَذِّبُ قَلْبًا وَعَى القُرْآنَ»).

(وَرُوِيَ مَرْفُوعًا) من كلام النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، (وَلَا يَثْبُتُ) عنه.

وفي **الأثر**: الأمر بقراءة القرآن.

وفيه أيضًا: التَّحذير من الاغترار بالظَّواهر؛ فإنَّ النَّاس فيما سلف كانوا إذا اتَّخذوا مصحفًا عَلَّقوه، فَهُم يُعَلِّقون مصاحفهم في بيوتِهم أو مساجدِهم.

وتلك الصُّورة قد تُورِث الاغترار، بأن يُظَنَّ أنَّ الإنسان صاحبُ قرآنٍ وهو لا يقرَأُه، وإنَّما جَعَله مُعَلَّقًا.

وتعليق المصاحف المعروف في السَّلف هو الَّذي صار فيما سَلَف من حال النَّاس من جَعْل المصاحف في أدراجٍ مرفوعةٍ، ثمَّ ضَعُف تعظيم القرآن حتَّىٰ أُنزِلَت هذه المصاحف وجُعِلَت علىٰ الأرض، فَجَعْلُها علىٰ الأرض من البلايا الواقعة الَّتي فَشَت في النَّاس، وصاروا لا يستغربونَها، وأمَّا مَنْ مَضىٰ فكانت المساجد القديمة - وقد أدركناها، ويُوجَد في الرِّياض بقايا منها - جُعِلَت في نَفْس جُذر المسجد كُوًىٰ - أي فتحاتٍ - تُجعَل فيها تلك المصاحف، اتِّباعًا لِما كان عليه السَّلف من تعليق المصاحف وعدمِ وَضْعها.

وفيه أيضًا: الأمر بفَهْم القرآن؛ **فَوَعْيُ القرآن** هو فَهْمُه.

فالغاية العُظمىٰ من إنزال القرآن هو: فَهْم معانيه، والعمل بما فيه.

وفيه أيضًا: فَضْل فَهْم القرآن؛ أنَّه يدفع العذاب عن العبد؛ لأنَّ فَهْم القرآن حقَّ الفهم يحمل علىٰ العمل، فإذا عَمِل الإنسان لم يكن من المُعَذَّبين.

وفَهْم القرآن عِلمٌ من علوم السَّلف؛ هو فوق تفسير القرآن.

فإنَّ تفسير القرآن يقتصِر علىٰ مُجرَّد المعاني، وأمَّا فَهْم القرآن فهو ثباتُ تلك المعاني ورسوخُها في القلب، وظهور آثارها علىٰ اللِّسان والجوارح.

وفيه أيضًا: اتِّخاذ المصاحف، وجَعْلُها في البيوت والمساجد.

وفيه أيضًا: الأمر برَفْع المصاحف، اتِّباعًا لسُنَّة السَّلف، فمَنِ اتَّخذ مصحفًا فليتعاهده برَفْعِه، إن كان في بيتِه أو مسجدِه، فإنَّه أعظمُ في تعظيمه، وأبلَغُ في إجلاله.

(**وَأَبُو أُمَامَةَ**) رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قائل هذا الأثر هو كما قال المصنِّف: (صُدَيٌّ - بِالتَّصْغِيرِ - ابْنُ عَجْلَانَ بْنِ الحَارِثِ - وَيُقَالُ: ابْنُ وَهْبٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ عَمْرٍو - البَاهِلِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ بِحِمْصَ).

وقولُه: (مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ) تَقَدَّم نظيره.



قالَ المُصَنِّفُ وفَّقـهُ اللّهُ:

الغُرَّةُ الأَرْبَعُونَ

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَن يُكْثِرْ يَهْجُرْ».

رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ»؛ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ هُوَ أَنَسُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا حَمْزَةَ، وَيُلَقَّبُ بِذِي الأُذُنَيْنِ، وَخَادِمِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، تُوُفِّيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ، وَقِيلَ: ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ بِالبَصْرَةِ.

❁ ❁ ❁

قال الشَّارح وفّقه اللّه:

ذكر المصنِّف وفَّقه الله الغُرَّةَ (**الأَرْبَعُونَ**) من الغرر الأربعين عن الصَّحابة المُجَلِّين، وهو ما (رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الإِيمَانِ») بإسنادٍ صحيحٍ (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَن يُكْثِرْ يَهْجُرْ»).

وإطلاق العزو لابن سعدٍ يُراد به «طَبَقاته»، وتُسمَّىٰ «الطَّبَقات الكبرىٰ».

وفي الأثر: بيان أنَّ مَنْ كَثُر كلامه وقع في هُجْر القول.

وهُجْر القول: مُنكره ورَديئُه.

فكثيرُ الكلام يقع فيما لا يُحمَد من القول؛ لأنَّه يُرسِل الكلام إرسالًا، ولا يَتَحَفَّظ من شيءٍ منه، فيقع في مرذولِه وقَبيحِه ومُنكَرِه.

وفيه أيضًا: الحثُّ علىٰ قِلَّة الكلام، فهي أمانٌ من الوقوع في القبائح؛ لأنَّ قليلَ الكلام يتحرَّز ممَّا يتكلَّم به، فهو يعدُّ الكلمات الصَّادرة منه.

وفيه أيضًا: ذَمُّ هُجْر القول؛ أي منكرِه.

وفيه أيضًا: مَدْح اشتغال العبد بما يعنيه؛ لأنَّ كثرةَ الكلام برهانٌ علىٰ الاشتغالِ بما لا يعني.

ومن لطيف المناسبات: الختم بِهذا الأثر؛ فإنَّه وقع قليلَ المبنَىٰ، عظيم المعنىٰ؛ فهو ثلاث كلماتٍ، وتحته من المعاني البيِّناتُ والبيِّناتُ؛ وهو وَصْف كلام الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ خاصَّةً، فقد كان كلامهم قليلَ الألفاظ عظيمَ المعاني، فتلك الآثار الواردة في هذا الكتاب - وعِدَّتُها أربعون أَثَرًا - كلُّها من قليلِ كلامهم عظيمِ المعنىٰ، فمَنْ سار بسَيْرهم، واقتدىٰ بِهَديهم، صارَ إلىٰ ما صاروا إليه من الانتفاع بكلامه، فإنَّ الكلام النَّافع لا ينحصر في زمنٍ دون زمنٍ، ومَنْ وُفِّق إلىٰ منابعِه تَكَلَّم به، وكان محمَّد بنُ عليِّ ابنِ الحسين بنِ عليِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يُشَبِّه كلام الحسنِ البصريِّ بكلام الأنبياء؛ لأنَّه رَحِمَهُٱللَّهُ أُوتي من الحِكمة في حُسْن الكلام ما يُشبِه به كلامَ الأنبياء في قِلَّة ألفاظه وجلالة معانيه، مع كونه ليس منهم قطعًا، ولا من الصَّحابة، وهو رجلٌ من صلحاء التَّابعين.

فمَنْ سار بِسَيْر أولئك وُفِّق إلىٰ ما كانوا عليه، فمَنْ قَلَّ كلامُه واختار أطيبَه، نَفَع كلامه النَّاسَ، وإن تأخَّر زمانه.

وفي أخبار أبي سعيدٍ الحسن البصريِّ رَحِمَهُٱللَّهُ أنَّه وَعَظ النَّاس، فقام رجلٌ منهم فقال: يا أبا سعيدٍ؛ إنَّك ذكرتَ قومًا مضوا علىٰ خيلٍ دُهْمٍ بُهْمٍ، وإنَّا علىٰ حُمُرٍ عُرْجٍ، فقال:

«مَنْ سار علىٰ طريق القوم وصل»؛ أي مَنْ أَخَذ بجادَّة أولئك واتَّبع آثارهم، فإنَّه يَصِل إلىٰ ما وصلوا إليه.

فالآثار المذكورة عن الصَّحابة - ومن جملتها: المذكور هنا - مِن أنفع ما يكون للعبد بعد كلام الله وكلام رسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفيها من ينابيع العلم ما يُصلِح الأقوال والأفعال والأحوال، فلا ينبغي للطَّالب أن يزهدَ فيها، وليعلمْ أنَّ منتهىٰ أَمَلِه من تحصيل أصول عِلْمه: أن تُبَلِّغه فَهْم كلام الله ورسوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، فإنَّه ينتفع بهذا انتفاعًا عظيمًا.

(**وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ**) قائل هذا الأثر هو: (أَنَسُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ، يُكْنَىٰ أَبَا حَمْزَةَ، وَيُلَقَّبُ بِذِي الأُذُنَيْنِ، وَخَادِمِ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تُوُفِّيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ، وَقِيلَ: ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ بِالبَصْرَةِ).

وقوله: (الأَنْصَارِيُّ الخَزْرَجِيُّ) تَقَدَّم نظيره.

ومن اللَّطائف: أنَّ الصَّحابة الأنصاريِّين المذكورين في هذا الكتاب، ليس منهم أحدٌ من الأوس، فكلُّهم من الخزرج.

وقوله: (وَيُلَقَّبُ بِذِي الأُذُنَيْنِ)؛ أي لصفةٍ في أذنيه شُهِر بها، فصار يُنسَب إليها، فيقال فيه: هو (ذو الأذنين).

وهذه طريقة الألقاب فيما تعلَّق بأعضاء البدن، أن يكون اختصَّ بصفةٍ فيه ليست لغيره، كـ(ذي البُطَيْن)، أو (ذي الأذنين)، أو (ذي اليدين)، أو غيرهما من الألقاب الَّتي وقعت في الصَّحابة أو مَنْ بعدَهم.

وهذا آخر البيان علىٰ هذا الكتاب النَّافع، ففيه من المعاني ما يجعله نافعًا؛ لأنَّه كلام الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

وهو أحد المقرَّرات في برنامج الحفظ، وكذلك في برنامج (أصول العلم).

نسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن ينفع كاتبه، ومَنْ سمعه، ومَنْ قرأه وحفظه.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّىٰ الله وسلَّم علىٰ عبده ورسوله محمَّدٍ، وآله وصحبه أجمعين.

تَمَّ الشَّرْحُ فِي خمسةِ مجالسَ
آخرُها لَيلةَ الجمعة غرَّة شعبانَ
سَنَةَ ثمانٍ وَثَلاثِينَ بَعْدَ الأَرْبَعِمائَةِ وَالأَلْفِ
فِي مَسْجِدِ مُصعب بن عُميرٍ بِمَدِينَةِ الرِّياض





فَوَائِد



فَوَائِد


فَوَائِد


فَوَائِد


فَوَائِد


فَوَائِد


فَوَائِد


فَوَائِد